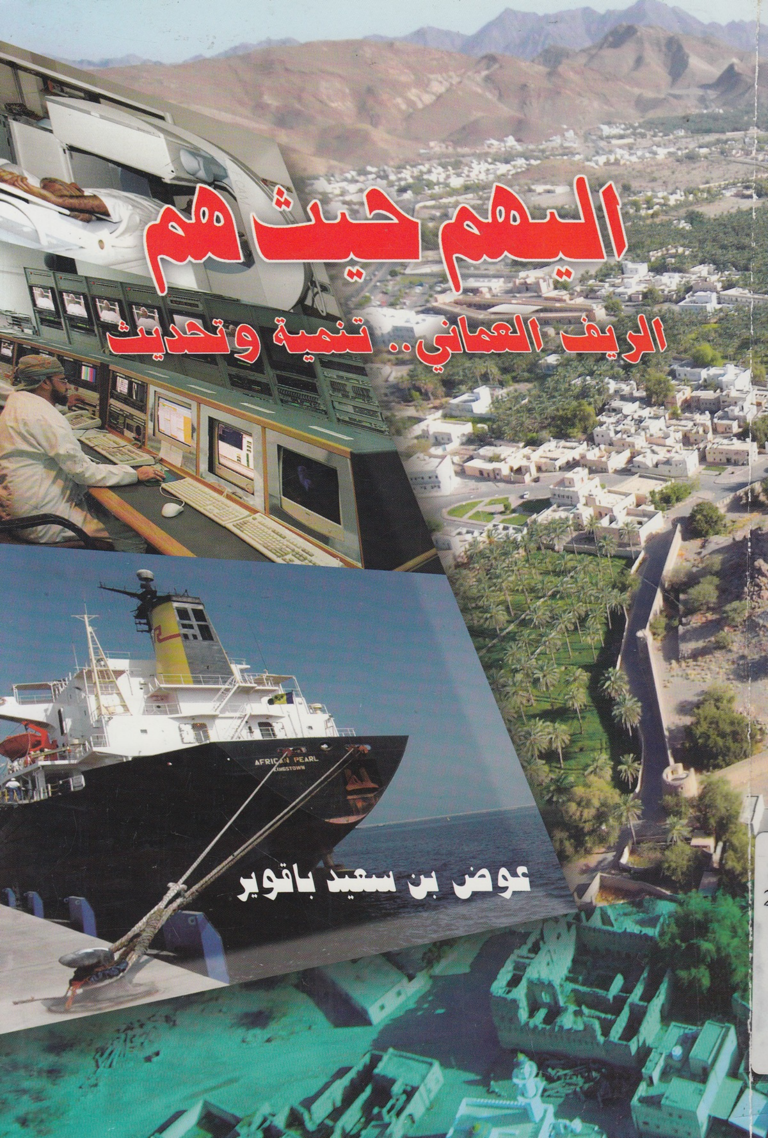


اليهم حيث هم

الريف العماني.. تنمية وتحديث

عوض بن سعيد باقوير

اليهم حيث هم

الريف العماني ..تنمية وتحديث

عوض بن سعيد باقوير

الناشر :
وزارة الاعلام
سلطنة عمان



حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

المقدمة

التنمية بمفهومها الشامل تهدف الى اسعاد الانسان في اي مكان وزمان دون النظر الى الحيز المكاني حضرا كان أم ريفا او صحراء، فالأغلب الاعم ان تجارب معظم الدول النامية ركزت على المدن واهملت الريف مما أحدث عدم توازن في التنمية والخدمات وهذا بدوره اوجد مشكلات اقتصادية واجتماعية تراكمت حتى وصل الامر الى ظهور ما يسمى بمدن الصفيح وأحزمة الفقر.

ولعل النموذج العماني في مجال ايصال اشعاعات التنمية الى كل مدينة وقرية يستحق الدراسة والتأمل، فالتنمية في عمان ومنذ تولي جلالة السلطان قابوس بن سعيد المفدى مقاليد الامور في البلاد في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠ سارت على وتيرة ايصال التنمية الى حيث يسكن الناس في الريف والقرى والصحارى والنجوع.

وهكذا امتدت مظلة الخدمات التعليمية والصحية والمياه والاتصالات وكل مظاهر الحياة الحديثة الى كل الولايات العمانية الستين رغم وجود الموانع الجغرافية وقسوة الطبيعة وخروج عمان من عزلة استمرت سنوات طويلة انها قصة واقعية في مجال التنمية الشاملة وايصال الخدمات الاساسية والنهوض بالانسان العماني باعتباره حجر الزاوية لهذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت تباشيرها مع بدايات النهضة المباركة قبل ثلاثة عقود ونصف.

انها قصة الجهد الانساني والرؤية الشاملة لقائد هذا الوطن وحكمته في ضرورة ايصال التنمية الى ابعد من الحواضر العمانية انها قصة التكامل بين الانسان والمكان بعيدا عن الاخطاء التي ارتكبت في دول نامية عديدة حيث سلبيات الهجرة من الريف الى المدن وانعكاس ذلك على الاوضاع الاجتماعية والتنموية، كما ان من سلبيات تلك الهجرة المعاكسة ظهور ما سمي بأحزمة الفقر حول المدن الكبرى ومدن الصفيح المحيطة بالعواصم.

السطور التالية في هذا الكتاب تحاول وبشكل واقعي تسليط الضوء على ملامح التنمية في الريف العماني بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وكيف وازنت الدولة بين احتياجات المواطنين والاولويات الوطنية مما شكل بعدا انسانيا للتنمية في السلطنة.

قصة التنمية في الريف العماني تستحق ان تروى وهو أمر لا يمكن الاحاطة بكل تفاصيله الكثيرة والمتشعبة خلال ٣٥ عاما من العطاء والجهد والمثابرة وفق امكانات محدودة وتحديات داخلية وخارجية ليست بالسهلة.

لقد اصبح الريف العماني لا يفرق كثيرا من حيث الخدمات الاساسية من تعليم وصحة وكهرباء ومياه وطرق واتصالات ومشاريع تنموية متواصلة في مجال الاسكان والتقنيات الحديثة، حيث جاءت كل تلك الخدمات الى حيث يجلس الناس في قراهم دون عناء.

الهجرة المعاكسة ميزت تجارب تنموية عديدة في دول العالم الثالث ومنذ عام ١٩٧٠ وبدايات مسيرة النهضة سارعت الحكومة الى مد مظلة الخدمات الاساسية الى المناطق خارج الحواضر ولعل ظاهرة انتشار المراكز الادارية في العديد من المحافظات على طول التضاريس العمانية يعطي مؤشرا مبكرا على ان ينعم الجميع بالاستقرار.

ميزة اخرى لا بد من الاشارة اليها وهي سياسة اللامركزية التي اتبعتها السلطنة حيث جنبت هذه الخطوة الهجرة المعاكسة رغم تركز الوزارات والهيئات الحكومية في محافظة مسقط كعاصمة للبلاد الا ان وجود فروع لكل تلك المصالح الحكومية قد ساعد على ان يجد المواطن كل الخدمات متواجدة في منطقته وولايته وقريته حيث أمكن الحصول على العديد من الخدمات الاساسية والضرورية مثل استخراج الجواز والبطاقة الشخصية والتأشيرات ورخص قيادة السيارات والسجلات التجارية وما الى ذلك من خدمات بريدية واتصالات ورخص المباني والعديد من الامور التي لا غنى للانسان عنها في هذا العصر.

ويتمحور هذا الكتاب التنموي حول العديد من المحاور الاساسية التي تشكل في النهاية ارتباط الانسان بوطنه من خلال التنمية.

وفي هذا الاطار يمكن الحديث عن بعض النقاط الرئيسية، فبالاضافة الى سياسة اللامركزية كانت هناك الخطط الخمسية التي ساعدت على توزيع التنمية بشكل متناغم ووفق الكثافة السكانية في كل الولايات ولعل مشروع تجميل المدن العمانية يعد ظاهرة تنموية في الوطن العربي حققت من خلالها الحواضر العمانية مكانة متميزة وفق خصوصية كل مدينة حيث الاصالة والتاريخ والموروث الحضاري الذي يضرب بعمقه في التاريخ البعيد والقريب كما ان التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي جرى للمرة الثانية في اطار تنفيذ خطط التنمية.

فيما يخص ظاهرة الهجرة المعاكسة التي تعاني منها العديد من المجتمعات فإن التنمية الريفية المتوازنة جنبت وجود تلك الهجرة العشوائية بصرف النظر عن تواجد مراكز الاعمال في مسقط والمحافظات والمناطق الرئيسية ومع ذلك فإن معظم سكان الريف والقرى استقروا حيث هم باستثناء الكوادر والخبرات التي عادة ما تجذبها العواصم بحكم وجود الاعمال وتركزها وهذا امر متعارف عليه في كل عواصم العالم ولكن هذا لم يؤدى في نهاية المطاف الى نشوء هجرة معاكسة كبيرة يمكن ان تطلق عليها ظاهرة الهجرة المعاكسة.

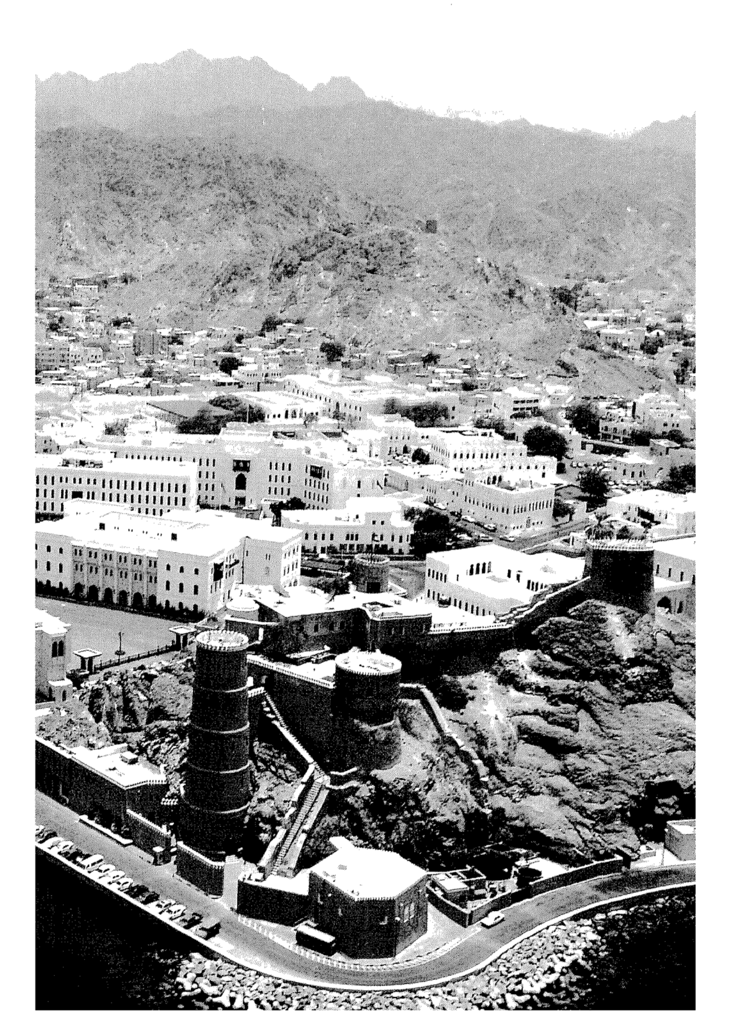
ولقد لعب الاعلام دورا تنمويا وتوعويا هاما في البدايات الاولى لسنوات النهضة من خلال ايصال الرسالة الاعلامية المتكاملة بشكل واضح والتركيز على قضايا التنمية وربطها بالانسان العماني وفي اطار المتابعة لكل تفاصيل التنمية ومشاريعها في طول البلاد وعرضها.

ولعل العامل الاهم في مسألة تنمية الريف العماني بجباله وصحاريه واوديته هو ذلك الارتباط الوثيق بين الجولات السامية لجلالة السلطان المفدى وايصال اشعاعات التنمية الى حيث يوجد الانسان بعيدا عن الخطط والموازنات حيث كان للمتابعة السامية على ارض الواقع اثره المباشر في تنمية الريف كما حدث بالنسبة للمدن والحواضر العمانية.

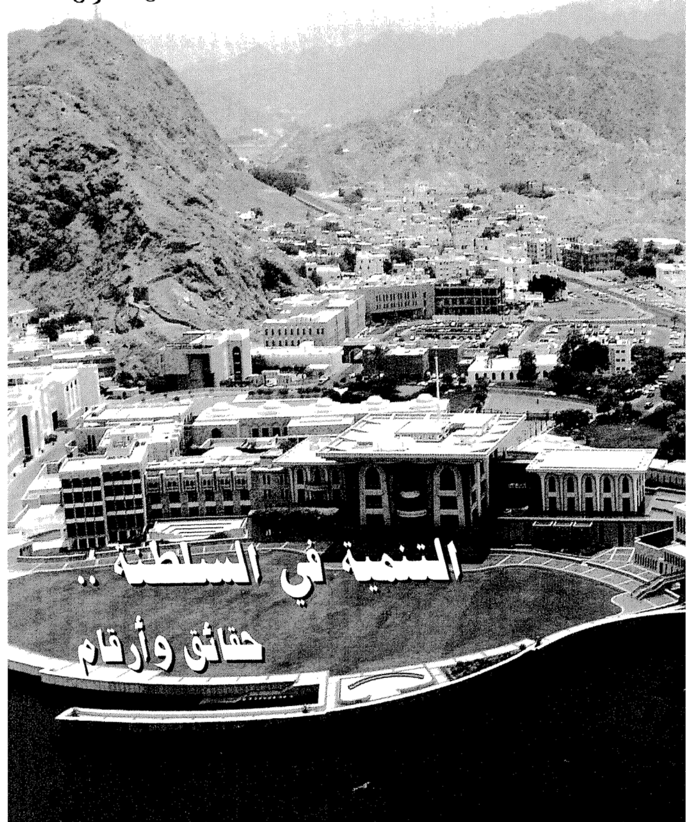
حيث تسفر الجولة الكريمة لجلالته عن قيام مئات المشاريع وفي ولايات السلطنة المختلفة حيث ارتبطت تلك الجولات باستكمال البنى الاساسية وباعتبار الريف العماني جزءا اصيلا وهاما من عمان وهذا بطبيعة الحال وفر خدمات مهمة وحيوية وفي كل مناحي الحياة العصرية بحيث تكاملت الخدمات ولم تعد هناك فروقات بين الحياة في المدن وفي الريف، فعمان ذات بيئة وطبيعة جغرافية مميزة وذات مقومات سياحية تعد الابرز على صعيد منطقة الخليج والجزيرة العربية.

كما لعب مجلسا الشورى والدولة دورا مهما من خلال اللجان النوعية وجلسات المجلسين وخاصة الشورى حيث مناقشة الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة عن البرامج والخطط في مجال التنمية والتحديث والتطوير. كما ان دراسة القضايا المحلية من خلال اللجان والدراسات والبحوث تعد رافدا آخر للتنمية حيث ان مستقبل الريف العماني لا ينفصل عن مستقبل الوطن في اطاره الكلي خاصة وان الخطة الخمسية السابعة والتي بدأت عام ٢٠٠٦ الى عام ٢٠١٠ سوف تعطي زخما تنمويا في الريف والمدن على حد سواء مما يعطي في النهاية تكاملا للتنمية في كل انحاء السلطنة وقد لا يمر وقت طويل حتى يصعب التفريق بين الريف والمدن لا على صعيد الجغرافيا ولكن على صعيد توفر الخدمات وتماثلها ومن خلال مرافق التطوير والبنية الاساسية والانتعاش التجاري خاصة وان هناك العديد من الاستثمارات والمشاريع السياحية سوف يكون موقعها في الريف بعيدا عن المدن الكبيرة مما يعطي ميزة حضارية للسلطنة كون التنمية فيها تأتي الى حيث يحتاجها المواطن وحتى المقيم سواء في قريته او حتى في اقصى مكان جغرافي في عمان.

المؤلف



الفصل الأول



قسم مبادئ النحو

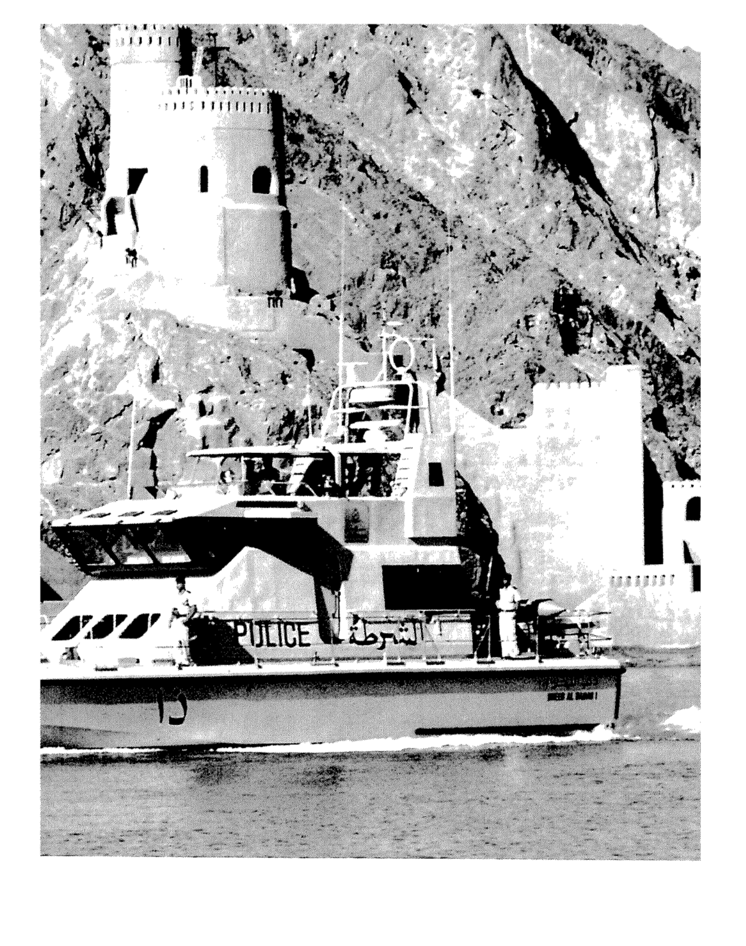
[illegible]

الحديث عن التنمية في السلطنة حديث ذو شجون خاصة اذا اقترن هذا الجهد التنموي بصعوبات واشكالات حقيقية، فالجغرافيا لعبت دورا هاما والقلاقل الداخلية خاصة بالنسبة للوضع في ظفار كان هو الآخر أحد معوقات التنمية ومن هنا كانت البداية صعبة وهي اقرب الى المستحيل في ظل وجود بلد لا يملك شيئا من الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه والاتصالات علاوة على انعدام الحياة الحديثة التي تعيشها دول الجوار في سعبينات القرن الماضي.

الحقائق مفزعة والارقام مخيبة للآمال ولكن إرادة قائد المسيرة المباركة كانت عالية من خلال ايمان صادق بأن بناء الاوطان يتطلب فكرا مستنيرا وارادة صلبة والتفافا شعبيا وهكذا بدأت المسيرة منذ اليوم الاول لعصر النهضة وهو يوم الخميس الثالث والعشرون من يوليو ١٩٧٠ بكل همة ونشاط.

وقد كانت الاهداف او الاولويات في هذه المرحلة هي توفير الحد الادنى من العيش الكريم والتسريع بالصحة والتعليم وهكذا كان، فعلى صعيد التعليم لم يكن بالسلطنة سوى ثلاث مدارس ابتدائية عرفت بالمدارس السعيدية اثنتان منهما في مسقط والاخرى في صلالة حيث بلغ طلابها ٩٠٩ طالب فقط ومع انطلاق النداء السامي على صعيد التعليم تنطلق رويدا ليس فقط في الحواضر العمانية ولكن على صعيد الريف العماني من قرى ونجوع وصحاري وكان المنظر مثير حين ترى منظر الاطفال وهم يتلقون التعليم تحت الاشجار او في بيوت متنقلة او في خيام سعفية كانت الصيحة قوية حيث ان التعليم هو المدخل الاساسي لبناء جيل جديد يستطيع ان يتحاور في سنواتها اللاحقة وهذا مما امكن رصده في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بعد اتساع البعثات الدراسية الى كل دول العالم شرقها وغربها خاصة في بداية الثمانينيات حيث وصل عدد الطلاب العمانيين في دول عربية مثل مصر




POLICE
الشرطة

بالآلاف، كذلك كانت هناك بعثات عمانية الى الدول الغربية للوقوف امام أحدث المستجدات في العلوم بشكل عام، كما بدأت المباني والمؤسسات التعليمية في الارتفاع من خلال تنمية تعليمية شاملة ليس فقط للاطفال ومن هم في سن الدراسة ولكن كان هناك تعليم الكبار ومحو الامية.

وبالتالي فقد مر التعليم بفترات صعبة وبمراحل متعددة خاصة في الفترة من ١٩٧٠ والى ١٩٧٥ حيث كانت البلاد في اوضاع اقتصادية صعبة حيث لا توجد بنية اساسية في البلاد علاوة على وجود الاشكالات الداخلية وعلى رأسها الصراع في ظفار والذي انتهى عمليا في ديسمبر عام ١٩٧٥.

والملفت للانتباه ان اول خطة خمسية تنموية للبلاد بدأت في عام ١٩٧٥ وهذا يعني ان التنمية الفعلية على صعيد تخطيط السياسات التنموية بدأت فعليا بعد خمس سنوات من بداية عهد النهضة المباركة التي قادها جلالة السلطان قابوس بن سعيد المفدى في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠.

لقد كان هم جلالته الاول هو التعليم وضرورة إيصاله الى كل مكان من ارض السلطنة المترامية الاطراف في المدن وفي القرى والصحاري والنجوع وكان هذا الامر حيويا على صعيد ايجاد مواطن متعلم مسلح بالمعرفة في ارقى مستوياتها ولم تكن تمر سنوات قليلة حتى انتشر التعليم في اماكن كثيرة في البلاد خاصة في المناطق الريفية والصحراوية والتي كانت تحتاج الى اهتمام أكبر بسبب الطبيعة الجغرافية والبيئة القاسية.

على صعيد التعليم المهني والصناعي فلم يكن موجودا بالبلاد سوى مدرسة صناعية واحدة انشأتها شركة تنمية نفط عمان عام ١٩٧٦ وقد كان الهدف من التعليم في الأساس هو نشر المظلة التعليمية والشكل التالي يوضح تطور عدد الطلاب في التعليم قبل الجامعي خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٠.

وبعد عام ١٩٧٥ وبداية أول خطة تنموية في

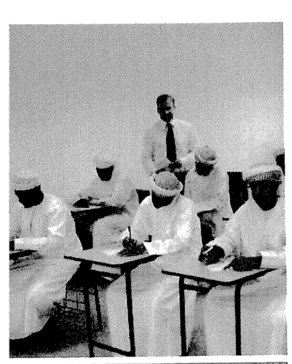


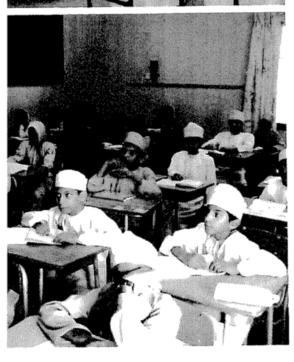
البلاد بدأ ظهور التعليم العالي ولعل من ابرز خصائص هذه المرحلة على صعيد التنظيم الحكومي هو تشكيل مجلس التربية والتعليم والتدريب المهني عام ١٩٧٧ حيث كان هدف هذا المجلس هو الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل وهذا ما نتج عنه تزايد مراكز التدريب المهني والفني ثم جاءت المدارس الصناعية والمعاهد الدينية ومعاهد المعلمين وقد كان عام ١٩٨٦ عاما مشهودا حيث تم الاحتفال بافتتاح اول جامعة عمانية وهي جامعة السلطان قابوس وانتشار التعليم العالي وتخريج كوادر وطنية في مجالات علمية متعددة في الطب والهندسة والاعلام والتربية وغيرها من التخصصات التي يحتاجها سوق العمل والوطن عموما.

وهكذا دخل التعليم مرحلة هامة من خلال نشر مظلة التعليم الى كل ارجاء السلطنة واصبح الريف العماني خارج المدن الكبيرة يحظى بمظلة تعليمية متكاملة من خلال توفير المباني التعليمية والمدارس والتجهيزات وسيارات نقل الطلبة والطالبات واصبحت السلطنة بفضل الاهتمام السامي بالعلم والتعليم واحدة من الدول التي سجلت انجازا ملفتا في هذا المجال خاصة من خلال وضع الرؤية المستقبلية للاقتصاد الوطني وهي رؤية ٢٠٢٠ من خلال طرح رؤى واستراتيجيات تهدف الى الارتقاء بالانسان العماني من خلال العديد من الاهداف لعل في مقدمتها بناء الشخصية المتكاملة للانسان العماني وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع وترسيخ منهج التفكير العلمي في الحياة والتفاعل مع تقنيات العصر الحديثة.

وقد تشعب التعليم في الفترة الحالية من خلال ادخال اصلاحات جوهرية من خلال التعليم الأساسي وادخال التقنية الحديثة الى المدارس كما ان المناهج ادخل عليها تعديلات بهدف ان ترتقي الى التعليم الحديث وعدم الاعتماد على طريقة التلقين التقليدية وان تكون هناك مواكبة بين التنمية وادوات التحديث والتطوير خاصة في مجال التعليم الذي يعد احد الركائز الاساسية لصناعة الموارد البشرية وجعلها قادرة على التكيف مع مستجدات العصر ومعارفه الجديدة.

لقد اصبح الريف العماني وهو المناطق خارج نطاق الحواضر العمانية ينعم بخدمات اساسية في مجال التعليم بل ان التعليم الجامعي على صعيد الجامعات الجديدة تركز في ثلاث محافظات ومناطق حيث بدأت ثلاث جامعات خاصة في كل من منطقة الباطنة وهي جامعة صحار وفي المنطقة الداخلية وهي جامعة نزوى واخيرا في محافظة ظفار وهي جامعة ظفار في صلالة وهذه الجامعات سوف تخدم المجتمعات المحلية والمناطق المجاورة لها في هذه المناطق بحيث تصبح الامور اكثر سهولة بعيدا عن الغربة والانتقال الى محافظة مسقط او حتى السفر خارج الوطن بالنسبة للبعض كما ان المنح الحكومية لابناء اسر الضمان الاجتماعي والمنح الاخرى للتعليم سواء داخل السلطنة أوخارجها تهدف الى مساعدة ذوي الدخل المحدود ونشر التعليم لكل ابناء الوطن ومن خلال الخطط الخمسية التنموية المتتالية منذ عام ١٩٧٥ وحتى الخطة السادسة والتي انتهت عام ٢٠٠٥. فقد حظي التعليم





بنصيب وافر من الاعتمادات المالية ويشكل التعليم مع قطاع الصحة القطاعات الاكبر في الصرف المالي وهذا يعطي مؤشرا على اهتمام الحكومة بالانسان العماني على صعيد الصحة والمعرفة، فالانسان يبقى في النهاية هو حجر الزاوية لاي تنمية وفي نفس الوقت – يعد الانسان هو الثروة البشرية لأي بلد خاصة وان اكثر من ٦٠ في المائة من سكان السلطنة يعدون من الشباب.

لقد اصبح التعليم ركيزة اساسية في التنمية الشاملة في البلاد فبالاضافة الى التعليمين العام والعالي هناك عشرات الكليات في مجال التقنية والادارة وادارة الاعمال والسياحة والمصارف التي تقدم تعليما للكثيرين سواء في محافظة مسقط او خارجها في الولايات العمانية المختلفة ويرتبط العديد منها بكليات وجامعات خارجية هامة خاصة في بريطانيا واستراليا والولايات المتحدة والاردن والهند.

إن قصة التعليم في عمان تستحق ان تروى خاصة في السنوات الاولى من عصر النهضة حيث وعورة الطرق ومشاق الجبال والأودية وعدم توفر المواصلات وعدم وجود المباني المدرسية وتفشي الامراض بالنسبة للاطفال كل ذلك اوجد صعوبات حقيقية خاصة للمواطنين الذين يقطنون في الصحاري والارياف ولكن بالعزيمة والارادة بدأت الصعوبات في التلاشي وبدأت مسيرة التعليم في التصاعد واصبح كل طفل عماني يحظى بالتعليم والخدمات الاساسية واصبحت الاعتمادات المالية في الارتفاع بهدف استكمال كل مرافق التعليم في كل منطقة وولاية وقرية حيث ان السلطنة ذات طبيعة جغرافية صعبة واتساع صحراوي كبير ومع ذلك فإن الذي تبقى هو ضئيل قياسا بالذي تحقق حيث يوجد الآن اكثر من ٦٠٠ ألف طالب وطالبة في المدارس وهناك اكثر من ١٢٠٠ مدرسة عدا المدارس الخاصة والمعاهد وكليات التربية والمعاهد التدريبية وكل هذه المنظومة التعليمية تطلبت

صرف مليارات الريالات منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن. ولكن في النهاية يبقى الانسان هو الاهم ولا يهم المال في سبيل الارتقاء بهذا الانسان وتعليمه والارتقاء بفكره حتى يستطيع ان يشارك في البناء والتنمية بشكل فعال وعلى مستوى عال من الاجادة والابداع وكما هو الحال في مستوى التعليم كانت الخدمات الصحية والكهرباء شبه معدومة في بلد افتقر الى كل مقومات العصر. حيث لم يكن في السلطنة سوى مستشفيين صغيرين سعتهما ٢١ سريرا و١٩ مستوصفا ومركزا صحيا وكان عدد الاطباء العاملين لا يتجاوز ٣١ طبيبا ليس بينهم اطباء للاسنان او الصيدلة.

ومع بداية العهد الجديد كانت المسؤولية الملقاة على كاهل الحكومة كبيرة وهي انتشال البلاد من الوضع الصحي المتردي حيث تفشي الامراض المعدية وتدهور صحة الاطفال وتسجيل وفيات كثيرة بسبب الولادة والكثير من المآسي ومن هنا كان من ابرز المهام في عام ١٩٧٠ هو ايجاد تنمية صحية متكاملة في اسرع وقت ممكن ليس فقط على صعيد المدن ولكن على صعيد كل المناطق خلال الفترة من ١٩٧٦ وإلى ١٩٩٠ وهي الفترة التي شهدت تنفيذ الخطط الخمسية الثلاث الاولى لإقامة البنى الاساسية للقطاع الصحي وشهدت فترة الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩١ إلى ١٩٩٥) تنفيذ ٣٢ برنامجا صحيا استهدف كل برنامج منها مشكلة من المشكلات الصحية ذات الاولوية في عمان، وقد بدأت المستشفيات المرجعية في كل منطقة في تقديم الخدمات الطبية للمواطنين، كما لعبت قوات السلطان المسلحة دورا مهما في ايصال الخدمات الصحية للمواطنين القاطنين في رؤوس الجبال والاودية، كما تم نقل الاف المرضى بواسطة الطائرات العمودية الى المستشفيات في المدن.

وقد استندت الخطة الخمسية الرابعة والخامسة والسادسة الى المنهجية التي بلورتها منظمة الصحة العالمية في شأن التنمية الصحية وتوجد بالسلطنة عشرات المستشفيات المرجعية في المدن والحواضر ويجري الآن استكمال بعضها، كما ان هناك مستشفيات الولايات حيث يتراوح عدد اسرة مستشفى الولاية ما بين ٥٠ – ١٥٠ سريرا. كما تصاعد نصيب الفرد من الانفاق الصحي مقارنة بعام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٠.

ولعل المؤشرات الهامة على صعيد القطاع الخاص ان شملت كل ولايات السلطنة الستين بالرعاية الصحية وهناك مستشفيات مركزية في العديد من المدن الرئيسية مثل صلالة وصور وابراء وصحار والرستاق وعبري ونزوى وهيماء ومسندم باستكمال مرافقها خاصة على صعيد المراكز الصحية التي اصبحت ظاهرة جيدة حيث انتشارها داخل الاحياء السكنية في محافظة مسقط وبقية الولايات الاخرى حيث بلغت المراكز الصحية حتى عام ٢٠٠٠ حوالي ١١٨ مركزا صحيا عدا المراكز التي شيدت بعد هذا التاريخ وتتعدى العشرات وايضا المراكز التي هي قيد الانشاء.

كما تطور الكادر الطبي في المستشفيات والمراكز الصحية وفي هذا الإطار شهد معدل العاملين الصحيين نسبة الى السكان تطورا ملحوظا خلال العقود الثلاثة والنصف الاخيرة فقد زاد





عدد الاطباء لكل عشرة الاف نسمة من ٢٠ في عام ١٩٧٠ الى ١٣٦ في عام ٢٠٠٠، كما ارتفع عدد الممرضين لكل عشرة آلاف نسمة من حوالي ١١ في المائة في عام ١٩٨٠ الى حوالي ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٠، كما تواكب ذلك مع الزيادة المضطردة في عدد أسرة المستشفيات لكل عشرة آلاف نسمة.

وعلى ضوء هذه الارقام فإن المؤشر الصحي الايجابي يتصاعد في السلطنة وهذا ما جعل السلطنة تتبوأ مكانة دولية في مجال الرعاية الصحية الاولية والخدمات بشهادة المنظمات الدولية وتتفوق في ذلك على العديد من الدول المتقدمة في هذا.

الدولة الحديثة .. وتطور الريف العماني

لعل الحديث عن مجالي التعليم والصحة جاء كنموذج حول ما يحظى به الريف العماني من خدمات أساسية وتنمية شاملة في كل قطاعات الحياة العصرية من تعليم وصحة وكهرباء ومياه واتصالات واصبحت القرى بمثابة مدن مصغرة من خلال وجود كل مناحي الحياة العصرية وبالتالي فإن التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وصلت الى حيث يجلس المواطن في قريته دون عناء وهذا جزء من استراتيجية الدولة وفي وقت مبكر وهو ان يبقى السكان في مناطقهم وتلاشي الوقوع في الاخطاء كما حدث مع العديد من الدول التي اهملت المناطق البعيدة عن الحواضر والمدن الكبيرة مما تسبب في الهجرة المعاكسة وتحول الريف الى أماكن طرد مما سبب مشاكل عديدة وكون ما سمي بمدن الصفيح حول تلك المدن التي تردت فيها الخدمات وتكدس النازحون وتفشت ظواهر اجتماعية سلبية مما انعكس بالسلب على مجمل التنمية واصبح هم الانسان في الريف هو ان يهرب من قريته لانه ببساطة لا يجد اي تنمية او اهتمام وتسبب ذلك في

زيادة مؤشر الفقر والمعاناة والاحباط فالتنمية في السلطنة ومنذ انطلاقها عام ١٩٧٠ وبفضل الرعاية والاهتمام السامي من جلالة السلطان المفدى في رؤيته الشاملة للبلاد بدأت في التركيز على نشر اشعاعات التنمية بشكل متوازن وبحيث تأخذ كل ولاية ومدينة وقرية حصتها وفقا لامكاناتها السكانية ومساحتها وقربها من المدن الرئيسية ولعل منظومة وشبكة الطرق في الولايات تعطي مؤشرا على ما يوجد من روابط اساسية بين كل الولايات واصبحت شبكة الطرق التي قاربت على الانتهاء نموذجا للتنمية المستدامة فساحل الباطنة الذي يوجد به اكبر كثافة سكانية في البلاد والممتد من ولاية بركاء وحتى ولاية شناص ينعم بكل الخدمات من مستشفيات مرجعية وجامعة صحار وميناء حديث وشبكة الطرق التي تصل كل مدنها وقراها وجبالها.

ويجري الآن في الخطة السابعة استكمال مشاريع الطرق وغيرها كما تعد ولاية صحار من الولايات التي تحظى بالاهتمام حيث توجد بها استثمارات تقدر باكثر من ١٣ مليار دولار وهذا جزء من تنمية المناطق خارج محافظة مسقط وما ينطبق على الباطنة ينطبق على بقية المحافظات والمناطق فالريف و غيرها من المناطق هي جزء اصيل من الدولة ومن هنا فإن التوزيع الانمائي القائم على التوازن يعطي ميزة هامة ليس فقط على صعيد استقرار المواطن في منطقته ولكن على صعيد تنمية المناطق وتجميلها وهذا ما حدث على صعيد المدن العمانية من خلال لجنة متخصصة لعبت دورا فاعلا في تنمية وتجميل الحواضر العمانية بحيث جعلتها مدنا متكاملة ولعل مدنا مثل صلالة وصور وعبري والبريمي ونزوى وصحار هي دلالة على وجود تنمية حقيقية داخل عواصم وحواضر الولايات العمانية وهناك تواصل لتجميل المدن بشكل عام في السلطنة من خلال الخطط الخمسية المتواصلة.

بدأت الخطة السادسة في الانتهاء مع انتهاء العام ٢٠٠٥ لتبدأ خطة خمسية سابعة يتوقع ان تكون مواصلة لمسيرة التنمية في كل ولايات السلطنة وهذا يعني ان الريف العماني سوف يحظى بنصيب وافر من المشاريع التنموية في كل القطاعات.

فالذي يقارن الاوضاع في البلاد قبل عام ١٩٧٠ والان سيجد طفرة تنموية كبيرة ليس فقط على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل على صعيد الانسان العماني الذي يعد الاساس في التنمية ومن هنا جاء الاهتمام السامي بالموارد البشرية ولعل زيارة جلالة السلطان المفدى للجامعة كانت بمثابة تأكيد على الاهتمام بالكوادر الوطنية ومن خلال توفير المجال المعرفي لها ودعم النشاط العلمي والبحث في الجامعة.

الريف العماني .. مدن حديثة

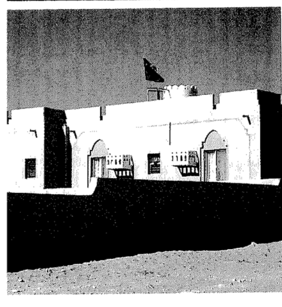
الذي يميّز التنمية في السلطنة انها ذات مقومات متكاملة حيث المحافظة على الاصالة والتراث مع وجود مستلزمات الحياة العصرية ليس فقط على صعيد المدن الرئيسية ولكن على صعيد القرى التي بدأت تتحول بفضل التنمية

والاهتمام الحكومي الى مدن وبالتالي بدأ الريف العماني وكأنه مدن حيث تتوفر الخدمات الاساسية من مياه وكهرباء ومدارس وكليات وصحة واتصالات وهناك خطط تنموية قادمة تهدف الى استكمال المنظومة على صعيد الريف والصحاري في السلطنة.

المواطن في الريف والصحاري حظي بكل مقومات الحياة العصرية خاصة وان النظام الاساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني ١٠١/١٩٩٦ قد ساوى بين المواطنين العمانيين في الحقوق والواجبات وبالتالي فإن التميز يأتي فقط بقدر الجهد والابداع الذي يقدمه الانسان لوطنه.

واذا كانت مسقط قد حظيت بنصيب كبير من التنمية واقامة البنى الاساسية الكبرى فهذا امر طبيعي في كل دول العالم باعتبار ان العواصم هي واجهات حضارية للدول وهي التي تمثل النشاط السياسي والاقتصادي ومع ذلك فقد حظيت بقية الحواضر العمانية بنصيب وافر من الاهتمام ولنعطي مثالا محددا ألا وهو ولاية صحار التي شهدت طفرة تنموية حيث بلغت اجمالي الاموال المستثمرة فيها اكثر من ١٣ مليار دولار وهناك استثمارات اخرى في صلالة وصور ونزوى وبقية المدن العمانية وكل هذا خارج مسقط والذي يقوم بالتجوال من شمال السلطنة الى جنوبها مرورا بعشرات الولايات والقرى يرى بشكل واضح لالبس فيه كل الخدمات الاساسية التي يحتاجها أي مجتمع معاصر بل إن شبكة الطرق تتواصل بشكل مكثف لربط الولايات بعضها ببعض ولربط مدن الولايات وهناك خطة طموحة للحكومة لربط كل مدن وقرى السلطنة بعضها ببعض ولعل مشاريع الطرق الجديدة التي تم الاعلان عنها تعطي صورة متكاملة حول اهمية قطاع الطرق فهناك مشروع الطريق الجنوبي السريع الذي يبدأ من مسقط الى ولاية بركاء وهناك طريق قريات –





صور الساحلي وهناك دراسات للطريق الساحلي الذي يبدأ من ولاية السيب الى ولاية شناص لربط كافة ولايات منطقة الباطنة وهناك تأهيل طريق نزوى – ثمريت وهو طريق استراتيجي لربط شمال السلطنة بجنوبها عدا طريق وادي الجزي– البريمي المزدوج وطريق الداخلية الذي يربط مسقط بمدن المنطقة الداخلية اضافة الى طرق في محافظتي ظفار ومسندم فالطرق الجبلية وربط ولايات ونيابات محافظة ظفار بعضها ببعض وايضا بالمراكز الادارية القريبة من الحدود الدولية .

كما ان تجميل المدن في باقي ولايات السلطنة يتواصل من خلال مئات المشاريع التي تقوم بها جهات حكومية كوزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه ووزارة النقل والاتصالات ووزارة الاسكان والكهرباء والمياه علاوة على البلديات المركزية كبلدية مسقط وبلدية ظفار.

وفي اطار الخطة الخمسية السابعة التي سوف تنفذ بداية عام ٢٠٠٦ فإن مخصصات مالية هامة سوف ترصد لاستكمال ما تبقى من البنية الاساسية لمجتمع الريف العماني الذي تحول معظمه الى مدن وقرى حية نابضة بالحياة خاصة مع تحول العديد منها الى مراكز جذب سياحية كما هو الان في مراكز التخييم في رمال الشرقية ومنطقة رأس الحد ونيابة مصيرة وجبال محافظة ظفار وخصب في محافظة مسندم وهناك مشاريع استثمارية مهمة سوف تحول العديد من الولايات خارج محافظة مسقط الى اماكن جذب سياحية ولعل مشروع المدينة الزرقاء التي كشف النقاب عنها تقع في منطقة السوادي باستثمارات تقدر بمليارات الدولارات وهي مدينة تحوي فنادق ومنتجعات سياحية تضم حوالي ٢٠٠ ألف شخص وهذا جزء من تنشيط الاقتصاد الوطني وايضا توفير فرص العمل للشباب الباحثين عن العمل ونقل المزيد من البنية الاساسية خارج العاصمة مسقط واقامة منطقة سياحية في منطقة حاسك في ولاية سدح مما يعني ان هناك جملة من الاستثمارات الحكومية والخاصة في تنمية المناطق والمدن خارج الحواضر العمانية الرئيسية وهذا يعطي مردودا تنمويا مهما على صعيد توفير المزيد من المنشآت الاقتصادية والسياحية لخدمة هذه المناطق وخدمة مواطنيها.

وعلى ضوء الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠ فإن مسألة اللامركزية في التنمية تعد من الخطوات المهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل محافظات ومناطق وولايات السلطنة خاصة وان تنويع مصادر الدخل والاهتمام بالموارد البشرية هو المدخل الصحيح لتعزيز آفاق التطوير والتحديث في البلاد.

ان دفع التنمية بشموليتها يتواصل منذ عام ١٩٧٠ والذي تحقق على هذه الارض الطيبة هو أمر ملموس ولا يحتاج الى بيان والارقام والحقائق تتحدث عن نفسها، فاذا تم الحديث عن الخدمات الاساسية فالمؤشرات تقول انه قبل عهد النهضة لم تكن هناك سوى ثلاث مدارس كما تمت الاشارة في موضع آخر تضم ٩٠٩ طالب حيث لا توجد مدارس للطالبات أي ان المرأة العمانية كانت







محرومة من التعليم عدا الكتاتيب وهي أماكن اهلية لتدريس القرآن الكريم وبعض الامور التعليمية البسيطة التي لا ترقى الى التعليم الحديث. اما الان فالارقام تبقى الشاهد الاهم على ما وصل اليه التعليم العام في السلطنة بشكل خاص حيث تقول المؤشرات بأن هناك ٦٢٨ ألف طالب وطالبة واكثر من ٢١ الف طالب في جامعة السلطان قابوس مع وجود اكثر من ١٢٠٠ مدرسة حسب احصائيات ٢٠٠٣، أما على صعيد الخدمات الصحية فإنه يوجد ٥٧ مستشفى و٦٦ مركزا صحيا مع اسرة و٥٣ مركزا صحيا إضافيا دون اسرة، أما على صعيد شبكة الطرق فهناك اكثر من ١٢ الف كيلومتر من الطرق المسفلته عدا الطرق الترابية وكذلك مشاريع الطرق التي يتم انشاؤها حاليا في الخطة السابعة والتي سوف تنفذ بداية هذا العام، كما أن معدل وفيات الاطفال قد سجل تدنيا كبيرا بشهادة اليونيسيف والمنظمات الصحية الدولية فقد بلغ المعدل حسب ارقام عام ٢٠٠٢ «١٦,٢» لكل الف مولود حي، كما ان العمر المتوقع للانسان العماني بلغ ٧٣,٨ سنة وهو رقم مرتفع دوليا كل هذه الارقام تعطي اتجاهات ايجابية عدا ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي الذي بلغ ٢٢٢٠ ريالا حسب ارقام ٢٠٠٣ وقد زاد هذا المتوسط في العامين الاخيرين، كما بلغ نمو الناتج المحلي ٦,٩ في المائة حسب عام ٢٠٠٣ واجمالي الدخل القومي ٧,٩٩٥,٨ مليون ريال عماني والمؤشرات الاخيرة التي تم الاعلان عنها تجاوزت هذا الرقم.

لقد تم تحويل بلد لا يوجد به ابسط مقومات الحياة العصرية الى بلد ذي بنية اساسية متكاملة في غضون ٣٥ عاما في اطار موارد ليست بالكبيرة قياسا إلى دول مجاورة، كما ان الجغرافيا لعبت دورا في مضاعفة التكلفة خاصة على صعيد شق الطرق والاتصالات والمياه ورغم ذلك استطاعت السلطنة وبفضل القيادة الحكيمة لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – ان توظف

الامكانات وتشيد بلدا اصبح يواصل التنمية الشاملة في كل البلاد، وهناك بوادر ايجابية على صعيد تنويع مصادر الدخل بالاضافة الى استثمار الغاز والنفط الثقيل كما ان الموارد البشرية سوف تحظى بمزيد من الاهتمام على اعتبار ان الانسان هو الاهم في اطار أي فلسفة للتنمية.

التنمية قبل عصر النهضة

على ضوء بعض الارقام التي تم الحديث عنها في بعض مجالات الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة وشبكة الطرق والكهرباء والناتج الاجمالي المحلي فان الرجوع إلى عصر ما قبل النهضة يجعل الانسان مستغربا بين الامس واليوم حيث كانت البلاد في عزلة سياسية وتخلف اقتصادي واجتماعي حتى مع بداية انتاج النفط عام ١٩٦٧، كما ان المواطن العماني كان يعيش اوضاعا معيشية صعبة في ظل قيود واسعة النطاق، كما ان الثالوث كان منتشرا في كل ارجاء عمان ونقصد به هنا الجهل والمرض والفقر وكانت البلاد تعط في سبات عميق وكان من الصعب الاستمرار في مثل هذه الاوضاع السيئة خاصة وان بلادنا ذات سمعة وتاريخ حضاري طوال قرون عديدة وكان من غير المقبول ان تظل عمان التاريخ والحضارة مقيدة وفي ظل اوضاع اقتصادية وانسانية معقدة.

وقد تم الحديث عن بعض نماذج الصعوبات في مجال التعليم حيث لم يكن بالبلاد سوى ثلاث مدارس ابتدائية عرفت بالمدارس السعيدية واحدة في مسقط والاخرى في مطرح والاخيرة في صلالة وهي تعلم الطلاب فقط كما كانت الخدمات الصحية في ادنى مستوياتها، والخدمات الكهربائية والمائية شبه معدومة.

وقد كان يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ يوما تاريخيا في عهد عمان الوطن وعمان الشعب حيث استطاع قائد مسيرة النهضة الحديثة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ان يغير مجرى تاريخ الشعب العماني بشكل جذري من بلد يغلب عليه الجهل والتخلف الى بلد عصري متمسك بثوابته ومعايش لعصره في كل المستجدات التقنية الحديثة ونقل المواطن العماني نقلة نوعية وفتح المجال امامه لان يتعلم حيث كان التعليم من المجالات التي حظيت باهتمام جلالته فقال مقولته الشهيرة «سنعلم ابناءنا ولو تحت ظلال الشجر» وكانت هذه المقولة بمثابة انطلاق التعليم بشكل واسع في كل ارجاء عمان من المدينة الى القرية الى الجبال والصحاري حيث امتدت مظلة التعليم في كل مكان، فالثقافة والفكر يرتقيان بالانسان ويجعلانه اكثر قدرة على العطاء والانتاج ولعل المظلة التعليمية في الريف العماني كانت نموذجا من خلال نشر المدارس وجلب المدرسين وتوفير النقل خاصة بين المناطق الجبلية والصحاري وهذا ينطبق على صعيد الخدمات الصحية وبقية الخدمات الاساسية الاخرى لقد انطلقت البلاد في حركة تنموية شاملة ومستمرة حيث كان من المهم تعويض سنوات طويلة من الحرمان ونقل البلاد بشكل اسرع نحو التنمية وأسس الحياة الجديدة التي يعيشها العالم.

وقد كان للخطة الخمسية الاولى التي بدأت عام ١٩٧٥ اثرها الهام في تأسيس رؤية اقتصادية متكاملة حيث لعبت تلك الخطط الخمسية التي بلغت ست خطط

حتى عام ٢٠٠٥ دورا في مد مظلة الخدمات الى كل ولاية ومدينة وقرية وكان للريف العماني نصيب هام من المخصصات المالية للتنمية وهذا امر كان ضروريا بحيث يتحقق من خلال هذا التوازن في التنمية عدة اهداف:

١- ضرورة الاستقرار للمواطن حيث أن توفير الخدمات الاساسية من تعليم وصحة ومياه وكهرباء واتصالات وطرق ومؤسسات حكومية تقدم خدماتها يعد من العوامل الرئيسية لجعل أي انسان يستقر في قريته أو ولايته ولا يضطر للهجرة الى الحواضر الكبرى للحصول على خدمات محددة نظرا لعدم توفرها في منطقته وهذا ما يفسر إلى حد كبير عدم وجود ظاهرة الهجرة من الريف الى المدن كما هو حاصل في العديد من الدول خاصة النامية، كما ان التوزيع النسبي للتنمية اوجد استقرارا بحيث انشغل المواطن بتدبير اموره وبناء مسكنه في منطقته وهذا كان مؤشرا ملحوظا على ان ذلك الاستقرار أبعد شبح الهجرة مع عدم استبعاد وجود الكوادر الوطنية في العاصمة مسقط بحكم وجود مؤسسات الدولة المركزية وهذا أمر طبيعي ورغم ذلك كان الارتباط ولا يزال بالقرية والولاية متواصلا من خلال الاجازات الاسبوعية والمناسبات حيث الهجرة المعاكسة الى الريف وليس العكس وهذه سمة أساسية في المجتمع العماني القائم على التكافل ومبادئ الدين الحنيف والعادات والتقاليد الاصيلة.

٢- لقد كانت بلادنا تسابق الزمن خاصة وان السنوات الاولى للنهضة العمانية كانت سنوات تحد ومواجهة ومصالحة داخلية خاصة بعد انتهاء الصراع في ظفار حيث قال جلالته قولته الشهيرة: «عفا الله عما سلف» وهذا كان ايذانا بالوحدة الوطنية والتفاف الجميع حول قيادته والسعي الى العمل والانتاج في بلد كان يحتاج الى كل دقيقة وساعة للحاق بركب الاخرين، كما ان الجغرافيا لعبت دورا اضافيا في الصعوبات حيث وعورة الجبال والاودية لذا كان شق الطرق من المهام الصعبة ولكن قوات السلطان المسلحة وخاصة سلاح الهندسة لعب دورا متميزا في هذا الجانب وجوانب تنموية عديدة لعل ابرزها في المجال الصحي حيث كانت الطائرات العمودية تنقل المرضى الى المستشفيات من مسافات بعيدة وسط ظروف صعبة وهو ما يعرف بالمستشفى الطائر، وهكذا تكاتف الجميع لبناء عمان كدولة عصرية مع الاحتفاظ بخصوصيتها وتاريخها المجيد ويواصل جلالته رسم الفرحة على قلوب الجميع حيث قال في إحدى خطبه: «كان وطننا في الماضي ذا شهرة وقوة وان عملنا باجتهاد وتعاون فسنعيد ماضينا مرة اخرى وسيحتل المحل المرموق في العالم العربي وكان بالامس ظلام ولكن بعون الله غدا سيشرق الفجر على عمان وعلى اهلها.

ودخلت عمان خلال ٣٥ عاما من التنمية الشاملة آفاقا رحبة وواسعة واصبحت مظلة الخدمات الاساسية متواجدة في كل مكان وفي كل رقعة من الارض العمانية الطيبة وهذا يعني ان هناك تناغما في مجال فلسفة التنمية بحيث يكون هدف هذه التنمية هو الانسان الذي يعد المحرك الاساسي لأي تطور ولأي نقلة حضارية.



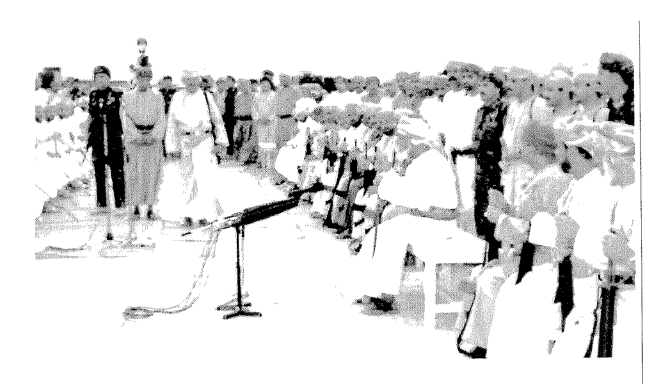


■ الفصل الثاني

الجولات السامية.. وتنمية الريف







تعد الجولات السامية السنوية التي يقوم بها جلالة السلطان المفدى للولايات العمانية ذات بعد تنموي في المقام الأول وهذه الجولات التي بدأت منذ السنوات الاولى للنهضة العمانية الحديثة تعد ظاهرة عمانية خالصة في ادارة شؤون الحكم حيث يقوم سلطان البلاد بجولة برية يتفقد خلالها الاوضاع العامة على صعيد الخدمات الاساسية التي تقدمها الدولة للمواطن، كما ان مرافقة العديد من الوزراء وكبار المسؤولين لجلالته يعطي مؤشرا على اهمية ما يدور من نقاشات وحوارات حول مستوى التنمية وما اذا كانت هناك امور وقضايا ملحة لا بد من اتخاذ قرار سريع حولها كما ان اجتماع جلالته بشيوخ واعيان المناطق والولايات يعد سمة مميزة في مسألة الحوار المباشر ونقل ذلك بواسطة وسائل الاعلام المختلفة.

الجولات السامية لها أهداف ومضامين مهمة

١- حين ينتقل جلالة السلطان المفدى خارج مسقط ينتقل الحكم بكل ادواته وسلطاته حيث الاوامر السامية بتطوير مشاريع جديدة خاصة في مجالات حيوية كالمياه والطرق والاسكان حيث ترصد مبالغ بملايين الريالات خارج نطاق الخطط التنموية وهذا امر يعد اضافة ولمسة من جلالته لتطوير البنية الاساسية للريف العماني الذي تحول بالفعل الى مدن وقرى حديثة ينعم فيها المواطن بكل ادوات العصر وسبل العيش الكريم ولا يخلو مجتمع من سلبيات وبالتالي فإن جولات جلالته هي في تلمس احتياجات الناس من خلال التجوال اليومي والالتقاء بالناس وزيارة الوزراء وتفقدهم للمشاريع ومستوى الخدمات التي تقدم وبالتالي فإن مسألة هذا الاهتمام تنعكس ايجابا على الولايات العمانية وسكانها حيث





يتم الاعلان عن تشييد المزيد من المشاريع الحيوية والتي تصب في خدمة المواطن والارتقاء بمستوى الخدمات ومواصلة البناء والتعمير في كافة الارض العمانية.

٢- من اهداف الجولة السامية التقاء القائد بشعبه بشكل مباشر والحديث معهم بشكل عفوي وهذه سمة اساسية في العلاقة بين الحاكم والمحكوم في بلادنا وهي خصوصية عمانية، وبالتالي فإن هذه الجولات واستمراريتها تؤكد وتجدد العلاقة المباشرة بين المواطن العماني وقيادته دون قيود او حواجز وتسهم بشكل فعال في تحقيق الفهم المشترك والرؤية المتكاملة بين قطاعات المجتمع المحلي ومؤسسات الدولة المختلفة خاصة مجلسي الدولة والشورى وفي هذا الاطار بدأت الجولات السنوية تأخذ منحى مهما وهو عقد ندوات وطنية بجوار المخيم السلطاني في ولايات عمانية مختلفة بهدف مناقشة العديد من القضايا الوطنية وخاصة قضايا الموارد البشرية ومسألة ايجاد مشاريع خاصة بالشباب وعلى سبيل المثال فقد شهدت الجولة السنوية لعام ٢٠٠٥ عقد الندوة الثالثة في كل من شناص وعبري، كما حدث ذلك ايضا خلال الجولة السنوية لجلالته عام ٢٠٠٣ حيث عقدت الندوة الثانية لتشغيل القوى الوطنية وذلك بالمخيم السلطاني بسيح اليحمدي بولاية ابراء في فبراير ٢٠٠٣.

٣- الجولات في المحصلة النهائية هي برلمان عماني مفتوح يتم البحث من خلال التقائه بالشيوخ والاعيان حيث يدار نقاش من خلال طرح جلالته لتلك القضايا التنموية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي كقضايا تشغيل الشباب والتعمين ومسألة تنويع مصادر الدخل القومي وتشجيع استخدام الموارد الوطنية ودور القطاع الخاص وكل ما يهم المواطن العماني بما في ذلك بعض العادات الاجتماعية مثل ظاهرة غلاء المهور والاسراف والتخطيط الامثل

لقضايا الاسرة والمجتمع.
٤- الجولات السنوية هي ايضا مظهر عماني في اطار تلمس الاحتياجات على ارض الواقع وقد جاءت التوجيهات السامية باقامة مئات المشاريع الصحية والتعليمية وفي مجال المياه والكهرباء والطرق والاسكان بعيدا عن الخطط التنموية من خلال جولات جلالته السنوية التي غطت كل السلطنة من اقصاها الى اقصاها ولا تزال هذه الصيغة المتفردة في الحكم تتواصل كل عام بما يعبر عن مدى النظرة الثاقبة لعاهل البلاد في ضرورة تلمس القضايا والواقع الراهن على الارض دون اعتماد على تقارير حكومية او غير ذلك وهكذا ارتبطت هذه الجولات السنوية بايصال اشعاعات التنمية الى الريف العماني حيث يسكن الناس بعيدا عن الخطط والموازنات المعتمدة اذ كان لهذه المتابعة السامية على ارض الواقع اثرها المباشر في تنمية المناطق والولايات خارج محافظة مسقط من خلال تحسين الخدمات وظهور مشاريع لا حصر لها وفي هذا الاطار يقول معالي السيد علي بن حمود البوسعيدي وزير ديوان البلاط السلطاني: ان خير من يقيم هذه الجولات السامية هو المواطن نفسه لأنه خير من يدرك انه عندما يكون جلالة السلطان المفدى بين ظهرانيه وفي بلده التي يعيش فيها وفي الموقع الذي يعيش فيه بما فيه من مقومات العيش هو مشاركة من اب كبير محب يقابله حب متبادل، وانا شخصيا بحكم معايشتي شاهدت مواقف انسانية ومواقف ابوية تعبر كلها وتترجم عن الحب السامي لابناء الوطن وهذا الوطن وهذه المواقف الانسانية تلزم كل مسؤول يحضر ويعايش هذه الجولات وهذه المناسبات تلزمه بأن يقتدي ويقتفي الاثر السامي في التعامل مع المواطنين والتعامل مع كل القضايا التي تهم الوطن باحساس ان الواجب الوطني يفرض عليه ان يكون قريبا من هذا المواطن.

وهكذا تلعب الجولات السنوية دورا مزدوجا على صعيد تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولايات العمانية وهي ايضا تعزيز من الشعور الوطني والمحبة المتواصلة للقائد الرمز جلالة السلطان المفدى الذي اوجد دولة عصرية متكاملة الاركان، دولة القانون والمؤسسات الدولة العمانية التي يحكمها النظام الاساسي الذي صدر بالمرسوم السلطاني ١٩٩٦/١٠١ والذي ينظم شؤون الحكم والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

الأرقام تتحدث عن نفسها

ولعل الارقام الاقتصادية هي التي تعطي المصداقية عند الحديث عن اي دولة نامية كانت ام متقدمة، فالسلطنة وبعيدا عن العاطفة حققت تنمية مهمة خلال العقود الثلاثة والنصف الاخيرة ليس فقط على صعيد المنجز المادي ولكن على صعيد الانسان الذي اصبح يتعامل مع ادوات العصر باقتدار، حيث يتواجد العماني في كل مواقع العمل وهي ميزة تنفرد بها السلطنة عن بقية العديد من الدول حيث سياسة التعمين التي انطلقت منذ منتصف الثمانينات وأتت ثمارها وبشهادة خبراء ومسؤولين من



كثير من دول العالم.

فالجولات السامية افرزت اهتماما حكوميا متواصلا بدعم الخدمات الاساسية في البلاد وفي هذا الاطار يقول معالي احمد بن عبدالنبي مكي وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة في هذا الخصوص ان السطنة تمضي بخطوات ثابتة في مسيرة العطاء والتنمية والتي بدأت مع النهضة المباركة عام ١٩٧٠ وطوال السنوات الماضية والسلطنة تحقق المزيد من الانجازات التي تتحدث عنها الارقام في كافة المجالات لتوفير الازدهار والتقدم للوطن والمواطنين واضاف ان الناتج المحلي الاجمالي ارتفع من ١٠١ مليون ريال عماني الى ٨٣٠٢ مليون ريال عماني ومتوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي من ١٦٠ ريالا عمانيا الى ٢٩٦٠ ريالا عمانيا في عام ٢٠٠٢ وعدد المدارس من ٤٢ مدرسة الى ١١٨٧ مدرسة والطلاب من ١٥٠٠٠ طالب وطالبة الى ٦٢٨١١٠ طلاب وطالبات والمستشفيات من ١٠ الى ٥٧ مستشفى ومعدل وفيات الاطفال الرضع لكل الف من المواليد الاحياء من ١١٨ الى ١٦,٢ والعمر المتوقع عند الولادة من ٤٩ سنة الى ٧٣,٨ سنة.

اما بالنسبة لانتاج الكهرباء فقد ارتفع من ١٣ جيجاوات/ساعة الى ٩٨٩٦ جيجاوات/ساعة والمياه من ٣١١ مليون جالون الى ٢٣٩٧٠ مليون جالون واطوال الطرق المعبدة من ٢٧ كلم الى ١٢٣٦٥ كليومترا وخطوط الهاتف الثابت من ١٠٠٠ خط الى ٢٣٦١٧٨ هاتفا كما ان عدد المشتركين في الهاتف النقال يقترب من المليون مشترك كما تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد تقليدي الى اقتصاد عصري وعلى صعيد تنويع مصادر الدخل انخفضت مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي من ٦٧٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٤٪ عام ٢٠٠٢ كما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بنسبة ٩,٥ و٦,٣٪ على التوالي.

ويجانب هذه الارقام التي تشير الى تصاعد مؤشرات التنمية فإن هناك ارقاما مالية اخرى تمت بواسطة الاوامر السامية لانجاز مئات المشاريع التنموية في ولايات السلطنة المختلفة وهذا ما اعطى بعدا وطنيا للجولات السامية التي اصبحت من المناسبات الوطنية التي يتطلع لها المواطن على اعتبار انها سوف تحقق المزيد من المشاريع التنموية الجديدة وايضا تجدد لمظاهر الحب والولاء لجلالته من لدن شعبه الكريم، وهكذا هي دوما الجولات السامية تعطي زخما جديدا للبناء والتنمية والتطوير والتحديث على صعيد تواصل الخدمات الاساسية التي من شأنها الارتقاء بالانسان والوطن معا الى آفاق أرحب واوسع.

الجولة السنوية.. والوحدة الوطنية

من الأهداف الاساسية للجولات السنوية لجلالة السلطان المعظم تعزيز التلاحم الوطني بين الحاكم والمحكوم وارساء دعائم الوحدة الوطنية التي ترسخت على مدى ثلاثة عقود ونصف فالوحدة الوطنية هي الاهم وهي سابقة على التنمية، فبدون تماسك اجتماعي وشعور وطني بأن عمان لكل العمانيين لا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية واجتماعية وهكذا بدأ جلالته حكمه بالتركيز على هذا المعنى الحيوي من خلال خطاباته الاولى في مطلع السبعينات.

وتكتسب الوحدة الوطنية أهمية كبرى بالنسبة لكل دول العالم، فالوحدة الوطنية كمفهوم وهدف وكأسلوب للعمل السياسي بما تثيره من اهتمامات وما يتصل بها من مشكلات خاصة فيما يتعلق بالتماسك الداخلي للدولة ليست فقط احد معايير تقدير قوة الدولة ولكنها ايضا مجال حيوي للتأثير في سياساتها ومواقفها.

وتشير خبرة التاريخ العماني قبل تولي اسرة البوسعيد الحكم في عمان عام ١٧٤٤ وبعدها وعلى نحو واضح وعميق الى ان تحقيق الوحدة الوطنية كان دوما من أهم العناصر المؤثرة بالنسبة للأوضاع في عمان وفي دورها وقوتها الاقليمية ومن ثم بالنسبة للمنطقة المحيطة بها كذلك واذا كان التاريخ العماني في جانب منه على الاقل هو تاريخ الصراع والتفاعل بين عوامل الوحدة واسباب الخلاف فإن الملمح الدائم والذي يشكل خيطا مستمرا على



امتداد التاريخ العماني قبل الاسلام وبعده هو انه بالرغم من مراحل الضعف وما صاحبها من خلافات داخلية الا انه ظل هناك دوما سياج يحوي في نطاقه مختلف القوى السياسية والاجتماعية العمانية داخل الحيز الجغرافي الذي تشغله عمان منذ قرون عديدة، كما انه سرعان ما تتنادى هذه القوى وتتكاتف برغم خلافاتها لمواجهة الخطر الخارجي او لصد اي محاولة للاعتداء على هذا الحيز الجغرافي الذي تشكله في كثير من الحالات وعلى ضوء محددات الصراع القائمة في عمان والقلاقل الداخلية وعلى ضوء صراعات حقيقية عاشتها عمان ولعل ابرزها صراع الجبل الاخضر والصراع على واحة البريمي والصراع في ظفار كانت الوحدة الوطنية للبلاد في خطر داهم بل ان حكومة السلطان الراحل سعيد بن تيمور لم تكن تمتلك من الامكانات البشرية ولا الامكانيات المادية ما يمكنها من تطويق تلك الصراعات بشكل سريع بل تركت تلك الصراعات حتى اصبحت في مراحل متقدمة وتشكل قلقا حقيقيا على وحدة البلاد ومن هنا يمكن تخيل مدى التعقيد السياسي والقبلي الذي كان عليه الحال في السلطنة قبل يوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠ سواء على صعيد القلاقل القبلية في شمال السلطنة او على صعيد الصراع في ظفار او حتى على صعيد الهواجس الامنية من قبل دول الجوار في ذلك الوقت.

فتلك الصراعات كان من الصعب على اي مراقب ان يتنبأ بمسارها ومن هنا فإن اي قائد سياسي يأتي الى سدة الحكم في ظل هذه الظروف والمتغيرات المعقدة سوف يصطدم بعدة عقبات تتمثل في وجود:

١- بلد محطم اقتصاديا ومشتت اجتماعيا ومتدهور صحيا.

٢- وجود صراعات قبلية وحركات تمرد سياسية تحرك من الخارج.

٣- يأس واحباط تام لشعب انهكته الظروف القاسية.

لقد ادرك جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بحسه السياسي والعسكري بأن انهاء تلك الاشكالات يمكن ان يتحقق من خلال ايجاد تنمية حقيقية وشاملة في البلاد ومن هنا بدأ شعار «يد تبني ويد تحمل السلاح» كمدخل وانطلاقة لتحقيق امرين مهمين:

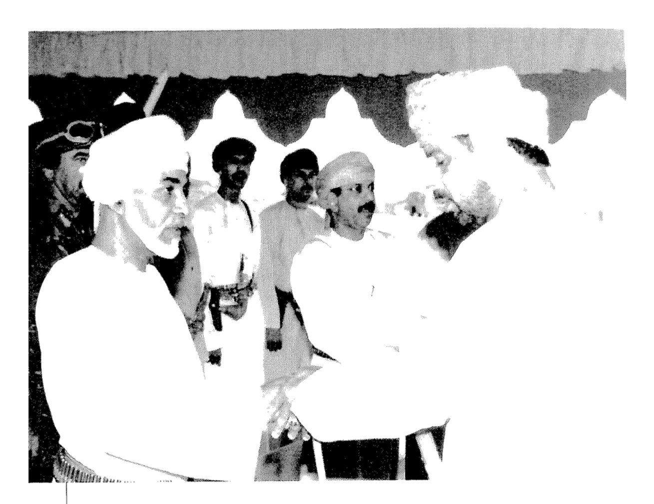
١- فعلى صعيد المحافظة وتأمين الوحدة الوطنية للبلاد فقد كان انشاء جيش وطني ذي قدرات تكتيكية وكوادر وطنية مؤهلة يكون له اليد الطولى في المحافظة على المكتسبات من اولى المهام التي بدأها السلطان قابوس عند توليه الحكم، وبحكم خبرته العسكرية كان يدرك بأن نجاح اي تنمية لا يمكن ان يتحقق الا بوجود مؤسسة عسكرية قوية ومن هنا جاءت الدعوة لكل العمانيين في الداخل والخارج للمشاركة في تنمية بلادهم.

٢- وعلى الناحية الاخرى فقد بدأت مشاريع التنمية في البلاد وهكذا بدأت بوادر تنمية سريعة تظهر رويدا فبدأت مباني المدارس في الارتفاع وبدأت المستشفيات تقدم خدماتها للمواطنين وبدأ شق الطرق والاتصالات وانشاء جهاز اعلامي متكامل بدءا بالاذاعة مرورا بالصحافة وانتهاء بالتلفزيون عام ١٩٧٤ في اطار تنمية سريعة قلما تشهدها دولة نامية في العصر الحديث قياسا بالظروف السياسية والجغرافية وامكانات وموارد محدودة وفي ظل بيئة قاسية.

فالجغرافيا كان لها دور، فالبلاد ذات خصوصية جغرافية صعبة خاصة في مجال شق الطرق في الجبال ورغم ذلك كانت ارادة الانسان العماني اقوى من الصخور وكان ايمانه بقيادته السياسية بقيادة جلالة السلطان قابوس المفدى هو سلاحه الاهم في التغلب على كل الاشكالات وعوامل الطبيعة القاسية ان من عوامل تحقيق هذه التنمية الشاملة التي تعيشها عمان المعاصرة التفاف الشعب العماني وايمانه العميق بقيادته والعمل بتفان وجدية لتحقيق تلك المكاسب الحيوية التي تحققت خلال ٣٥ عاما.

فقد نفذت في البلاد ست خطط خمسية (انتهت الخطة السادسة عام ٢٠٠٥) حققت قدرا هاما من تثبيت البنية الاساسية ليس فقط على صعيد المدن الرئيسية ولكن على صعيد الريف العماني من خلال القرى والصحاري والنجوع.

وفي ظل تلك الظروف الصعبة المشار لها جاء جلالة السلطان وأولى مهامه تكريس الوحدة الوطنية واشاعة الامن والاستقرار وهذا ما حدث حيث تعيش بلادنا في ظل الامن والامان في عالم تسوده الصراعات والحروب وتفشي القلاقل والكراهية بين الشعوب.



وفي هذا الاطار يقول جلالته في خطابه المؤرخ بتاريخ ١٩٧٠/٧/٢٧ بمناسبة وصوله الى العاصمة مسقط قادما من صلالة بعد ثلاثة ايام من تسلمه مقاليد الامور «اننا نأمل ان يكون هذا اليوم فاتحة عهد جديد لمستقبل عظيم لنا جميعا، اننا نعاهدكم بأننا سنقوم بواجبنا تجاه شعب وطننا العزيز كما اننا نأمل ان يقوم كل فرد منكم بواجبه لمساعدتنا على بناء المستقبل المزدهر السعيد المنشود لهذا الوطن، لأنه كما تعلمون انه بدون التعاون بين الحكومة والشعب لن نستطيع ان نبني بلادنا بالسرعة الضرورية للخروج بها من التخلف الذي عانت منه هذه المدة الطويلة.

لقد كانت تلك الكلمات المباشرة بمثابة عصر جديد بين السلطان الشاب وجموع شعبه في احدى اللحظات التاريخية التي تطلبت الوضوح والصراحة حيث بين جلالته أهمية التعاون الوثيق بين الحكومة والشعب وأهمية ان يقوم الجميع بواجبه كل حسب قدراته وامكاناته.

ان هذا التراكم المتواصل من التفاهم والثقة بين السلطان قابوس بن سعيد المعظم وشعبه طوال ٣٥ عاما سمح بقدر كبير من التلقائية والتعاون المثمر رغم بعض الهفوات التي لا بد ان تعيشها اي بلد نامية ولكن حكمة القائد دوما تتغلب على كل تلك العثرات والتي لا تقلل في النهاية من حجم الانجاز. ان السلطنة هي واحدة من الدول الاكثر استقرارا وأمنا ليس على صعيد المنطقة

ولكن على صعيد العالم قياسا على تجربتها القصيرة والتناقضات الداخلية التي كانت تحيط بها علاوة على مجتمعها القبلي والعزلة الطويلة التي عاشتها ورغم ذلك قدمت نموذجا في كيفية بناء دولة عصرية تعتز بثوابتها الدينية والوطنية والتاريخية ومنفتحة على العالم بكل ما فيه من تطورات تقنية ومعلوماتية وعلمية ولعل هذا الاستقرار السياسي والاجتماعي ودوران عجلة الحياة الاقتصادية هو الذي سمح لعمان باقامة جسور من التفاهم مع العالم وهي مهمة حيوية لرسم سياسة خارجية متزنة وموضوعية مبنية على العديد من العوامل الاساسية لعل في مقدمتها عاملي الجغرافيا والتاريخ.

وهكذا لعبت الوحدة الوطنية دورا مهما في تعزيز مجالات التنمية حيث ان تواصل التنمية بشكل متناغم لا يمكن ان يتم بدون استقرار وأمن وتماسك داخلي.

ولعل الجولات السامية هي التي اوجدت هذا الكم الكبير من الحب والتقدير والولاء بين القائد وشعبه الذي قلما تجده في كثير من دول العالم وهذا يتضح بشكل واضح عند مرور موكب جلالته قاطعا شوارع الولايات حيث تخرج الجموع من المواطنين وهي تحيي مقدم جلالته حيث يعم الفرح والسرور كل ولايات السلطنة وهذا قمة الالتحام بين الحاكم والمحكوم، كما ان تلك الجولات كما تمت الاشارة تجلب معها ثمار التنمية حيث يوجه جلالته كبار مسؤوليه باقامة المشاريع التنموية في الولايات المختلفة من خلال الوقوف على سير التنمية وما ينقص هذه الولاية او تلك من خدمات ضرورية خاصة في مجال المياه والاسكان والطرق وتأتي المياه على رأس الاولويات باعتبار ان السلطنة تعاني من نقص المياه ومع ذلك كان البديل اقامة محطات التحلية في اكثر من منطقة لحل هذه المشكلة وايضا هناك الاكتشافات المائية في حوض المسرات وفي حوض رمال الشرقية حيث تم مد المدن والقرى بمياه الشرب.

التفاعل الشعبي ...وآفاق التنمية

يبقى للجولات السامية تفاعلها الشعبي من خلال مظاهر الاحتفالات والمهرجانات الشعبية والندوات المصاحبة لها خاصة ندوة تشغيل القوى العاملة الوطنية حيث دارت في رحاب المخيمات السلطانية ثلاث ندوات مهمة شارك فيها العديد من الجهات الحكومية والخاصة والشباب العماني أنفسهم بحيث تعرض تجارب حية حول النجاحات التي حققها الشباب في ميدان العمل الخاص كما ان تلك الندوات تعرض لتطورات اللجان القطاعية والنسب التي حققتها مثل قطاعات الموانئ والمطارات وقطاع المقاولات وقطاع بيع المواد الغذائية وغيرها من القطاعات الحيوية التي يعول عليها كثيرا في امتصاص جزء كبير من الشباب الباحثين عن العمل وهكذا تسجل الجولات السامية اهتماما شعبيا ومتابعة عبر وسائل الاعلام المختلفة حيث يحرص الجميع على الاستماع ومشاهدة خطب جلالته أمام الشيوخ والأعيان وتوجيهاته السديدة واشارته لعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية كما يقوم العديد من الوزراء المرافقين لجلالته بالوقوف على

سير العمل والتأكد من انها تقدم خدماتها للمواطنين بشكل جيد وتحظى الولايات العمانية خارج محافظة مسقط بالاهتمام من خلال هذه الجولات حيث يطلع جلالته شخصيا على آفاق التنمية التي تحققت في الولايات العمانية المختلفةومن هنا تأتي الاوامر السامية بعمل المشاريع الخدمية التي تخدم الولاية ومواطنيها وتعد المبالغ المالية المخصصة لمثل هذه المشاريع خارجه عن المبالغ المعتمدة في الخطة الموضوعة وهذا ما يجعل من الاهتمام الشعبي مضاعفا لجولات جلالته حيث ينصب الاهتمام الأول على رؤية جلالته بين أبناء شعبه وثانيا توقع المزيد من المشاريع التي تخدم قضايا الانسان بالدرجة الأولى وهذا هو جزء من فلسفة جلالته في الحكم حيث التوازن في التنمية وان يكون هناك حرص على توفير الخدمات الاساسية في كل ولاية ومدينة وقرية خاصة المناطق ذات الطبيعة الجغرافية الصعبة.

وتعد الطرق وشقها في الجبال من القضايا الحيوية في التنمية وهكذا تم ربط الكثير من القرى بالمدن وسط الجبال كما ان شبكة الطرق أصبحت عصرية وهي تربط البلاد من شمالها الى جنوبها وهناك مشاريع طرق حيوية تم الاشارة لها نظرا لانعكاس ذلك على الترابط الاجتماعي وتنشيط الحركة التجارية والسياحية بين مختلف المناطق والولايات حيث تحظى السلطنة بمقومات بيئية وطبيعية جميلة بدليل تخصيص وزارة للسياحة للاعتناء بهذا القطاع الحيوي الواعد كما ان هناك مشاريع سياحية مهمة يقع العديد منها خارج مسقط مثل مشروع المدينة الزرقاء ومنتجع راس الحد السياحي ومشروع مرباط السياحي وكذلك اقامة منطقة سياحية في منطقة حاسك بولاية سدح وهذه المشاريع توفر مئات من فرص العمل للشباب.

ويؤكد جلالته في معظم كلماته وخطبه على ضرورة ان يكون العماني مؤهلا ويلقى التدريب المناسب حتى يشغل كل مواقع العمل كما ان الخطة الوطنية للتعمين بدأت في الانتشار من خلال برنامج سند ومشاريع الشباب.

وهكذا تتحول جولة جلالته الى برنامج عمل حكومي حيث يتم تسليط الضوء على القضايا الوطنية ورسم السياسات لمواجهة كل التحديات التي تواجه المجتمع في عصر المتغيرات الدولية المتسارعة خاصة على صعيد القطاع الخاص والاستثمار وتشغيل الشباب فقضية الموارد البشرية هي الآن القضايا المحورية على صعيد الخطط والبرامج الحكومية – كما هو التعليم والصحة – أولوية وطنية وبالتالي يكون برلمان عمان المفتوح في السيوح العمانية بمثابة اشارة بدء لانطلاق برنامج وطني يحفز الشباب المبدع للانطلاق نحو تحمل المسؤولية الوطنية وهكذا تتحول الجولات السنوية لجلالة السلطان المفدى الى نوع من الاحتفاء الشعبي بمقدم جلالته على اعتبار ان وجود القائد بين أبناء شعبه وأحاديثه المفعمة بالحب والتوجيه في قضايا الوطن العديدة يكسب هذا اللقاء نوعا من الشراكة الحقيقية في النهوض بالوطن ، ان هذا اللقاء السنوي هو تجسيد للممارسة في مجال الحكم وهي

خصوصية عمانية وهي بمثابة اطلاع مباشر على مشاريع التنمية المختلفة في البلاد خاصة وان معظم البنية الاساسية قد اكملت في المحافظات والمناطق والولايات المختلفة.

ولعل ما يميز الجولات السنوية انها تؤكد وتجدد العلاقة المباشرة بين المواطن وقيادته الحكيمة دون قيد أو مسافات وتسهم بشكل فعال في تحقيق الفهم المشترك والرؤية الأوضح والتفاعل الأعمق بين قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة تنفيذية وتشريعية حيث يحرص جلالة القائد المفدى على الاستماع الى آراء ووجهات نظر المواطنين حول مختلف القضايا التي يطرحونها خاصة وان هناك العديد من وزراء الخدمات الذين يرافقون جلالته ويكون هناك نقاش واسع حول كل القضايا التي يطرحها المواطنون بشكل شفاف ودون عراقيل.

وفي هذا الاطار أشار جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم خلال لقائه في إبراء مع شيوخ ووجهاء وأعيان ومواطني المنطقة الشرقية في جولته عام ١٩٩٠ يوم ١٩٩٠/٣/٣ ان جولاته تهدف في المقام الأول الى توفير الجهد على المواطن لرفع الاقتراحات المتصلة بالتنمية وانه ما من جولة يقوم بها في منطقة من المناطق إلا وسبقتها دراسات باحتياجات ومتطلبات هذه المناطق من الخدمات وان جولاته هي للتدارس على الطبيعة لهذه الاحتياجات التي لا تحتم الضرورات الوفاء بها الآن لأنها قد تكون على حساب الأكثر أهمية ورغم ان تنفيذها يأخذ بعض الوقت إلا انها ستنفذ في حينها (جريدة عمان في ١٩٩٠/٣/٤).

وفي اطار تطوير المناطق الحيوية في الريف العماني ونظرا لما تمثله الجولات السنوية في الولايات أعلن جلالته خلال لقائه مع شيوخ وأعيان منطقة الباطنة في سيح الطيبات في صحم عام ١٩٩١ عن بدء استثمار خام الكروم في السلطنة في ضوء المسوحات التي تمت في هذا المجال وخلال الجولة السنوية لعام ١٩٩٢ أعلن جلالته في سيح البركات مع الشيوخ والأعيان لمنطقة الداخلية في ١٩٩٢/٣/١٣ عن خطة لتطوير الجبل الاخضر وهذه الخطوة المهمة نظرا لموقع الجبل الاخضر وأهميته الزراعية والسياحية حيث تضمنت الخطة تعبيد الطريق بين بركة الموز وسيق واقامة شبكة من الطرق الداخلية وتوصيل التيار الكهربائي والهاتف وتطوير الزراعة القائمة ودعم الحرف الوطنية مع الحفاظ على مكونات البيئة وخصوصية الجبل الأخصر، كما تم في نفس الجولة الاعلان عن خطة لتطوير المنطقة الوسطى حيث تم رصد أكثر من ٢٠ مليون ريال عماني كمرحلة أولى مع اجراء مسح شامل لاحتياجات المنطقة.

ولعل من الاهداف الرئيسية لجولات جلالة السلطان في الولايات هو رسم تلك الصورة من التلاحم الوطني وايجاد رابطة من الحوار والمعايشة بين القائد وشعبه والتطرق والنقاش الى قضايا الوطن المختلفة وكل هذا الترابط والتساند أعطى بعدا جديدا للوحدة الوطنية من خلال تجسيد الواقع العماني المعاش في صورة توجيهات وكلمات من جلالته حول مختلف القضايا الحيوية وكل المستجدات التي تهم

المجتمع وفي حديثه لصحيفة الأنوار اللبنانية في ١٩٧٩/١١/١٠ قال جلالته:«ان مسؤوليتنا تحتم علينا الاطلاع عن كثب على أحوال المواطنين ومتابعة انجازات خطة التنمية والتعرف على مدى تأثيرها على مستوى حياة الفرد لهذا فاننا نؤمن بأنه لا بد من توفير الوقت الكافي للقيام بهذه الرحلات إذ انها لا تقل عن مسؤوليتنا الأخرى.

كما قال جلالته في حديث لرئيس تحرير الصحف الكويتية ونشرته صحيفة «عمان» بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٨ ان جولاتنا الميدانية لكافة محافظات ومناطق وولايات السلطنة تهدف الى معايشة أوضاع الناس الحياتية والتعرف على شؤونهم وشجونهم ومشاكلهم ومعرفة آرائهم وأفكارهم من أجل التوصل الى الحلول المناسبة . عبر هذه الزيارات الميدانية أرى الناس أسمع منهم وأعايش أوضاعهم الحياتية كما هي بصورة مباشرة.

وعلى ذلك فان الجولات السنوية لها ارتباط كبير بالتنمية في الريف والمناطق النائية وهي بالتالي –أي الجولات– كانت بين أهم أدوات الامتداد بالتنمية الى خارج محافظة مسقط أي الاتجاه بمشروعات متزايدة الى المناطق الأخرى حتى يمكن ايجاد توزان في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بين مناطق جذب سكاني وهجرة داخلية وبالتالي عدم تكرار أخطاء دول عديدة نامية تعاني الآن من هجرة كثيفة تقدر بالملايين من الريف الى المدن الكبرى بكل ما يحمل ذلك من سلبيات ومخاطر اجتماعية وزيادة معدل الجريمة والضغط على الخدمات المختلفة.

لقد تواصلت التنمية في السلطنة بشكل متوازن من خلال وجود أولويات لا بد من وضعها في الاعتبار وهذا ما يتضح من خلال تركيز الخطط الخمسية الست المنفذة على جوانب التعليم والصحة والمياه والكهرباء والطرق والموارد البشرية باعتبارها أحد أكبر التحديات في هذه المرحلة ونظرا لأنها ذات انعكاسات اجتماعية واقتصادية مهمة وهذا ما يجعل الخطة السابعة الحالية مركزة على مسألة تنويع مصادر الدخل والاهتمام بالموارد البشرية.

برلمان عمان المفتوح

وهكذا تمثل الجولات السنوية لجلالة السلطان للولايات بمثابة برلمان عمان المفتوح حيث لقاء القائد بشعبه من خلال أحاديثه المتدفقة والمباشرة والعفوية لأبناء الوطن حيث التشاور حول الهموم والقضايا التي تهم المجتمع العماني.

وفي هذا الاطار قال يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في حديث لصحيفة عمان بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٤ ان لقاءات جلالة السلطان خلال جولاته السنوية في الولايات تستهدف لقاءات الناس ولأن هذه اللقاءات بمثابة برلمان مفتوح بكل المعايير لأن هذه الجولات تستمر عدة أسابيع وتناقش كل القضايا التي يناقشها مجلس الشورى وان لقاءات جلالته وحواراته المباشرة تسهل كثيرا على مجلس الشورى بل تسبقه في تلمس حاجات الناس وضروراتهم كما انها

تسبق الحكومة في تنفيذ المشاريع.

وخلال جولة جلالته عام ١٩٩٦ تحدث عن تدشين مشروع مهم وهو مشروع الغاز الطبيعي المسال الذي يعد أحد المشروعات الانتاجية والصناعية المهمة وهو يدخل في اطار سياسة الحكومة في ضرورة تنويع مصادر الدخل في هذا الصدد قال جلالته متحدثا الى شيوخ وأعيان ومواطني المنطقة الشرقية في سيح اليحمدي بإبراء عن مشروعات تنموية منها مشروع الغاز حيث قال اننا نحمل لكم البشرى هذه المرة بالذات فكما علمتم وسمعتم هناك مشروع لتسييل الغاز وسوف يصدر من ميناء تقوم الجهات المختصة بتنفيذه بالقرب من صور، الامر الثاني الذي يهمنا الحديث عنه هو المستشفى المركزي في المنطقة والمقصود هنا مستشفى صور المرجعي وجاء بعده مستشفى إبراء المرجعي في اطار تشييد مؤسسات صحية متكاملة في كل الحواضر والمدن العمانية.

وهكذا تسفر الجولات السامية لجلالته عن الاعلان عن مشاريع تنموية عديدة كما تم الاعلان عن اكتشاف مخزون مائي وهو حوض رمال الشرقية وحوض المسرات في منطقة الظاهرة وفي خلال هذه الجولات حث جلالته الشباب على عدم الترفع عن الاعمال خاصة وان البلاد بحاجة الى سواعد كل أبنائها ولعل الندوات الخاصة بتشغيل القوى العاملة الوطنية والتي نتج عنها برنامج سند تعد اشارة واضحة على فكر جلالته ورغبته في ان يرى أبناء الوطن وقد تسلحوا بالعلم والارادة وحب العمل مهما كان وفي هذا الاطار قال جلالته خلال لقائه بشيوخ واعيان المنطقة الشرقية بتاريخ ١٩٩٠/٢/٤ «لقد التقيت قبل دقائق من وصولي اليكم بصحفي أمريكي وكان تساؤله عما إذا كان سيأتي اليوم الذي تعتمد فيه عمان على ابنائها وكان مبعث تساؤله عن ان بلدانا كثيرة حاولت ولم تحقق نجاحا فهل سيقبل شباب عمان على العمل وقد اجبته ان عمان بلد لا يعرف المستحيل فهذا البلد بناه الاجداد والاحفاد فلماذا لا يواصل ابناؤه وأحفاده ذات الرسالة السامية ان اجابتي تنطلق من احساس بالثقة في امكانيات تحقيق ذلك ولا شك ان ثقتي بالمواطن العماني هي في محلها.

وهكذا تلعب هذه الجولات ليس فقط دورا تنمويا بل وتوعويا من خلال طرح القضايا والتوجيهات للرأي العام وخاصة الشباب وكذلك المرأة حيث تقوم هذه الاخيرة بدورها الوطني من خلال انخراطها في العمل والاهتمام بالاسرة بشكل خاص.

اكتمال المنظومة التنموية

على ضوء تنفيذ الخطط الخمسية في مجال التنمية والتي بدأت عام ١٩٧٥ وكانت المنظومة التنموية وقد قاربت على الاكتمال خاصة في مجال الخدمات الاساسية خاصة الكهرباء والمياه والاتصالات وشبكات الطرق والمؤسسات الصحية والتعليمية ورغم ذلك فإن تزايد السكان ومساحة عمان الشاسعة تحتم تواصل البناء في كل الولايات العمانية وهذا أمر هام في اطار التنمية المستدامة.

ولا شك ان الخطط الخمسية الست عدا

التوجيهات السامية لجلالة السلطان خلال جولاته المعلنة وغير المعلنة قد ساهمت في دفع العمل الوطني للامام وهناك الآن قضيتان مهمتان توليهما الدولة جل اهتمامها:

١- تنويع مصادر الدخل.

٢- الاهتمام بالموارد البشرية.

فيما يخص النقطة الأولى بدأت السياسات العامة للدولة في وضع خطة واضحة المعالم منذ الثمانينيات حيث كان الهدف الاساسي هو عدم الاعتماد على مصدر وحيد كالنفط من خلال تنشيط القطاعات الانتاجية الاخرى خاصة الصناعية فتم اقامة مناطق صناعية عديدة في الولايات بالاضافة الى عاصمة البلاد مسقط فهناك الآن مناطق صناعية في صلالة وصور وصحار ونزوى وبعضها الاخر في طور الانشاء خاصة في الظاهرة، كما دخل الغاز كرافد اقتصادي جديد حيث كانت اعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ من الاعوام التي كان لها انعكاس ايجابي على الصناعة وارتباطها بالغاز حيث ظهرت صناعات عديدة تعتمد على الغاز الطبيعي والتقنية والمعلومات وتفعيل دور الصناعة المتوسطة والصغيرة وتحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة وزيادة القدرات التنافسية للمنتجات العمانية، كما ان مجال الاستثمار سواء محليا او خارجيا قد شهد تطورا مهما وهو يدخل في التنوع الاقتصادي كذلك قطاع السياحة التي تعزز دورها بانشاء وزارة خاصة بهذا القطاع باعتبار السلطنة ذات مقومات بيئية وجمالية جميلة وهذا ما يعطي عمان تميزا في هذا المجال من خلال تباين المناطق ومفرداتها السياحية والجغرافية.

وهكذا تشير سياسة تنويع مصادر الدخل بشكل ايجابي حيث تتقلص كل عام مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي.

أما على صعيد الاهتمام بالموارد البشرية فإن هذا الموضوع يعد من القضايا المحورية التي تهم الحكومة من خلال انشاء مزيد من المؤسسات التعليمية خاصة وان هناك الآن ثلاث جامعات خاصة في المدن خارج مسقط وهي جامعة صحار في منطقة الباطنة وجامعة نزوى في المنطقة الداخلية وجامعة ظفار وهذا يعني توسيع التعليم بكل فروعه الاساسية والعالية من أجل تهيئة الشباب لدخول سوق العمل الذي اصبح تنافسيا ويحتاج الى مهارات وادوات مهنية عالية، كما ان الكليات التقنية في المناطق تلعب دورا في مواكبة التطور العلمي.

وتعد مسألة الموارد البشرية التي تلقى الاهتمام المتواصل والدعم المستمر من لدن جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم من خلال البرامج التشغيلية خاصة برنامج سند الذي يعتمد على احلال الكوادر الوطنية مكان الايدي العاملة الوافدة خاصة في الاعمال التجارية والمهن المختلفة حتى يقوم الشباب بدوره في خدمة نفسه وبلده وحتى لا يكون عالة على المجتمع، فالبلد بحاجة ماسة الى كل الايادي لتعمل من أجل عمان وهذا يعني المساهمة في الانتاجية والارتقاء بالآمال والطموحات التي ينشدها الجميع في خدمة هذا الوطن.



الفصل الثالث

مجلس الشورى .. والتنمية



إن مجلس الشورى أنشئ ليبقى ويتطور إن شاء الله نحو الأفضل ونحو الأهداف التي نخطط لبلوغها.

«من أقوال جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم .جريدة عمان ٣١/١/١٩٩٣م».

يلعب مجلس الشورى ولا يزال وأيضاً مجلس الدولة واللذان يشكلان معاً مجلس عمان دوراً مهماً على صعيد التنمية الشاملة ودعمها من خلال دور المجلس ولجانه النوعية واختصاصاته التي نص عليه نظامه الأساسي. كما ان تمثيل كل ولايات السلطنة في هذا المجلس قد أعطى نوعاً من التوافق من خلال الحوار بين الحكومة والرأي العام وهذا ما يمكن ملاحظته خلال جلسات انعقاد المجلس وتلك الحوارات المستفيضة بين الوزراء وأعضاء المجلس حيث يتم التطرق إلى بيانات الحكومة وبعد ذلك تدور التساؤلات حول الشأن المحلي من خلال نقاش عام حر تنقله وسائل الاعلام بكل تفاصيله رغم حدته في بعض الأحيان ولكن المصلحة الوطنية تحتم مناقشة الأمور والقضايا بكل وضوح وشفافية وهذا ما يحدث على صعيد مجلس الشورى.

وتنبع أهمية المجلس الذي يحظى بدعم من جلالة السلطان المفدى باعتباره بيت عمان الذي تناقش فيه كل قضايا الوطن والمواطن من انه يستعرض كل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض عليه من قبل الحكومة وهذا ما يعطي أهمية للمجلس للتعاطي مع الشأن المحلي بصورة كلية خاصة وان اللجان النوعية عليها مسؤولية دراسات العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وكل ما يهم الأوضاع الحياتية بصورة عامة.

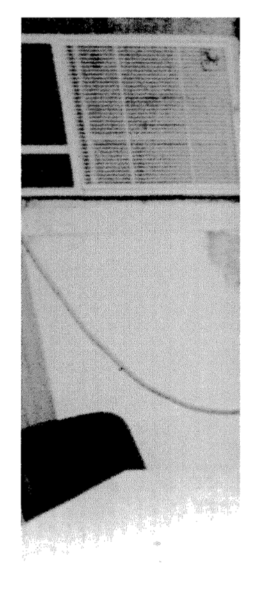
كما ان هناك لجاناً من أعضاء المجلس تقوم بزيارات ميدانية للولايات للاطلاع على مجمل المشاريع والاحتياجات حتى يمكن أن تكون الصورة واضحة عند رفع التوصيات من المجلس للحكومة وعند استعراض خطط الحكومة التنموية



من قبل الوزراء مع أعضاء مجلس الشورى خلال الحوارات الدورية.

ومن خلال الصلاحيات الممنوحة لمجلس الشورى فإن لهذا الأخير دور وطني خاصة على صعيد تفعيل العمل التنموي خاصة في المناطق الريفية وهذا ما يتضح من خلال طرح اعضاء المجلس من الولايات لاحتياجات مناطقهم من الخدمات وهذا أمر مهم في كل الأحوال.

وهناك علاقة واضحة بين المجلس والحكومة حيث حددت المادة الثامنة من المرسوم السلطاني رقم ٩١/٩٤ أبعاد الدور الذي يقوم به المجلس وهو دور متشعب واوسع بكثير من المجلس الاستشاري للدولة على سبيل المثال كما نصت المادة الثامنة من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى الصادرة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩١/٩٧ في ١٩٩١/١١/١٢ على ان يقوم مجلس الشورى بمساعدة الحكومة في كل ما يهم المجتمع العماني ويقدم لها ما يراه كفيلا بدعم مقوماته الأساسية وقيمه الأصيلة وذلك طبقا لمرسوم انشاء المجلس ويتولى رئيس المجلس رفع توصياته الى جلالة السلطان المعظم وفي هذا الصدد وفي اطار تكامل المجلسين مجلس الشورى ومجلس الدولة اللذين يشكلان معا «مجلس عمان» فإن المادة ١٧ من نظام مجلسي الدولة والشورى الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٦ نصت على ان يقوم مجلس الدولة بمساعدة الحكومة على تنفيذ الاستراتيجية التنموية وبما يسهم في ترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع العماني والمحافظة على منجزاته وتأكيد المبادئ التي نص عليها النظام الأساسي للدولة ولعل اللجان النوعية التي يضمها مجلس الشورى لها الدور الأهم في مناقشة أولويات التنمية على صعيد المناطق في السلطنة وعمل دراسات محددة لدراسة الظواهر الاجتماعية السلبية مثل تسرب التلاميذ من المدارس وغلاء المهور والترفع عن الاعمال ورفع الانتاجية في المؤسسات الحكومية والخاصة وايضا عمل







مناقشات حول مسألة الباحثين عن العمل والتنسيق في ذلك مع الجهات الحكومية وعلى سبيل المثال فإن لجنة التربية والتعليم والثقافة ناقشت ودرست موضوع الأبعاد التربوية والثقافية في تنشئة الطفل العماني وأيضا سياسات القبول في التعليم العالي والتدريب الفني والمهني في السلطنة.

ولعل مشاركة مجلس الشورى في اعداد الخطة الخمسية السابعة يعد هاما على صعيد تنمية المناطق خارج محافظة مسقط ووفقا لهذا التصور شارك المجلس وللمرة الأولى في الاعداد للخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦-٢٠٠٠) وذلك عندما بدأ في ممارسة صلاحياته في عام ١٩٩٢م كانت الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩١-١٩٩٥) قد تم اقرارها والعمل بها.

إيصال الاحتياجات للحكومة

وتنبع أهمية مجلس الشورى والذي يعد أحد منظومات الدولة الحديثة وشريكا أصيلا للحكومة والمجتمع في السياسات العامة من انه صوت المواطن وايصاله للحكومة على اعتبار ان اعضاء المجلس «٨٢» هم المنتخبون في النهاية ويمثلون الشعب العماني من خلال ولاياتهم الستين ومن هنا فإن هذا التمثيل الجماعي يحمل عضو المجلس مسؤولية وطنية مهمة في ضرورة ان يكون هناك طرح ونقاش موضوعي حول كافة القضايا الوطنية في البلاد.

وهناك طرق عديدة لايصال احتياجات المناطق الى الحكومة بالاضافة الى الجولة السامية لجلالة السلطان التي تعد النموذج الأهم في هذا الاطار، وبالنسبة لأعضاء مجلس الشورى ولجانه النوعية فإن الأمر هنا يتعلق بزيارات ميدانية وتواصل دائم بين كافة شرائح المجتمع واعضاء المجلس او اللجان التي تزور الولايات العمانية.



النموذج الآخر في التواصل وهو الأهم يحدث عندما يتحدث الوزراء أمام اعضاء المجلس ومن خلالهم الى المجتمع حول خطط وسياسات الحكومة المختلفة وهنا يحدث النقاش المباشر دون حواجز وتبدأ الاطروحات والردود حيث يبدأ عضو المجلس في طرح الأسئلة التي عادة ما تحمل مطالب واحتياجات منطقته وقراها المختلفة وهي في الغالب مطالب حول استكمال بعض الخدمات الأساسية مثل تعبيد طريق او حفر آبار مياه او صيانة الأفلاج او اقامة مزيد من المساكن الاجتماعية وهنا يرد الوزير حول كل هذه الأسئلة من خلال خطط الحكومة وهي عادة برامج انمائية تغطي ولايات السلطنة على ضوء كل خطة خمسية والمشاريع التي لا ترد في خطة ما تستكمل في الخطة اللاحقة ولعل من أكثر الأمور وضوحا في هذا الاطار طلبات اقامة مزيد من المستشفيات والمراكز الصحية وقد غطت وزارة الصحة جانبا كبيرا من خلال اقامة العديد من المستشفيات المرجعية وعشرات من المراكز الصحية ولكن بحكم اتساع السلطنة ومساحتها الواسعة فإنه من الطبيعي ان تكون هناك بعض المناطق التي تحتاج الى تعزيز الخدمات الصحية وهناك في الخطة السادسة التي انتهت العام الماضي العديد من المشاريع الصحية كما هو الحال في الخطة السابعة التي سوف بدأت هذا العام ٢٠٠٦ وتنتهي عام ٢٠١٠ وهي الخطة التي ينفذ فيها الكثير من مشاريع التنمية الشاملة في كل ولايات السلطنة على ضوء محددات معينة كالكثافة السكانية على ضوء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي أجري عام ٢٠٠٣م ومن خلال مسح شامل للاحتياجات على ضوء ظروف جغرافية محددة ولكن في نهاية المطاف ومع سعي الحكومة في تواصل خططها فإن الهدف هو استكمال كل المرافق والخدمات الأساسية في كل مكان في هذا الوطن العزيز.

السكان وتزايد معدلات التنمية

التنمية هي عملية متواصلة ولا تتوقف في حين تزداد الموارد الطبيعية على ضوء أسعار النفط وتنوع مصادر الدخل يزداد السكان من خلال متوالية ولعل مؤشرات التعداد العام للسكان قد بينت هذه الحقيقة من خلال تعدادي عام ١٩٩٣ و٢٠٠٣ حيث أعلنت نتائج التعداد العام في ٢٠٠٣/١٢/٣١ حيث بلغ عدد سكان السلطنة ٢.٣٤٠.٨٥١ نسمة منهم ١.٧٨١.٥٥٨ عمانيا و٥٥٩.٢٥٧ وافدا ومن ثم زاد عدد السكان العمانيين بمقدار ٢٩٨.٣٣٢ نسمة عما كان عليه العدد في تعداد ١٩٩٣م، كما ان نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان تصل الى نحو ٢٪ سنويا وكل هذه الأرقام تعد مؤشرات مهمة عند وضع الخطط التنموية.

ولاعطاء بعض المؤشرات على تزايد الانفاق على التنمية في مجملها يمكن هنا الحديث باختصار عن الموازنة العامة للدولة حيث بلغ اجمالي الانفاق العام لعام٢٠٠٤ في الموازنة ٣٨٠٩،٩ مليون ريال عماني بزيادة قدرها ١٩.٥٪ عن العام ٢٠٠٣م وتعكس الزيادة في حجم الانفاق والايرادات النشاط المتزايد للاقتصاد الوطني ويعزز من تواصل



مشاريع التنمية في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويعطي بذلك تواصلا للتنمية المستدامة واستكمال مرافق الخدمات الأساسية التي تسعى الحكومة لاستكمالها خاصة وان شبكة الطرق على سبيل المثال قد اكتملت مع الدول المجاورة حيث نفذت الحكومة خلال الخطة الخمسية السادسة العديد من مشاريع الطرق بمختلف مناطق وولايات السلطنة والتي تركزت حول استكمال ربط مناطق السلطنة الرئيسة بعضها ببعض وربط السلطنة بالدول المجاورة عن طريق استكمال شبكة الطرق الرئيسة الى جانب استكمال ربط الولايات ومناطق التنمية بعضها ببعض فعلى سبيل المثال فإن العمل يجري لربط محافظة مسقط بالمنطقة الشرقية عبر طريقين احدهما طريق قريات – صور والآخر طريق العامرات – وادي دماء والطائيين.

كما تم ربط المنطقة الداخلية بمنطقة الباطنة عبر طريقين جديدين هما طريق بدبد – نخل وطريق الحمراء – الرستاق، اما منطقة الظاهرة فقد ربطت بمنطقة الباطنة بخمسة طرق، حيث ربطت عبري بكل من الرستاق والخابورة وصحم في حين ربطت ينقل بصحار بالاضافة الى ربط الظاهرة بالباطنة عبر طريق وادي صاع، اما فيما يتعلق بالربط مع الدول المجاورة فقد تم استكمال تنفيذ الجزء الواقع بالسلطنة من الطريق الذي يربط السلطنة بالمملكة العربية السعودية عبر رملة خيلة وبذلك تكون السلطنة قد أكملت كافة الطرق الرابطة بالدول المجاورة لها.

ومع بداية الخطة الخمسية الحالية تم رصد ٦٩ مليون ريال عماني لتنفيذ نحو ١٢٣٣ كيلومترا من الطرق المعبدة، كما اشتملت الخطة الخمسية المعدلة على اعتمادات اضافية لقطاع الطرق بلغت نحو ٢٨٥ مليون ريال عماني لتنفيذ طرق بلغت أطوالها حوالي ٣٣٧٦ كيلومترا ويأتي اعتماد مشاريع الطرق هذه كثمرة طيبة من ثمار الجولات السنوية لجلالة السلطان المفدى في مناطق السلطنة المختلفة وبذلك تبلغ تكاليف مشاريع الطرق ٣٥٤ مليون ريال عماني لرصف ٤٦٠٩ كيلومترات.

كما بلغت تكاليف المشاريع التي اسندها مجلس المناقصات ولجان المناقصات الداخلية بالوزارات

والمؤسسات الحكومية خلال عام ٢٠٠٤ مليارا و٣٢ مليونا و٥٨٣ ألف ريال عماني.

اللجان النوعية بالمجلس

تعد اللجان النوعية احد مرتكزات عمل مجلس الشورى خاصة على صعيد دراسة القضايا الوطنية والظواهر المختلفة التي تهم المجتمع العماني وقد حرص المجلس على تشكيل لجان ذات علاقة باهتمامات المواطن بحيث تضم هذه اللجان عددا من اعضاء المجلس حيث يمارس المجلس جزءا كبيرا من ممارساته عبر تلك اللجان وقد حددت المواد من المادة ٢٦ من اللائحة الداخلية للمجلس ما يتصل بتشكيل اللجان وعملها سواء كانت لجان دائمة او خاصة ففي الفترة الثالثة للمجلس (١٩٩٨-٢٠٠٠) تم تشكيل خمس لجان دائمة هي اللجنة القانونية واللجنة الاقتصادية ولجنة الشؤون الصحية والاجتماعية ولجنة التربية والتعليم والثقافة ولجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية.

وتعد اجتماعات هذه اللجان مهمة على صعيد بحثها للعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية خاصة على صعيد المناطق النائية وبقية الولايات ويكون انعقاد هذه اللجان صحيحا بحضور ثلثي الأعضاء وتصدر قراراتها بأغلبية اعضائها الحاضرين وفقا للائحة الداخلية على ان لكل لجنة ان تطلب من رئيس المجلس الاجتماع بالوزير المختص او من ينوب عنه للاستماع الى ما يقوله من ايضاحات او معلومات او استفسارات في قضايا محلية محددة تدخل في اختصاص اللجنة، كما ان لكل لجنة ان تطلب عن طريق رئيس المجلس من أية جهة حكومية او عامة ما تراه ضروريا من بيانات وأرقام تتصل بما تقوم به من دراسات كما يجوز للجان النوعية من خلال اعضاءها ان تقوم بزيارات ميدانية للاطلاع على موضوعات تتعلق باحتياجات الولايات وذلك بعد موافقة المجلس «المادة ٣٨» وتقدم تقريرها الى رئيس المجلس «المادة ٤١».

ولعل موضوع الزيارات الميدانية لأعضاء اللجان النوعية مثل الاقتصادية أو لجنة التربية والتعليم والثقافة على سبيل المثال من الأمور المهمة والحيوية حيث الاطلاع عن كثب على موضوعات وقضايا التنمية واحتياجات المواطنين في مدينة أو قرية ما وتسجيل المعلومات والنواقص التي يحتاجها المواطن في اطار تقرير يرفع للمجلس. وبالتالي فان هذه العملية تعد ذات جوانب مهمة وتدخل في اطار الشراكة والعلاقة التساندية بين المجلس والحكومة أي بين الرأي العام ممثلا في أعضاء مجلس الشورى والحكومة من خلال وحداتها المختلفة وأجهزتها الخدمية العديدة وهذا الامر فيه العديد من الفوائد للحكومة في ظل انشغالها المتواصل بعمليات مشاريع التنمية حيث ان تقارير اللجان النوعية في مجلس الشورى تعد على قدر كبير من الاهمية عند وضع الخطط الخمسية كما ان الحوار الشامل الذي يدور بين الوزراء وأعضاء المجلس خلال إلقاء البيانات الحكومية يعزز من تلك الشراكة ويجعل الأمور أكثر وضوحا ويكون لدى الحكومة صورة متكاملة عن وضع التنمية في كل

الولايات العمانية التسع والخمسين على صعيد اكمال البنية الاساسية والخدمات وبرمجة ذلك في اطار الخطط الخمسية وفق عوامل موضوعية تأخذ في الاعتبار أمورا مهمة كالسكان والاستفادة من الخدمة حسب الأولويات التي تعد مهمة في هذا الاطار.

وهكذا تلعب اللجان النوعية دورا مهما في كشف الاحتياجات التي تتطلع لها كل ولاية بمعنى استكمال بعض جوانب التنمية مثل شق طريق أو اقامة مركز صحي أو مدرسة وهذا يعود لاسباب موضوعية منها تزايد السكان وابتعاد المناطق عن بعضها البعض وتناثر السكان في المناطق الجبلية ورغم ذلك فان الحكومة تضع في اعتبارها كل تلك المطالب ولكن وفق خطة مدروسة وحسب الاولويات وكما تمت الاشارة في سطور سابقة فان الريف العماني أصبح مرتبطا بشبكة طرق حديثة تمت الاشارة الى بعضها وهناك تواصل في هذا المجال وهناك قرى عمانية أصبحت بمثابة مدن صغيرة ومتنامية حيث تنعم بكل الخدمات حيث يستقر المواطن في أرضه وليس بحاجة الى النزوح أو الهجرة وفي اطار شح المياه الذي تعاني منه السلطنة اتجهت الحكومة في المرحلة الماضية الى اقامة محطات التحلية لتوفير مياه الشرب للمواطن وهناك العديد من المشاريع المهمة في هذا الاطار ومن هنا تتضح أهمية اللجان النوعية في اطار مجلس الشورى فيما يخص مناقشة احتياجات المناطق والولايات وهذا في حد ذاته أعطى نوعا من التواصل بين المجلس والحكومة ومنهما الى الرأي العام المحلي.

ويقودنا هذا التواصل بين مجلس الشورى والحكومة والمواطن الى مسألة حيوية وهي تكامل أدوار هذا الثالوث في اطار العمل الوطني المشترك من خلال توحيد الجهود الجماعية بهدف تحقيق الاهداف والغايات التي يتطلع لها كل مواطن على أرض عمان بوجود ممثلين في مجلس الشورى من كل الولايات العمانية يعد أمرا في غاية الاهمية لأنهم أكثر قدر على اعطاء صورة واضحة عن كل ما يدور في ولايتهم على الصعيد التنموي وعلى صعيد ما تحتاجه تلك الولايات من خدمات أساسية بحيث تبين الخطط في النهاية على ضوء هذا المنظور وبالتساند مع أجهزة الحكومة المختلفة في اطار الشراكة التي تم الحديث عنها وفي اطار سياسة الشفافية التي تحرص الدولة عليها في عالم متغير وسريع في كل مناحي الحياة المعاصرة ولعل النقاشات في مجلس الشورى والتي تنقل عبر وسائل الاعلام المحلية المختلفة تجعل المواطن على دراية تامة بكل الذي يدور من برامج تنموية وخطط وتحديات حقيقية لا بد من ادراكها والتعامل معها بكل جدية خاصة على صعيد تنويع مصادر الدخل والارتقاء بالموارد البشرية.

تنسيق دائم لخدمة الأهداف

ولعل عمل المجلس لا يقتصر على دوره فقط في مناقشة القضايا الوطنية بل ان هناك تنسيقا دائما مع الجهات الأخرى ففي اطار حرص جلالة السلطان قابوس المفدى على تحقيق الهدف المشترك والتناغم بين مختلف المؤسسات في الدولة التشريعية منها والتنفيذية

وغيرها لتتكامل كل الجهود لخدمة المواطن والوطن على حد سواء فان جلالته يؤكد دوما على أهمية وضرورة التعاون والتنسيق فيما بينها وفي هذا يقول جلالته:«واذا كنا من جانبنا نقدم الرعاية لهذه التجربة وإذا كانت حكومتنا من جانب آخر تقوم بواجبها نحو التعاون مع كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى فانه لا بد من الاشارة الى ان هناك بعدا هاما آخر يجب ان يتحقق لكي تؤتي التجربة ثمارها الطيبة هذا البعد يتمثل في نشاطكم انتم أعضاء المجلسين ومدى ما تقدمونه من دعم لهذه التجربة».

ولتحقيق هذا الغرض تعقد لقاءات تضم كل أعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدولة ومجلس الشورى بتوجيه من جلالة السلطان لتحقيق التواصل بين أعضاء تلك المؤسسات كما شكل مجلس الوزراء لجنة وزارية للتنسيق بين مجلس الوزراء ومكتب مجلس الدولة بينه وبين مكتب مجلس الشورى كذلك كما يعقد مجلس الوزراء اجتماعا تنسيقيا مع مكتب مجلس الدولة أو مع مكتب مجلس الشورى لتبادل وجهات النظر وبحث الموضوعات المطروحة وصولا لأفضل السبل للتعامل معها سواء في مجال التعمين أو في مجال تنمية وتطوير الموارد البشرية أو في مجال التعليم أو غيرها.

وفي حين تقدم الوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات المختلفة المعلومات والبيانات الى مجلس الشورى وتتعاون مع لجانه في بحث ما تراه هذه اللجان من موضوعات فانه يمكن لمجلس الشورى ومجلس الدولة ان يعقدا اجتماعا مشتركا على مستوى مكتب كل منهما أو على مستويات أخرى لمناقشة موضوع محدد وعلى ضوء التنسيق المتواصل بين مجلس الشورى والدولة والاجهزة الحكومية الاخرى وعلى رأسها مجلس الوزراء فان مزيدا من العمل المشترك والحوار كان شعار هذا التواصل بهدف خدمة التنمية وافاقها المختلفة ولعل ابرز ما يتابعه المواطن وحتى على صعيد الخارج هي الجلسات التي يلقي فيها الوزراء بيانات وزاراتهم وبعد ذلك التساؤلات التي يطرح فيها أعضاء المجلس كل فيما يخص مشاريع التنمية في ولايته أو في منطقته وهكذا تتحول قاعة المجلس الى ساحة حوار وطني هدفه مصلحة الوطن والمواطن من خلال تبادل وجهات النظر حول الخطط والبرامج التنموية التي تقوم الحكومة بتنفيذها.

كما يلعب ولاة الولايات دورا فيما يخص الاحاطة بكل ظروف المجتمع المحلي والتنسيق في ذلك مع الجهات المختصة والتي عادة ما يكون لها فروع لوحداتها الحكومية في مجال الخدمات الاساسية خاصة ذات الأولوية مثل خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والطرق والاتصالات والزراعة وغيرها من الخدمات المهمة ولعل أهمية هذا التنسيق تكمن ايضا في وجود مساحات شاسعة تفصل بين بعض المناطق ولعل أقرب مثال هو المسافة بين محافظة مسقط ومحافظة ظفار حيث تقدر المسافة بأكثر من ١١٠٠ كيلومتر عدا المسافة بين مسقط ومسندم أو مسقط والشرقية كل هذه المسافات بين المناطق حتمت ان تكون هناك عدم مركزية في

مجال ايصال الخدمات وتقديمها للمواطن وهذا بالطبع ادى الى سهولة الاجراءات والحصول بشكل ميسر كما ان سياسة اللامركزية أدت الى عدم نزوح الناس من مناطقهم اتجاه العاصمة مسقط والتي تتركز فيها بحكم موقعها الاستراتيجي وكعاصمة للحكم إلا ان تواجد كل المرافق والخدمات في كل ولايات السلطنة التسع والخمسين قد اعطى انسيابية للمواطن في مدينته وقريته وهذا منطلق أساسي في سياسة الحكومة والتي نتج عنها تثبت المواطن لمنطقته حتى عند زيارته العاصمة سرعان ما يرجع الى بلدته وهذا أمر أدى الى الاستقرار في كل الولايات العمانية.

انتخابات المجلس واهمية الوعي السياسي

عكست انتخابات مجلس الشورى في دوراته المتعددة وعيا متزايدا من قبل المواطنين من خلال حرص اكبر عدد ممكن من الناس في المشاركة في هذه الانتخابات باعتبار ذلك واجبا وطنيا لا بد من القيام به نظرا لانعكاس ذلك على دور العضو الذي يصل الى المجلس ودوره في الحوار مع الحكومة واطلاعه على كل ما يهم شأن ولايته وقد تمثلت النقلة النوعية للانتخابات خلال عام ٢٠٠٣ من خلال توسيع قاعدة المشاركة في انتخابات ممثلي الولايات في مجلس الشورى لتشمل كل المواطنين العمانيين ممن بلغوا سن الحادية والعشرين ذكورا واناثا ولهم حق التصويت.

وادى الاخذ بنظام الانتخابات العامة الى تزايد الوعي والحس الوطني لدى شرائح المجتمع المختلفة وهذا ادى بدوره الى تطور الشورى العمانية ومؤسساتها المختلفة.

ويشكل مجلس عمان منظومة الشورى حيث يتكون المجلس وفقا للمادة ٥٨ من النظام الاساسي للدولة من مجلس الدولة ومجلس الشورى حيث يجتمع مجلس عمان بدعوة من جلالة السلطان قابوس المفدى ويصدر قراراته بالاغلبية حيث يفتتح جلالته فترة الانعقاد السنوي لمجلس عمان حيث يلقي خطابا سنويا شاملا يتناول فيه مختلف القضايا ذات الصيغة الوطنية واولويات ومرتكزات العمل الوطني ومساراتها المختلفة.

وفي خطابه الذي ألقاه في ٢١ اكتوبر ٢٠٠٣ في مجلس عمان خلال افتتاحة لاعمال الفترة الثالثة قال جلالته «ها نحن نجتمع مرة اخرى بحمد الله وفضله مجددين عزمنا على ترسيخ منهج الشورى وتطويره بما يلبي مصلحة الوطن ويستجيب لتطلعات المواطنين ، لقد اردنا منذ البداية ان تكون لعمان تجربتها الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية ويتم بناؤها لبنة لبنة على أسس ثابتة من واقع الحياة العمانية ومعطيات العصر الذي نعيشة ويشهد على ذلك ما سبق اتخاذه من خطوات متدرجة في هذا المضمار اخرها منح حق الانتخاب لجميع المواطنين رجالا ونساء ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية».

ولعل المؤشرات الخاصة بالوعي الانتخابي والذي بدوره يؤدي الى دور فعال لمجلس الشورى في مجال التنمية الشاملة مشاركة مع الحكومة ان

الاستجابة الجماهيرية كانت ايجابية فقد بلغ العدد الاجمالي لمن لهم حق التصويت ٨٢٢ الف ناخب وكانت نسبة المشاركة في عملية التصويت ممن تم تسجيلهم في قوائم الناخبين ٧٤,٩ وهي نسبة مشاركة كبيرة في اول انتخابات عامة في السلطنة حيث جسدت تلك الانتخابات وعيا متزايدا من قبل المواطن العماني وهو وعي سوف يتصاعد مع القادم من الايام.

وهكذا تواصلت تجربة مجلس الشورى واصبحت حقيقة من خلال دور المجلس على الصعيد المحلي بل وعلاقاته المتشعبة مع العديد من المجالس والبرلمانات في العالم حيث تتواصل الزيارات واللقاءات بين قيادات المجلس وقيادات المجالس الاخرى خاصة على صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وايضا على صعيد الدول العربية والدول الصديقة مما يفعل من الاداء والاستفادة من الخبرات فالمجلس في السلطنة قام على أسس جوهرية هدفها ان تكون هناك ديمقراطية ذات خصوصية وطنية تأخذ في الاعتبار العديد من الظروف الداخلية كالموروث التاريخي ولغة الحوار الايجابي والاحترام المتبادل بين فئات المجتمع المختلفة حتى النقد وهو مطلوب لا بد ان يكون موضوعيا ويصب في المصلحة العامة بهدف تحسين الاداء وهذا ما يمكن للمرء ملاحظته من خلال جلسات المجلس وعند محاورتة للوزراء ونقل ذلك بواسطة وسائل الاعلام المحلية حتى يكون المواطن على اطلاع بما يدور من نقاشات وتساؤلات تدور في النهاية لصالح الوطن والمواطن والتركيز على الخطط والبرامج التنموية التي تقوم بتنفيذها الحكومة خاصة وان ست خطط خمسية تنموية قد تم تنفيذها ابتداء من عام ١٩٧٥ وحتى هذا العام ٢٠٠٥ بحيث تبدأ الخطة التنموية السابعة بداية ٢٠٠٦م وهذه الخطط بكل برامجها الانمائية غيرت ملامح الولايات العمانية واصبحت هذه الولايات بمدنها وقراها تنعم بثمار التنمية في كل مناحي الحياة العصرية وهذا ما يمكن ملاحظته ومشاهدته حيث ان تجميل المدن العمانية والتركيز على اقامة البنى الاساسية والخدمات قد جعلها تعيش استقرارا اجتماعيا واقتصاديا في ظل تلك الخطط.

كما ان الخطة السابعة سوف تعزز من اكتمال تلك الخدمات خاصة اذا ما ادركنا بان الجغرافيا في السلطنة ذات تنوع وهي في مجملها صعبة حيث الجبال والوديان والصحراء الممتدة حيث ان هذا التنوع الجغرافي يضاعف من عمليات الانفاق على المشاريع خاصة الطرق والتي تعد شريان الحياة المعاصرة من خلال الربط بين الولايات المختلفة وقد نفذت بالفعل العديد من الطرق الاستراتيجية التي تخدم هذا الجانب وهناك مشاريع هامة في هذا الجانب تم الاعلان عنها مؤخرا منها الطريق الجنوبي السريع الذي يبدأ من دوار القرم في مسقط حتى مشارف ولاية بركاء وهناك طريق قريات - صور الساحلي وهناك دراسات لعمل طريق ساحلي اخر من شاطئ السيب وحتى ولاية شناص عدا الطرق الداخلية في الولايات علاوة علىاعادة تأهيل طريق نزوى - ثمريت باعتباره احد الطرق

الحيوية التي تربط شمال السلطنة بجنوبها خاصة في فصل الخريف في محافظة ظفار حيث تزايد اعداد السياح من المواطنين والاشقاء الخليجيين كل هذه الخدمات التنموية تناقش داخل اروقة مجلس الشورى وقد تمت مناقشة وزير النقل والاتصالات في الفترة الاخيرة حول شبكة الطرق في السلطنة بكل تفاصيلها.

ومن هنا فان انتخابات مجلس الشورى تعد هامة لانها تأتي خبرات من رجالات الوطن تكون عليهم مسؤولية وطنية هامة من خلال الشراكة مع الحكومة في القيام بما يخدم المصلحة الوطنية ولالقاء الضوء على كل السلبيات تمهيدا لحلها وهذه هي فائدة الحوار على صعيد الحوار الوطني العام بحيث تكون هناك شفافية تامة وتطرح القضايا بشكل عقلاني وفي اطار الحرية المسؤولة.

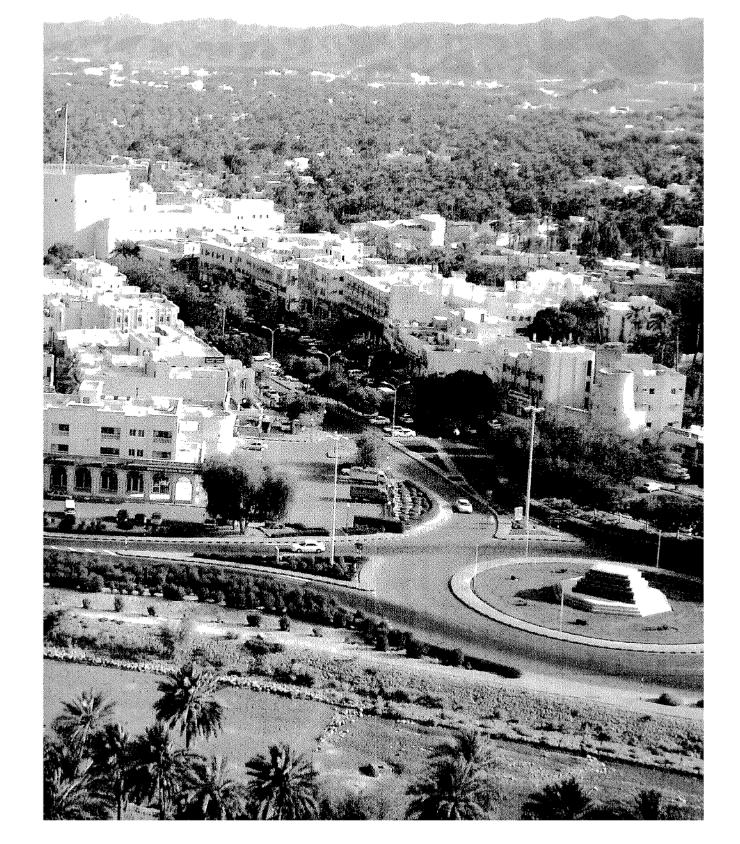
ولقد حدد النظام الاساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ بابا حول مجلس الشورى حيث تضمن الباب الثاني المبادئ الموجهة لسياسة الدولة في المادة العاشرة منه مبدأ ينص على ارساء أسس صالحة لترسيخ دعائم الشورى النابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الاسلامية وفي هذا الاطار تحددت بشكل واضح الاسس القانونية التي ترتكز عليها الشورى العمانية.

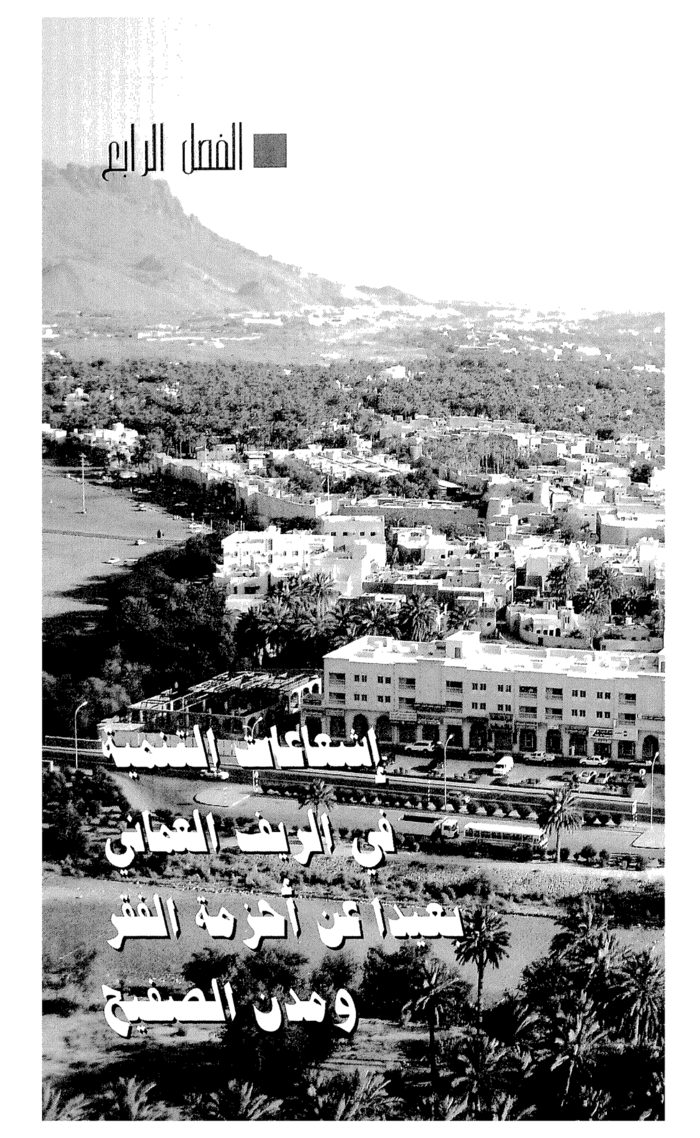
وتتويجا لهذه الاسس التي قام عليها مجلس الشورى ودوره في ارساء دعائم التنمية قال جلالة السلطان المفدى في حديثه لصحيفة تروف الهولندية «ان تكريس الشورى يتأتى من خلال نهج مدروس وخطوات محسوبة تتأكد من خلالها ان الارض التي تقف عليها صلبة قبل ان تقطع اي خطوة جديدة وان الاسلام في جوهره نظام ديمقراطي ويمكن ان يسير والديمقراطية وان يتعايشا معا مشيرا الى ضرورة ان يكون المواطنون قادرين على التعبير عن آراءهم في حرية وهو جوهر الاسلام في ارقى صوره».

لقد اصبح مجلس الشورى حقيقة واقعة ومنهجا واصبح دوره مع مجلس الدولة مكرسا لخدمة اهداف التنمية بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ومن هنا فان اللجان النوعية التي يضمها المجلسان والاهتمام المتزايد الذي يلقاه مجلس عمان من لدن جلالة السلطان المعظم يعكس ان الشورى في السلطنة تسير وفق نهج محدد خدمة لاهداف الوطن ومواطنيه.

كما ان نهج الشورى والممارسة سوف تتطور تبعا للتطورات في المجتمع العماني ووفق معطيات ثابتة بما يخدم الصالح العام.

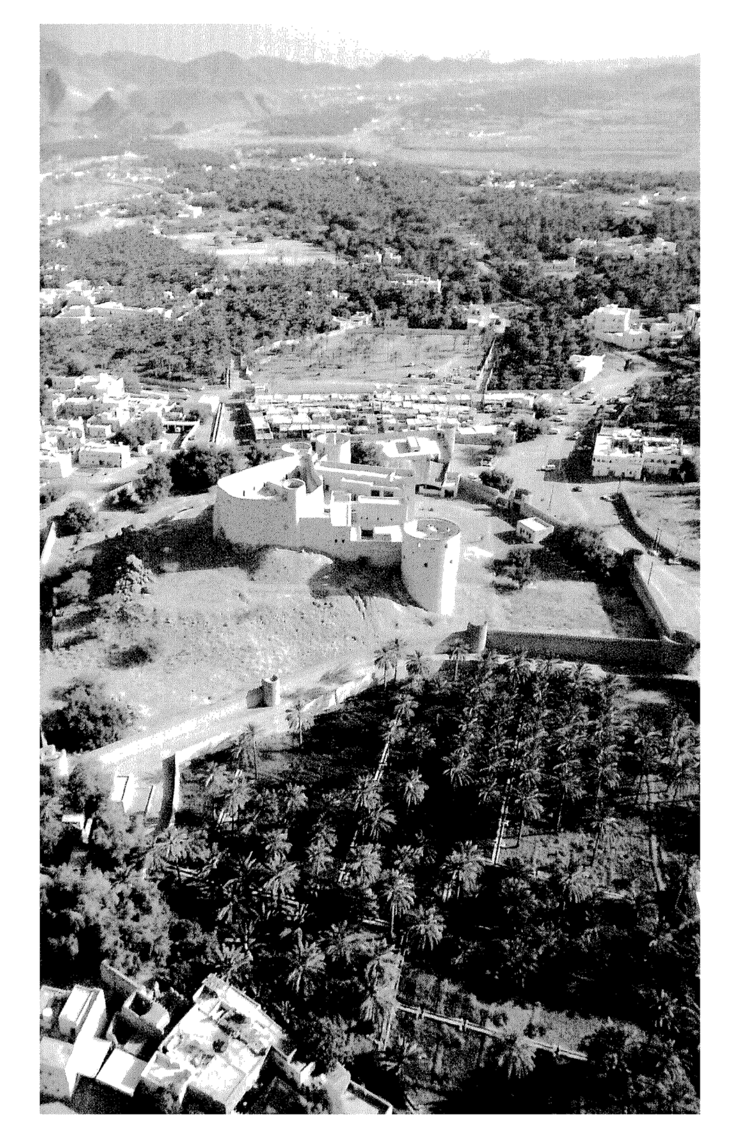
لقد تغيرت الاوضاع منذ عهد النهضة في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠ واصبحت الخدمات الاساسية والتطوير والتحديث هو شعار المرحلة وفي كل ولايات السلطنة من خلال مفهوم متوازن للتنمية بحيث ان هناك اولويات لا بد من اعطاءها الاهمية مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والطرق وهذه سمة أساسية في مجال التنمية الشاملة التي مضى عليها الآن ٣٥ عاما وهي متواصلة وعلى صعيد كل المجالات التي تخدم الانسان العماني.

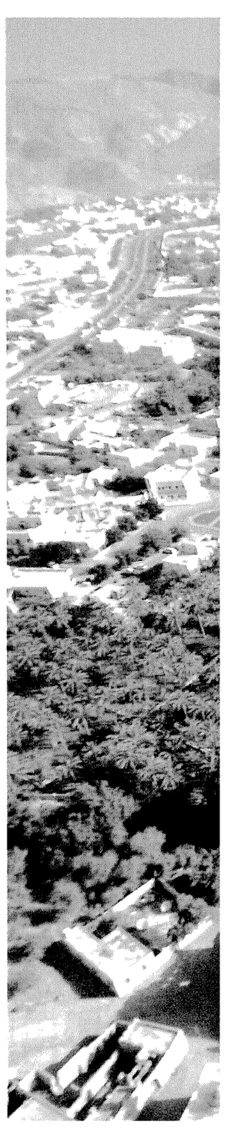




الفصل الرابع

إشعاعات التنمية في الريف العماني بعيداً عن أحزمة الفقر ومدن الصفيح

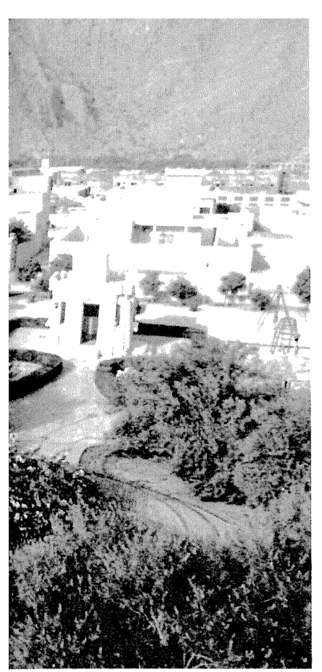




تميزت تجارب العديد من الدول النامية بالتركيز على المدن الكبيرة وتركيز الخدمات الأساسية فيها، بمعنى تعميق المركزية التي تجعل من المدينة أو العاصمة هي المكان الوحيد الذي يمكن للمرء ان يقضي مصالحه ومع مرور السنوات تناست تلك المدن الكبرى وقامت بجانبها العشوائيات ومدن الصفيح وأحزمة الفقر نظراً للتكدس السكاني والخدمات في هذه المدن وبالتالي ظهرت تلك المصطلحات الى العلن وبدأت الكثير من الدول تعاني من تلك العشوائيات ومدن الصفيح على صعيد العديد من الاشكالات.

١- ظهور الجريمة بشكل واسع حيث الصراع بين سكان المدن والمهاجرين من القرى والأرياف في اطار مواجهة غير متوازنة سببها الحرمان ونقص الخدمات بالنسبة لشرائح كبيرة تفد الى المدن لإيجاد الأعمال الدنيا او حتى القيام باعمال غير مشروعة يعاقب عليها القانون وهنا تبدأ صراعات اجتماعية وتنتشر بؤر الفساد والجريمة مما يجعل الحكومات في حالة استنفار دائم وجلب المزيد من رجال الامن وعمل موازنات اضافية للحد من الجريمة التي يمكن ان يطلق عليها جرائم مدن الصفيح التي أصبحت مشكلة عالمية حيث يتحول الكثيرون من الشباب إلى ساخطين على المجتمع وهنا سيتم استغلالهم في اعمال إرهابية وهذه معاناة واضحة في هذه المرحلة.

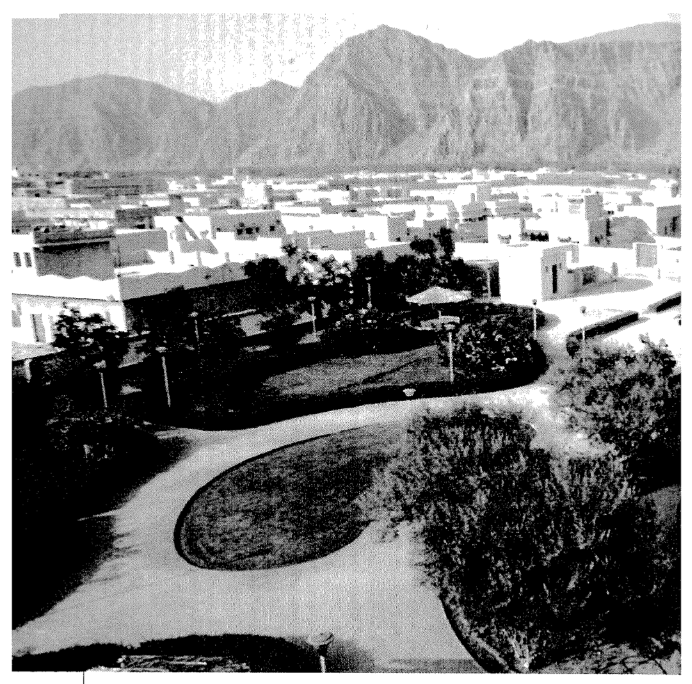
٢- تسبب تلك العشوائيات احراجا للدول وتعطي صورة مشوهة في فشل التنمية واقتصارها على المدن في حين ان الريف والذي يعد الأكثر مساحة في حالة اهمال وهذا سببه كما تمت الاشارة الى المركزية ونقص الخدمات الأساسية وتركز السكان في محيط صغير من مساحة الدولة وهنا تظهر مشكلات عديدة ليس فقط الجريمة ومساوئ اجتماعية عديدة بل ظهور جيل محبط يريد الانتقام من كل شيء ومن كل احد وهذه اشكالية كبيرة حتى عند وضع الخطط



للمعالجة، كما ان قرى تلك العشوائيات ومدن الصفيح تسبب ضغطا شديدا على الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات ومرافق عديدة مما يجعل الأمور تبدو اكثر تعقيدا وهذا ما يمكن ملاحظته في العديد من العواصم الكبرى في الدول النامية.

٣- الهجرة المعاكسة للمدن من الريف والقرى تشكل الظاهرة الابرز حيث تسجل بعض الهجرات ملايين البشر الذين يزحفون الى المدن الكبرى ويستقرون على أطرافها او عند مداخلها وهنا تبدأ مدن الصفيح وأحزمة الفقر في الظهور مما يشكل اعباء كبيرة على الدول والتي تحاول الآن وضع خطط لإزالة تلك العشوائيات وهي مهمة ليس سهلة في وجود الملايين من البشر اعتادوا نمط حياة محدد، كما ان اعطاء مساكن للجميع سوف يكون أمر صعبا ان لم يكن مستحيلا.

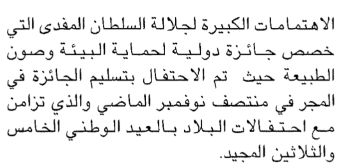
٤- الافتقار الى التنمية المتوازنة جعل من التركيز على المدن الكبرى أمرا حتميا ومع نمو السكان والضغط المتواصل على الخدمات وافتقار الريف والقرى خارج المدن لوجود الخدمات الأساسية يضطر الكثيرون للنزوح الى العواصم لتخليص مصالحهم وكثيرون لا يعودون الى مناطقهم ويبدأون في الاستقرار من خلال اقامة البيوت غير الثابتة وتتحول المدن الكبيرة الى مدن مليئة بالعشوائيات وانتشار الجريمة والصراع بين الطبقات خاصة وان الصدمة تبدو واضحة للمهاجرين عندما يرون فروقات التنمية والحرمان الذي تتميز به قراهم ومدنهم الصغيرة وامام كل هذه الاشكالات التي نتجت عن خلل واضح في سياسات التنمية استطاعت السلطنة ومنذ عام ١٩٧٠ ان تنهج سياسة تنموية متوازنة على صعيد الخدمات الاساسية وعلى صعيد المعاملات التي تهم الناس حيث اصبح ذلك متاحا لكل مواطن في ولايته وهذا ما يمكن تسميته بسياسة اللامركزية حيث وجود الخدمات في طول البلاد وعرضها فعلى سبيل المثال استخراج الجوازات لم يعد من خلال ادارات الهجرة والجوازات بل تطور الأمر الى ان يكون عبّر مكاتب البريد وبدأت أولى هذه الخطوات في مسقط وسوف تتبعها

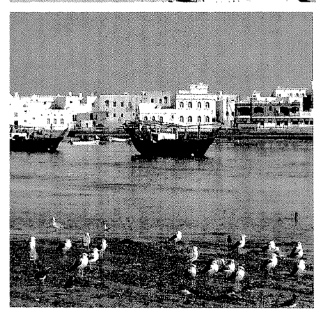


مباشرة بقية المناطق وهذا تطور مهم في اطار إيجاد الحكومة الالكترونية واستخدام التقنية في كل مجالات الحياة المختلفة كما أصبحت خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات سهلة وهناك شركات تدير هذه المرافق ويمكن للمواطن او المقيم دفع كل هذه الخدمات بواسطة ماكينة الدفع ومن خلال طرق تقنية عديدة بحيث أصبح الحرص على الوقت من الأمور التي تحرص عليها حكومة السلطنة وهذه النقلة التنموية الكبيرة التي بدأتها السلطنة منذ ٢٣ يوليو ١٩٧٠ لم تكن سهلة بل كانت هناك عقبات وتحديات ولكن باصرار القائد جلالة السلطان المفدى ذي الفكر المستنير وذي الرؤية الشاملة امتدت يد العمران والتطوير في كل مناطق عمان من شمالها الى جنوبها في اطار تنمية مرتكزة على إيجاد التوازن واللامركزية والتدرج وتقديم الأمور ذات الأولوية، وبالتالي عندما بدأت التنمية لم تقم في العاصمة مسقط فقط وانما امتدت الى كل المناطق والولايات والقرى ولعل المناطق الجبلية والصحراوية كانت لها في بعض الأحيان الأولوية حتى على حساب مدن كبيرة وفي هذا الصدد يمكن

الاشارة الى قيام الحكومة بتشييد المراكز الادارية في جبال ظفار وايضا في الصحراء وكذلك اقامة مراكز الخدمات في مسندم ومصيرة على صعيد الخدمات التعليمية فقد تمت اقامة المدارس في المناطق البعيدة عن التجمعات الحضرية كما لعبت قوات السلطان المسلحة دوراً مهماً على صعيد نقل المؤن الغذائية والطبيب الطائر لنقل المرضى في الحالات الطارئة من الجبال والقرى للمستشفيات المرجعية في المدن الكبرى وهذا الأمر جعل الحكومة تعطى أهمية لإنشاء المؤسسات الصحية والتعليمية في تلك الأماكن بحيث يتم توفير الوقت والجهد وأبعاد شبح الهجرة الداخلية الى المدن والحواضر العمانية ومن هنا قامت وزارة الصحة وفي اطار خططها في بناء مستشفيات مرجعية بحيث تخدم هذه المستشفيات المدن والقرى والنيابات التابعة لها وهذا حد من المركزية في تقديم الخدمات الصحية، كما ان اقامة عشرات المراكز الصحية في الولايات وبالقرب من الاحياء السكنية جعل الأمور أكثر سهولة بحيث يخف الضغط على المؤسسات الصحية المركزية الا في الحالات الطارئة كما ان مسألة التعليم اعطيت أهمية كبيرة ولعل اقامة ثلاث جامعات خاصة كانت في المناطق خارج محافظة مسقط بهدف نقل التعليم العالي الى أماكن اخرى فهناك الآن جامعات نزوى وصحار وظفار تقدم خدماتها التعليمية للطلاب وتقوم الحكومة بتقديم منح للطلاب غير القادرين وفي حدود الامكانات المتاحة عدا المنح الخارجية والداخلية الأخرى في الكليات المختلفة خاصة للأسر ذات الدخل المحدود، عدا الاعداد المتزايدة التي تلتحق بالجامعة الأم في مسقط وهي جامعة السلطان قابوس والتي تعد المرجع الأساسي للتعليم العالي في السلطنة وباعتبارها بيت خبرة وتحظى باهتمام سام كبير سواء على صعيد دعم البحوث العلمية او اقامة المزيد من المنشآت بعد ان تم تحويل كلية الشريعة والقانون الى كلية الحقوق وإلحاقها بالجامعة لتكون احدى كلياتها المتميزة في عصر دولة المؤسسات والقانون كل هذه المعطيات التنموية وتوزيعها بشكل متوازن جعل السلطنة بعيدة عن ظواهر أحزمة الفقر ومدن الصفيح التي ميزت العديد من الدول النامية، بل ان ظاهرة الهجرة الداخلية في السلطنة من الريف الى المدن تعد محدودة وهذا يعود الى تركز الخدمات في كل المناطق بل ان العديد من المشاريع السياحية الكبيرة القائمة او التي سوف تقوم هي خارج نطاق المدن ولعل مشروع منطقة حاسك ومشروع رأس الحد السياحي هي أدلة عملية وهناك مشاريع استثمارية سوف تشهدها العديد من الولايات خاصة في المنطقة الوسطى حيث اقامة مشاريع تنموية لعل من ابرزها اقامة ميناء الحوض الجاف في ولاية الدقم واقامة مخطط تنموي للمنطقة بشكل عام.

فالتنمية تواصل ترحالها الى حيث يجلس الناس والهدف الكبير اقامة منظومة تنموية متكاملة بحيث يكون هناك تكامل في الخدمات والمشاريع الاقتصادية واكمال البنية الأساسية لكل المناطق في عمان في اطار من التوازن والحفاظ على البيئة التي تعد احد





الاهتمامات الكبيرة لجلالة السلطان المفدى التي خصص جائزة دولية لحماية البيئة وصون الطبيعة حيث تم الاحتفال بتسليم الجائزة في المجر في منتصف نوفمبر الماضي والذي تزامن مع احتفالات البلاد بالعيد الوطني الخامس والثلاثين المجيد.

كما ساهمت برامج الاسكان الاجتماعي في انعاش الولايات والقرى حيث يعد برنامج الاسكان الذي تنفذه الجهات المختصة حيويا من خلال انشاء المساكن وفق برنامج محدد في اطار الخطط المتواصلة ووفق أولويات واحتياجات كل منطقة، كما ان تقديم المنح والقروض الميسرة ساهم في قيام بيئة عمرانية بحيث تحول الريف الى مدن صغيرة حيث الخدمات موجودة من خلال مخططات سكنية ومن خلال إيجاد مدن جديدة ليست بالضرورة في اطراف المدن الكبرى بل في اطراف الولايات، واذا كانت الحواضر

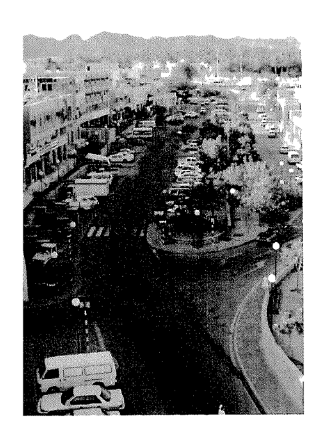
العمانية قد تمددت افقيا فهذا أمر طبيعي حيث الزيادة السكانية ووجود الأيدي العاملة الوافدة ومشاريع الاستثمار وهكذا استطاعت السلطنة ان تنأى بنفسها عن اخطاء التخطيط فيما يخص إهمال الريف والتركيز على المدن حيث إن الولايات ونتيجة الامتداد والتوسع العمراني أصبح بعضها يقترب جغرافيا من الولايات القريبة ولعل ولايات منطقة الباطنة نموذج في هذا الإطار إضافة إلى ولايات اخرى في الداخلية والشرقية ومحافظة ظفار كما ان الريف العماني اصبح محط أنظار السياحة والاستثمار وكل هذا ساهم في التكامل التنموي وعدم وجود عشوائيات حيث تتميز المدن والولايات وحتى القرى بالمظهر الحضاري حيث بدا دور البلديات الاقليمية واضحا في مجال التشجير والنظافة العامة والمحافظة على البيئة مما جعل السلطنة بكل مدنها وقراها واحة جميلة، كما ان عاصمتها مسقط تعد واحدة من انظف وأجمل العواصم في العالم وقد نالت عن ذلك جوائز عربية ودولية في مجال المعمار والنظافة والمظهر الحضاري في كل شوارعها واحيائها، كما ان الحواضر تميزت بتجميل مدنها في اطار الخطة الوطنية لتجميل المدن العمانية وهو برنامج تفردت به السلطنة لاضفاء الصيغة الحضارية على مدنها التاريخية ذات الخصوصية الحضارية والتراثية مما يعطي الزائر – فسحة للتأمل – خاصة وان شواطئ الولايات تعبر عن جمال آخاذ حيث ان معظم الشواطئ في السلطنة لاتزال بكرا وهكذا يتواصل مستقبل الريف العماني في ظل تنامي المشاريع وانسجام ذلك مع سياسة التنمية المستدامة خاصة وان زحف التنمية الى الريف يتواصل مع بدايات الخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠).

الاستقرار الاجتماعي لسكان الريف

يعد مرادف الاستقرار معاكسا لمصطلح الهجرة، فكلما كان الاستقرار واقعا كانت الهجرة الداخلية من الولايات والقرى للمدن الكبيرة أمرا غير وارد وهذا ما حدث في السلطنة خلال الـ٣٥ عاما الاخيرة وهذه ظاهرة تستحق الدراسة، فالعواصم عادة هي مكان جذب وهذه حقيقة حتى على صعيد مسقط حيث اجتذبت العاصمة الكوادر الوطنية المؤهلة من الولايات الى مسقط حيث المؤسسات والوحدات الحكومية وفرص العمل والطموح وهذا أمر طبيعي وهي هجرة متوازنة ومرتبطة بظروف الأعمال ، اما مسألة الهجرة المعاكسة فقد تم تجنبها بشكل كبير بسبب ذلك التوازن في توزيع التنمية وهذا أمر مهم تنبهت له السلطنة منذ وقت مبكر من عقد السبعينات من القرن الماضي.

فعند تولي جلالة السلطان المفدى مقاليد الأمور في البلاد كان همه الأول وهاجسه الأساسي هو انتشال الشعب والبلد من براثن التخلف والجهل والمرض واعطاء حياة جديدة للناس وبالتالي كان التركيز بشكل خاص كما تمت الاشارة في سطور سابقة الى قطاعي التعليم والصحة باعتبارهما ركيزة أي تنمية حيث إن الانسان هو





حجر الزاوية في اي تنمية وبالتالي فإن تزويده بالمعارف والمهارات ليكون عضوا فعالا في مجتمعه ووطنه هو أمر حيوي، كما أن المحافظة على صحة هذا المواطن وتقديم كافة الاحتياجات الصحية يعد أمر مهما لإيجاد توازن في هذا الجانب ولعل الاحصائيات تعد خير شاهد على الطفرة التعليمية والصحية التي حققتها السلطنة خلال الفترة الماضية، كما ان مسألة الاستقرار الاجتماعي وحث الناس على التمسك بمناطقهم وولاياتهم يعد من الضرورات لمواجهة أي هجرة بل ان سكان الأرياف على سبيل المثال في محافظة ظفار استقروا بشكل دائم والسبب ان الحكومة وفرت لهم متطلبات الحياة العصرية حيث شق الطرق وتوفير المياه وإقامة المدارس والمراكز الصحية رغم ان هذا الريف لا يبعد كثيرا عن مدن المحافظة وكذلك في منطقة الجبل الأخضر حيث صعوبة الجغرافيا ومع ذلك استقر الجميع في قراهم وبلدانهم حيث أتت ثمار التنمية اليهم دون عناء بل ان تلك المناطق الجبلية الجميلة في ظفار والجبل الاخضر تعد الآن من المناطق السياحية المهمة حيث وجود العديد من المنشآت السياحية والترفيهية مما شكل بُعدا اقتصاديا لسكان هذه المناطق، كما ان وجود شبكة حديثة من الطرق المعبدة تربط كل الولايات الجبلية والصحراوية بشكل الحواضر العمانية بمحافظة مسقط اعطى بُعدا اجتماعيا وتجاريا يتنامى بشكل لافت.

وهذا هو المغزى من مصطلح الاستقرار الاجتماعي لسكان الولايات كما ساهمت اللجنة العليا لتخطيط المدن في اعطاء بُعد تنموي وجمالي على المدن العمانية الرئيسية مثل صلالة وصور وعبري والبريمي وإبراء ونزوى وصحار وخصب وهيماء وغيرها من المدن التي أصبحت حواضر ذات مقومات حضارية وتنموية ووجود كل الخدمات الأساسية التي لا تحفز الإنسان على الهجرة الى منطقة أخرى بل انه

بالمقاييس الاقتصادية فإن العيش في الريف العماني والولايات البعيدة خارج مسقط هو أفضل على صعيد الأسعار وتكلفة الاقامة وهذا أمر دفع حتى بالكثيرين الى الاقامة في تلك المناطق الصحراوية بحكم عملهم في مجال النفط، كما ان مسألة عدم الازدحام والهدوء أضاف بُعدا جديدا لصالح الاستقرار في الولايات والقرى بعيدا عن اشكالات المدن رغم أن السلطنة بكل مدنها لاتزال هادئة وسكانها يتمتعون ببيئة نظيفة وخدمات جيدة وعدم وجود تلوث نظراً للرقابة على المركبات ودور شرطة عمان السلطانية في هذا الاطار من خلال فحص المركبات ووجود الاشتراطات في هذا المجال حتى تبقى السلطنة نظيفة خالية من اي ملوثات.

الشفافية في طرح قضايا التنمية

في اطار الاصلاحات المتواصلة التي تقوم بها السلطنة سواء فيما يخص تحديث نظامها التعليمي وتطويره او مجال إقامة الحكومة الالكترونية واستخدام التقنية على نطاق واسع أو على صعيد تطوير الجهاز الاداري للدولة والشراكة المتواصلة بين الحكومة والقطاع الخاص أصدرت السلطنة تقريرا مهما وهو تقرير التنمية البشرية الذي يعد التقرير الأول الذي حوى صورة متكاملة ومتوازية ونقدية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة حيث تمت الاشادة بهذا التقرير من قبل المنظمات الدولية والدول لما اتسم به من شفافية ووضوح ومصداقية حيث تحدث التقرير عن العديد من القضايا منها على سبيل المثال مفهوم التنمية والتنمية البشرية في السلطنة وعدالة توزيع ثمار التنمية وشبكات الأمان الاجتماعي وتنمية البشر صحيا واشكالية التعمين وجهود الحكومة على صعيد تنمية الموارد البشرية.

كما تمت الاشارة الى موضوع النهوض بالمرأة ومشاركتها في التنمية خاصة وان المرأة في السلطنة قد حققت قفزات نوعية من خلال الاهتمام بها من قبل الدولة حيث نالت حظها من التعليم وأصبحت تتبوأ مراكز قيادية من خلال وجود أربع وزيرات عدا وكيلات وزارات وفي سلك الدبلوماسية والجهاز الاداري وفي الشرطة والقوات المسلحة، كما لعبت المرأة ولا تزال تلعب دورها في القطاع الخاص وهناك العديد من النماذج الجيدة في هذا الاطار، كما تحدث التقرير عن مستقبل التنمية البشرية في السلطنة والتحديات التي تواجهها.

ولا شك ان مبدأ الشفافية التي تسير عليه الحكومة يعد أمرا في غاية الاهمية وهذا جاء من خلال إيمان صادق من جلالة السلطان المفدى بان ما تحقق ليس هو الطموح بل ان عمان سوف تواصل البناء والتحديث والتطوير في كل المجالات كما ان الجهات المختصة تصدر تقارير ربع سنوية ونصف سنوية حول مجمل الاداء الاقتصادي العماني سواء بالايجاب او السلب بل ان شرطة عمان السلطانية نشرت تقريرها حول اتجاهات الجريمة في السلطنة ولم تتحرج عندما أشارت أرقامها الى ان هناك ارتفاعا في الجريمة بنسبة ١٢ في المائة وهذا أمر مهم لاطلاع المواطن على كل التطورات ومع المستجدات التي

يشهدها المجتمع وتأثيرات داخلية وخارجية يتعرض لها الانسان في هذا العصر المليء بالصراعات والمتناقضات والمجابهات الفكرية والحروب، ورغم ذلك فإن السلطنة تعد من الدول الآمنة وهي نموذج في هذا الاطار حيث ينعم المواطن والمقيم بالأمان، اما مسألة الجريمة فهذه مسألة طبيعية في أي مجتمع وتطوره واتصاله بالآخرين.

ولعل الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠ قد اشارت الى جملة من الاستراتيجيات التي تهدف الى تنشيط الاقتصاد وتنويعه حيث ان تلك المؤشرات مهمة في المرحلة القادمة لمواصلة التنمية بشكل اشمل في اطار اقتصاد المعرفة والتقنية الجديدة حيث اشتملت تلك الاستراتجية على العديد من المحاور من أهمها:

١- توفير اطار اقتصادي كلي مستقر.

٢- تطوير دور الحكومة في توفير الخدمات وتقليص دورها المباشر في مجال الانتاج.

٣- تنمية القطاع الخاص باعتباره الشريك الواعد في التنمية.

٤- تنمية الموارد البشرية على أساس انها الركيزة الأساسية للتنمية.

٥- تعزيز جهود تنويع الاقتصاد الوطني وهذا ما يتضح من خلال انخفاض نسبة مساهمة النفط في الناتج الاجمالي المحلي في السنوات الأخيرة ودخول عناصر جديدة كالغاز والخدمات والصناعة وغيرها.

٦- تعزيز المستوى المعيشي للمواطنين من خلال مشاريع الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب ومواصلة استكمال بقية المنظومة التنموية على كل المستويات.

٧- تكثيف ارتباط الاقتصاد العماني بالاقتصاد العالمي من خلال اتفاقات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وأوروبا والصين علاوة على ان السلطنة هي عضو في منظمة التجارة الدولية وهذه الاستراتيجية والرؤية الشاملة للاقتصاد الوطني والتنمية البشرية تدخل في اطار دخول السلطنة الى الاقتصاد الرقمي وتحديث هياكلها الادارية وتنمية مواردها البشرية وإيجاد توازن بين الاتجاهات الجديدة في الادارة وخصوصية الواقع العماني بكل صوره التاريخية والحضارية والدينية.

اللامركزية.. والتخطيط التنموي

بدأت السلطنة مجالات تنموية عديدة من حيث انتهى الآخرون ولعل موضوع اللامركزية يشكل أحد المحاور المهمة في السياسة التنموية في البلاد سواء من خلال وجود الولاة في بدايات السبعينات ودورهم لا يزال وان كان بشكل مختلف، والوحدات الحكومية لها فروع في كل الولايات العمانية وهذا في حد ذاته اعطى المواطن ميزة وهي سرعة انجاز معاملاته ومصالحه في ولايته دون تحمل مشقة السفر الى عاصمة البلاد مسقط فعلى سبيل المثال يستطيع المواطن حيث هو في قريته القريبة من مركز الولاية ان يستخرج البطاقة الشخصية والجواز ورخصة السيارة والتأمين وإجراء المعاملات المصرفية

وخدمات المياه والكهرباء والاتصالات وحتى على صعيد المحاكم الشرعية والابتدائية بمعنى ان السلطات القضائية والتنفيذية موجودة في عواصم الولايات وهذا التناغم في مجال ايصال الخدمات هو الذي جعل الاستقرار يتواصل نجاحه وهذا يعود في المقام الاول الى سياسة اللامركزية، كما لعبت التقنية دورا مهما من خلال الربط بين الوحدات الحكومية في مسقط وبقية الوحدات الفرعية في أمهات المدن العمانية وحواضر الولايات، كما ساعد التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي أجري عامي ١٩٩٣و٢٠٠٣في تحديد الحراك السكاني وتوزيع الناس في مناطق السلطنة المختلفة، وايضا معرفة التركيز السكاني بحيث يتماشى ذلك والخطط التنموية المستقبلية بحيث تأخذ في الاعتبار سكان كل ولاية ومنطقة.

إذن التخطيط التنموي أخذ في الاعتبار مسألة اللامركزية وكرس مفهوم ان المواطن يستطيع ان يحصل على كافة الخدمات من موقعه ولا حاجة للذهاب الى مسقط الا في الامور الحيوية مثل استخراج تأشيرة السفر الى الخارج وهكذا عملت سياسة اللامركزية على استقرار الانسان حيث التنمية ومشاريعها تتنامى أمام ناظريه في كل مجالات الحياة وفي هذا الاطار يقول جلالة السلطان قابوس المفدى مبينا أهمية الإنسان بالنسبة للتنمية ان الإنسان في كل التجارب الناجحة للأمم والشعوب هو غاية التنمية يجني ثمارها ويسعد بمكاسبها وهو ايضا وبنفس المستوى من الأهمية وسيلة التنمية وأداتها الفعّالة لتجسيد خططها وبرامجها الى واقع ملموس يحقق الخير للجميع».

وهذه الكلمات المضيئة من قائد ذي رؤية متكاملة تعبر بشكل موضوعي عن الوضع المتميز الذي وصلت اليه السلطنة في مجالات الحياة العصرية ولعل التقدير الدولي حاضرا من خلال منح السلطنة مكانة متميزة بالنسبة لكفاءة الأداء الصحي حيث سبقت عمان بلدانا متقدمة على صعيد تقديم الخدمات الصحية وكفاءة الأداء، كذلك بالنسبة للبيئة وصون الطبيعة حيث سجلت العديد من المواقع الأثرية العمانية في سجلات التراث العالمي كذلك على الصعيد السياسة الخارجية التي تعد الوجه المشرق للنهضة العمانية الحديثة وسوف يكون هناك فصل خاص عن السياسة الخارجية وارتباط ذلك بالاستقرار والتنمية حيث عادة ما يكون الاستقرار الداخلي صورة معبرة عن سياسة خارجية ناجحة وموضوعية ذات مبادئ راسخة تؤمن بالسلام العالمي وحل كل أشكال الصراع بالحوار والمنطق ويلاحظ على الخطط الخمسية منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي على انها تركز على التوزيع الجغرافي في مجال مشاريع التنمية بحيث لا تخلو ولاية او منطقة من مشاريع وخدمات اضافية بحيث تكون هناك لمسات للتنمية في كل مكان على ضوء عوامل موضوعية لعل في مقدمتها الأولويات وحجم السكان وبعد المنطقة عن الخدمات الرئيسية في المدن الرئيسة.

وهكذا لعبت سياسة اللامركزية دور حيويا في إبعاد شبح مدن الصفيح

وأحزمة الفقر والتي أصبحت ظاهرة اجتماعية وإنسانية في العديد من الدول النامية وأصبح وضع حلول بها يحتاج الى موارد مالية كبيرة ويحتاج الى اعادة تأهيل ملايين من الناس كل هذه الأمور تجعل تلك الدول تعاني بالفعل من اشكالات حتى على مستوى الجريمة واعتياد الناس في هذه الأماكن على نمط معين من الحياة في اطار تراكم زمني يصعب التخلص منه في فترة زمنية قصيرة وهذا مرده بطبيعة الحال الى السياسات الأولى لبرامج التنمية التي ركزت على المدن وأهملت الريف والمناطق المحاذية له مما سبب هذا الاشكال الاجتماعي أوجد ظاهرة وشكل عبئا اقتصاديا وحضاريا على الدول.

وتبقى التنمية في مفهومها الشامل هي بناء الانسان قبل بناية الارض فإقامة المنشآت ليس بالأمر الصعب ولكن بناء الانسان ليكون عضوا فعّالا في مجتمعه ووطنه وعلى أسس علمية وحضارية وفكرية تعد هي المهمة الأصعب حيث تعد سياسة الموارد البشرية في هذا العصر هي من القضايا الحيوية على صعيد التنمية في العالم عموماً، فبناء العقول هو الأهم حيث ان ذلك سوف يساهم في نجاح أي تنمية شاملة تأخذ في الاعتبار التوازن بين احتياجات الناس والبيئة المحيطة بهم.

تنمية المناطق الجديدة

ولعل النموذج على سياسة اللامركزية هي قيام الحكومة بالإعلان عن العديد من الخطط التي تستهدف تأهيل بعض المناطق وجعلها ذات جذب سياحي وتنموي وعلى سبيل المثال هناك المنطقة الوسطى وبعض ولاياتها مثل الدقم وهيماء والجازر وهناك منطقة حاسك بمحافظة ظفار حيث تم الاعلان عن مخطط سياحي واقتصادي متكامل كما ان هناك نيابة رأس الحد في الشرقية عدا مشروع المدينة الزرقاء في السوادي بولاية بركاء، كل هذه المشاريع وبعدها عن الحواضر كمنطقة حاسك ونيابة رأس الحد على سبيل المثال تعطي صورة واضحة عن سياسة اللامركزية في مجال التنمية حيث إن سياسة تنويع مصادر الدخل تتبعها سياسة الاستغلال الأمثل للمناطق ذات الجذب السياحي والمواقع التي يمكن الاستفادة منها سواء على صعيد تنمية تلك المناطق بشكل اكبر او على صعيد اعطاء زخم اكبر لقطاعات تنموية وفرص العمل للشباب الباحث عن العمل، كل هذه السياسات تعطي مزيدا من حرية الحركة ووجود هذه المناطق ذات البنية الأساسية المتكاملة سوف يخدم السلطنة ويخدم ابناء تلك المناطق فالسلطنة تتميز بأراضيها ومناطقها البكر حيث الشواطئ الممتدة لأكثر من ١٧٠٠ كيلومتر عدا الخلجان والجزر الجميلة فهناك جزيرة مصيرة وجزر الحلانيات والديمانيات وغيرها من الجزر وهناك منطقة رأس الحد حيث البيئة المميزة خاصة وجود السلاحف الخضراء، كما ان الصحراء العمانية تعد مميزة بسهولها وأجوائها الجميلة حيث اماكن الترحال والتخييم خاصة في منطقة الوسطى ومحافظة ظفار وبدية، كل هذه المواقع المميزة تجعل من

استغلال هذه المواقع جزءا مهما من سياسة التنمية الشاملة وسياسة الاستثمار الذي له جوانب ايجابية عديدة سواء كان على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي كما ان وجود شبكة متكاملة من الطرق الحديثة في هذه المناطق يخدم هذا التوجه ويعطي سياسة اللامركزية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابعادا جديدة.

وبدأت السلطنة سياسة تنويع مصادر الدخل والتعمين منذ منتصف الثمانينات بهدف عدم الاعتماد على مصدر وحيد كالنفط، كما أن سياسة التعمين كانت بمثابة جرس انذار مبكر على ضرورة ان يأخذ الشباب العماني دوره في تأدية واجبه الوطني في كل المواقع دون النظر الى ان هذا العمل او ذاك كبير او صغير المهم قيمة العمل ومساهمته في مجال دفع التنمية الشاملة في البلاد وهكذا لعبت العديد من المصادر غير النفطية دورا مهما خاصة الصناعة والخدمات والاستثمار والسياحة دورا مهما في تنشيط الاقتصاد الوطني وكان إنشاء وزارة خاصة للسياحة مؤشرا على وضع هذا القطاع الواعد الذي سوف تكون له مساهمة على الصعيد الاقتصادي والانمائي.

ولعل تنمية المناطق سياحيا سواء في مسقط او بقية المناطق لهو مؤشر على هذا الاتجاه، كما ان توسيع شبكة الطرق يعد عاملا في هذا الاطار، كما إن الاعلان عن قيام الحكومة ببناء مطار جديد في مسقط وآخر في صلالة يهدف الى خدمة هذا الجانب علاوة على دور الموانئ البحرية في مسقط وصلالة وصحار وايضا دور الموانئ التجارية الصغيرة في خصب وشناص وصور وايضا موانئ الصيد التي تخدم شريحة مهمة من الصيادين حيث تعد هذه المهنة ذات عائد مادي كل هذه العوامل مجتمعة تعطي المناطق دورا متزايدا على صعيد تحريك النشاط التجاري والسياحي بحيث تتكامل عناصر التنمية في كل مناطق البلاد وسوف يكون للخطة التنموية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) دور كبير في هذا الجانب من خلال رصد مبالغ لتطوير المناطق سواء على الجانب السياحي أوالصناعي.

وسوف تكون تلك المناطق بمثابة عوامل جذب للسكان في المدن الكبيرة من خلال المشروعات السكنية التي سوف تقوم فيها وسوف تنشط السياحة الداخلية اليها وهذا سوف تكون له آثار ايجابية على تلك المناطق والاستثمارات فيها وتواجد فرص كبيرة للشباب من أجل العمل خاصة واننا نعيش في ظل عولمة اقتصادية وسياسية ومعلوماتية تستدعي المجابهة وفي هذا الاطار يقول جلالة السلطان المفدى «على المجتمع العماني حكومة ومواطنين ادراك مدى ضرورة الاستعداد لمجابهة تحديات العولمة وذلك من خلال تطوير القدرات الوطنية وتأسيس الاقتصاد على أسس راسخة من التنافسية والانتاجية العالية ومن خلال الارتقاء بالأجهزة والمؤسسات والاهتمام بالعلم والتقنية والبحث والتطوير وتوفير المناخ الذي يكفل للقطاع الخاص النماء المطرد والمشاركة الواسعة في صياغة خطط التنمية والسياسات الاقتصادية ويكسبه القدرة على ممارسة النشاط الاقتصادي بكفاءة ومرونة ويسر».

وهكذا لا بد من البحث عن موارد

جديدة متجددة في ظل عالم يتسم بالمنافسة الاقتصادية وفي عالم التكتلات ومن خلال ضرورة بناء القدرات الوطنية من خلال التدريب والتأهيل واستغلال المواقع الحيوية للسلطنة وتنشيط فرص الاستثمار وهناك مؤشرات ايجابية في هذا المجال حيث بدأ الاستثمار الخليجي والأجنبي في الدخول في مشاريع مهمة ولعل مشروع منطقة يتي في مسقط احدها، كذلك مشروع المدينة الزرقاء والموج، كما ان القطاع الخاص الوطني له دوره ولعل مشروع بر الجصة مثال آخر حيث يعد منتجعا سياحيا متكاملا وشاملا علاوة على انه سوف يوفر مئات فرص العمل للشباب وهذا الجزء الأهم من مثل هذه المشاريع السياحية والتنموية.

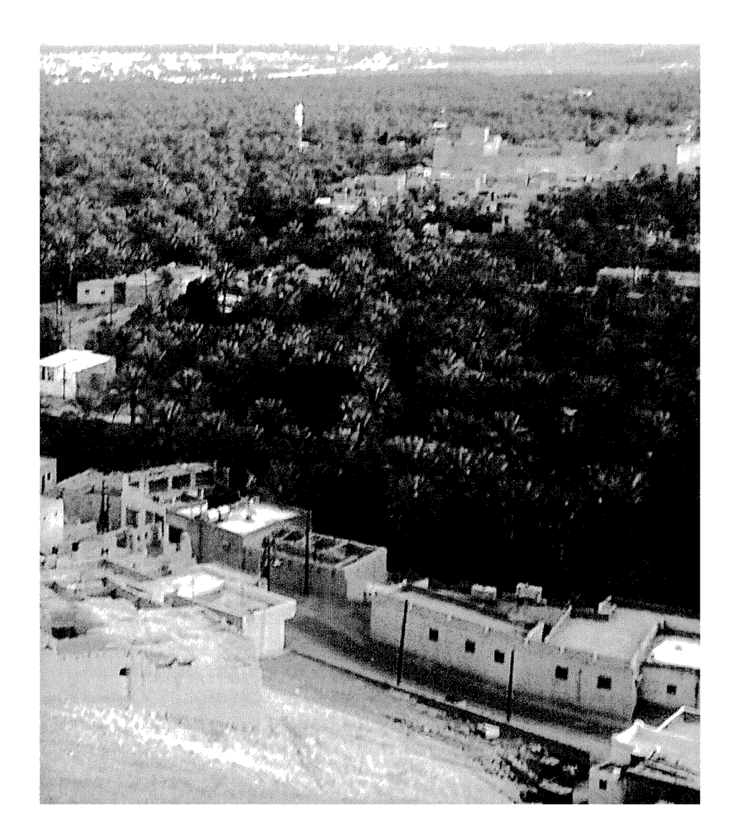
وبتسارع وتيرة التنمية تكون السلطنة من الدول التي أخذت بزمام المبادرة على صعيد التحديث والتطوير والاصلاح، فمثل هذه المبادرات سواء على صعيد استثمار التقنية مستمرة ولعل السلطنة من أوائل الدول التي طبقت نظام البطاقة الشخصية الذكية بحيث تستخدم في كافة المعاملات المالية وعلى صعيد المعلومات الصحية وعلى صعيد استخدامها في انتخابات مجلس الشورى في المراحل اللاحقة وفي عديد من أمور الحياة وهذا أمر في اطار السعي الحثيث لتطبيق الحكومة الالكترونية كما ان الاهتمام بالموارد البشرية يتواصل من خلال وجود نظام دراسي حديث وهو التعليم الأساسي حيث استخدام الحاسب الآلي للتلاميذ على نطاق واسع والبعد عن التلقين والاعتماد على الفهم واستغلال المعلومات بشكل أمثل.

كما ان هذه التنمية تبدو متوازنة وتغطي كل مناطق السلطنة وهذا أمر مهم بحيث يكون الانسان العماني هو هدف ومحور هذا التطور وهذا التحديث الذي يصب في نهاية المطاف في رفعة شأن الوطن ومواصلته لركب الحضارة والمدينة الجديدة في مجال العلوم والمعلوماتية وان يكون المجتمع قادرا ومهيئاً لكل الظروف المحيطة وان يكون على قدر المساواة مع الآخرين وهكذا اطلت اشعاعات التنمية في كل ربوع عمان بعيدا عن أحزمة الفقر ومدن الصفيح وهذا لم يكن ليتحقق لولا الادراك المبكر من راعي مسيرة التنمية والنهضة الحديثة بأن كل فرد عماني لا بد ان ينعم بثمار التنمية سواء في المدن او القرى او الصحارى او النجوع وانه لا بد من فتح باب المنافسة والجهد للجميع فلا عجب ان يتفوق ابن الريف او الصحراء على ابن المدينة في مجال العلم وهذا يعطي ميزة حضارية في مجال اثبات الذات.

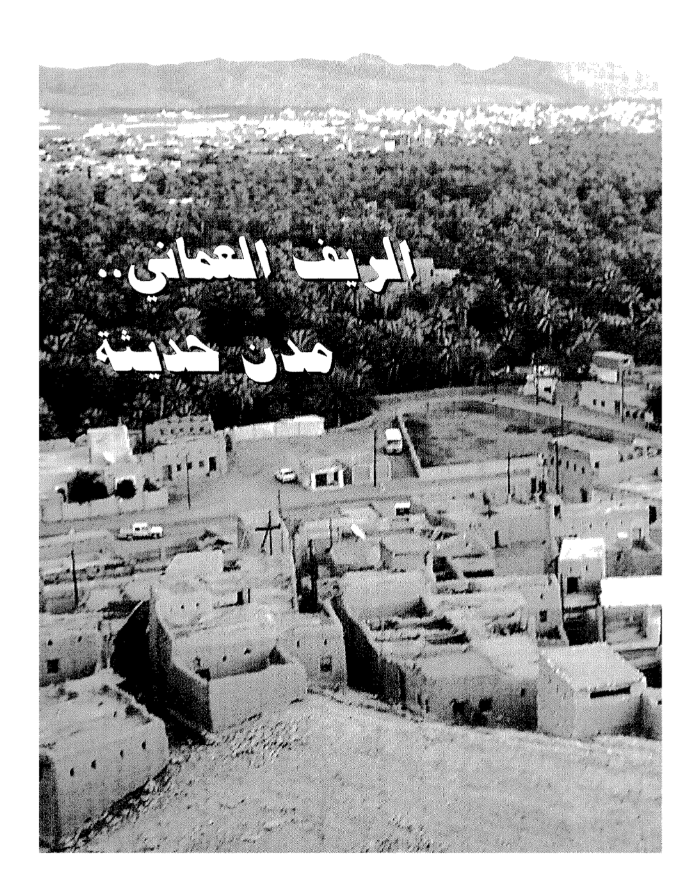
إن التنمية في السلطنة تسارعت وتيرتها خلال ثلاثة عقود ونصف العقد ولكنها مع ذلك امتدت مظلتها الى كل مكان في السلطنة وهذا هو الانجاز الأهم لها الآن وفي القادم من الأيام وفق الخطط التنموية المتواصلة.

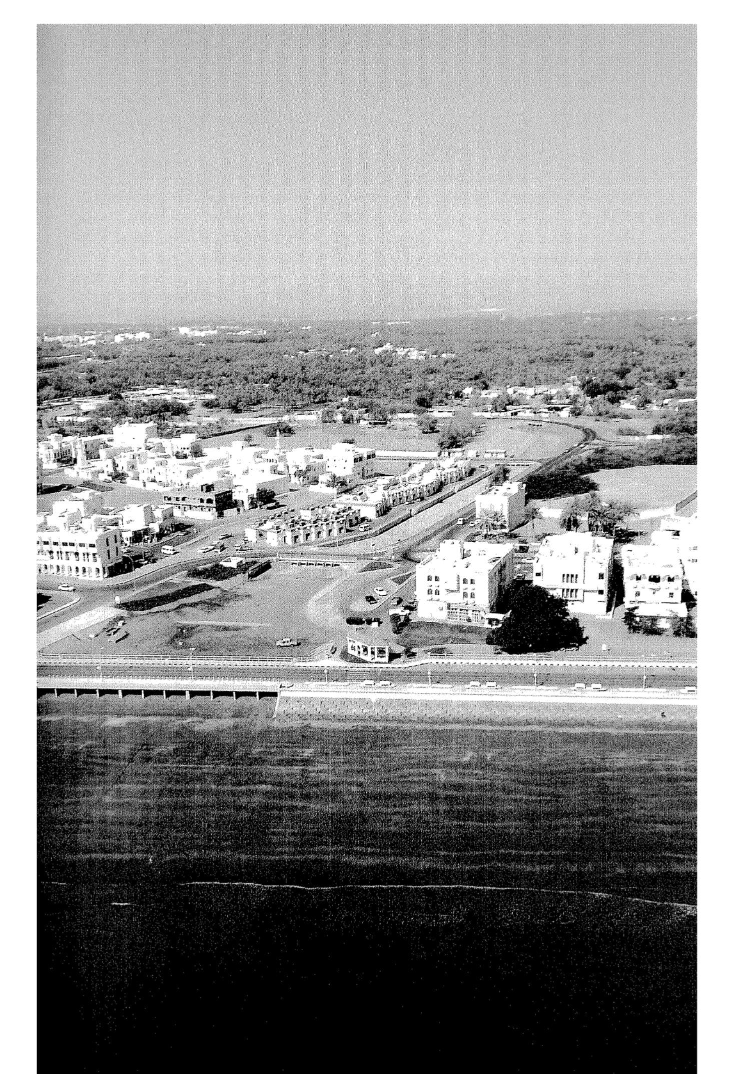
من خطاب جلالة السلطان بمناسبة العيد الوطني العشرين ١٨/ ١١/ ١٩٩٠م

من خطاب جلالة السلطان بمناسبة العيد الوطني التاسع العشرين ١٨/ ١١/ ١٩٩٩م



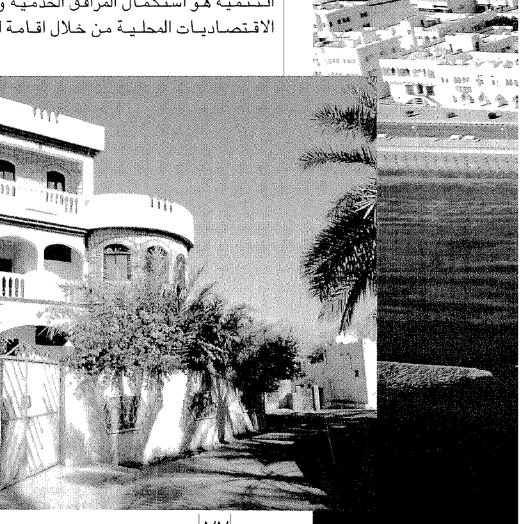
الفصل الخامس

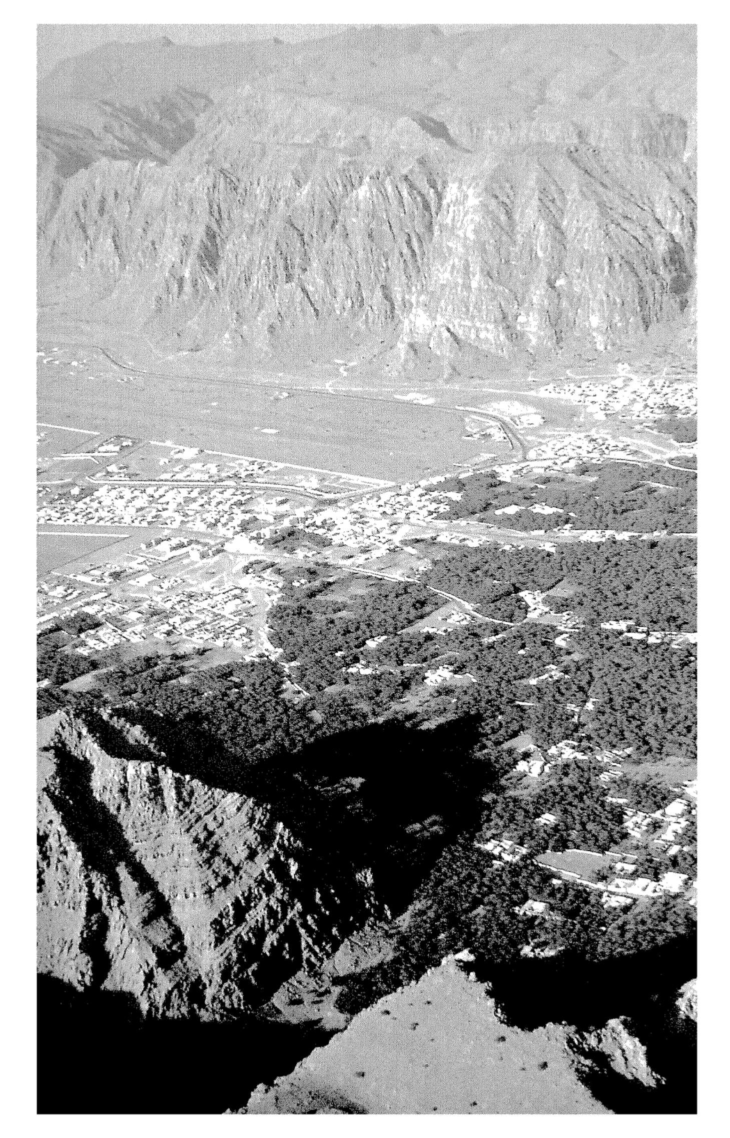




بعد رحلة تنموية شاقة وصعبة وصلت التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى مرحلة مهمة وحيوية على صعيد تحويل الريف العماني بقراه وجباله وصحاريه الى ما يشبه المدن الحديثة من ناحية الخدمات الاساسية والبنى الاساسية علاوة على ما بذلته اللجنة العليا لتخطيط المدن ومشروع تجميل المدن العمانية.

والذي يقطع عمان من شمالها الى جنوبها يمر عبر جغرافيا ليست سهلة حيث الجبال الشاهقة والاودية والصحارى الشاسعة ومع ذلك تبقى الولايات العمانية تعج بالحياة والحياة العصرية في كل المجالات ولم يعد يفصل اكتمال البنية الاساسية في كافة ربوع السلطنة خاصة على صعيد المناطق البعيدة الا القليل وهو يتواصل من خلال الخطط الخمسية التي تمت الاشارة لها في اكثر من موضع فالهدف الاساسي من خطط وبرامج التنمية هو استكمال المرافق الخدمية وتنشيط الاقتصاديات المحلية من خلال اقامة الاسواق







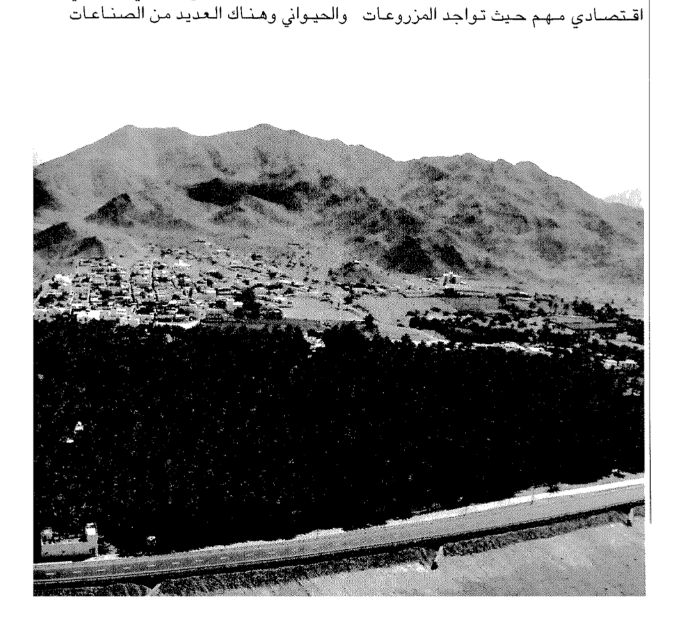
التجارية وموانئ الصيد ومشاريع استثمارية عديدة في مجال الزراعة واستغلال الموارد المحلية من خلال إقامة مشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة ولعل وجود العديد من المناطق الصناعية في المدن الرئيسية قد أدى الى انشغال الكثير بمهنة الصناعة وايضا توفير فرص عمل للشباب الباحث عن العمل، كما اقيمت العديد من المرافق السياحية في العديد من المناطق كالجبل الاخضر ورأس الحد ومرباط وبدبد حيث صحراء رمال الشرقية حيث متعة التخييم والارتحال كل هذه الامور تعزز من فرص التنمية وجعلها مستدامة وتفتح آفاقا جديدة للريف العماني ودمجه مع الاقتصاد المركزي في محافظة مسقط.

المدن الحديثة.. وخصوصية المكان

رغم المدينه الحديثة والتطور التنموي حافظ الريف العماني على خصوصية المكان فلا تزال القرية العمانية ذات لمحة يتكامل فيها التطور مع

الماضي العريق حيث لا يزال المعمار والافلاج والعيون والنخيل الباسقة تميز المكان، كما لا تزال الصحراء العمانية تختزل الكثير من المشاهد حيث الحيوانات الاليفة خاصة مشروع المها في منطقة جعلوني في المنطقة الوسطى حيث التوازن بين البنية والمكان حيث تمت المحافظة على المها العربي من الانقراض من خلال توطينه كما ان شجرة اللبان العريقة لا تزال شاهدة على حضارة عمان وحتى طريقة الحياة في الريف العماني لا تزال تتميز بالبساطة والكرم والقيم العمانية الاصيلة وهذه مكونات في الشخصية العمانية اينما كانت ووجدت داخل السلطنة وخارجها.

وتعد القرية العمانية ذات مصدر اقتصادي مهم حيث تواجد المزروعات الموسمية والانتاج الحيواني والالبان بحيث إن الانتاجية موجودة حيث استغلال الموارد فعلى سبيل المثال توجد ثروة حيوانية مهمة في محافظة ظفار وهناك اشجار النارجيل والاسماك وإنتاج العسل الجبلي والكثير من الرخويات في مرباط وسدح وحدبين وحاسك، كما ان منطقة الجبل الاخضر بها زراعات مهمة لعل في مقدمتها المانجو والرمان وتقطير ماء الورد الذي له شهرة كبيرة علاوة على انتاج العسل وفواكه عديدة كذلك منطقة الباطنة والظاهرة والشرقية حيث اجود انواع التمور العمانية والليمون علاوة على محافظة مسندم حيث التنوع البيئي والبحري وهكذا يساهم الريف العماني بنصيب وافر من الانتاج الزراعي والسمكي والحيواني وهناك العديد من الصناعات



القائمة على هذه المنتجات.

فعلى الصعيد التنموي فإن الولايات العمانية بمدنها وقراها اصبحت تتمتع بكل مقومات الحياة العصرية وفوق كل ذلك الامن والامان الذي يعد احد انجازات هذا العهد الذي جعل سلامة الانسان والحفاظ على ممتلكاته من اولويات الحكومة وهذا اولوية مهمة.

وفي هذا الاطار يقول معالي الفريق اول علي بن ماجد المعمري وزير المكتب السلطاني في حوار مع جريدة «عمان» نشرته بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٠٥ ان الامن هو المحافظة على كيان الدولة والوطن كما ان المنجزات التي تحققت هي ملك لكل مواطن يعيش على هذه الارض وهي تأكيد على ما وعد به جلالته شعبه من ان فجرا جديدا سيطل على عمان وان مسؤوليتنا هي ان نحمي ما تحقق.

ورغم الحداثة والتطوير الذي نال الولايات الستين الا ان خصوصية المكان والموروث التاريخي بقى شاهدا على حضارة هذا الوطن وهذا الشعب، فالعصرنة لا تعني التخلي عن الهوية وعن مكونات الشخصية العمانية حيث إن لكل امة مفردات ثقافية وفكرية تميزها عن الاخرين.

فكل ولاية وقرية عمانية لها مفردات محددة وذات شهرة من خلال الاثار والتاريخ، فالقلاع والحصون والمدن الاثرية والافلاج وتعاقب الحضارات هي مسائل واضحة في كل ولايات عمان وهذا مرتبط بالماضي وامتداد للحاضر والمستقبل فالذي يزور ولاية نزوى على سبيل المثال يدرك ان هذه الولاية اشتهرت



بقلعتها الشامخة وأسواقها التقليدية المعروفة وبعلمائها الاجلاء الذين كانت لهم الريادة في الفقه والفكر والتاريخ والشعر وهكذا بقية الولايات وهذا الزخم الحضاري يعطي ميزة وربطا بين التاريخ والحداثة.

فالكثير من الاماكن في العالم فقدت هويتها بسبب التطوير الجامح الذي لم يراع أي خصوصية للمكان والتاريخ فاصبحت مدن كثيرة هي عبارة عن قوالب اسمنتية لا روح فيها ولا صدى للتاريخ والحضارة وهذه اشكالية كبيرة وقعت فيها كثير من الدول وهذا لم يحدث في عمان فقد حرص جلالة السلطان المفدى ومنذ البداية على المزج بين العصرنة والحداثة والهوية وهذا أمر مهم خاصة وأن عمان ذات تاريخ ضارب وحضارة امتدت الى اماكن عديدة في آسيا وإفريقيا علاوة على شبه الجزيرة العربية.

فالمعمار الذي يميز ليس فقط مباني المواطنين ولكن حتى الوحدات الحكومية لها طابع محدد يتماشى وهوية كل ولاية، كما ان لكل ولاية عمانية شعارها الذي يدل على اجد مفرداتها التاريخية فعند مدخل كل ولاية يقف الشعار رمزا ومعبرا عن مكونات هذه الولاية وهذا امر مهم.

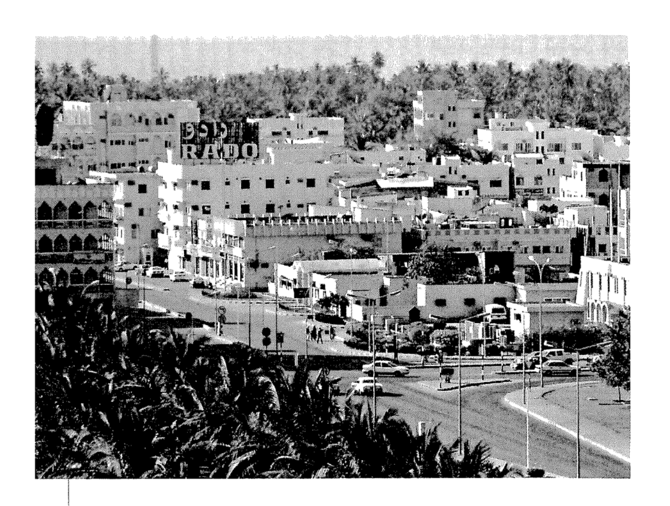
وهكذا بدأ الانسجام والتوازن بين المكان ومفردات الحاضر بكل تطوراته ومحدداته الجديدة فالتطوير والتنمية لم ينفيا الهوية بل وقف الاثنان معا شاهدا على رؤية ثقافية حضارية متكاملة وهذا هو الانجاز في حد ذاته.

الزحف التنموي يتواصل

ولعل السؤال الاهم هو هل زحف التنمية المتواصل نحو الريف العماني بمدنه وقراه وصحاريه سوف يغير من معالم المفردات الثقافية والحضارية ام ان المسألة اصبحت محسومة؟؟

من خلال ايقاع توازن التنمية فأن هناك حرصا متواصلا على بقاء المفردات الثقافية والحضارية حيث هي مع تواصل استكمال البنى الاساسية لخدمة الاهداف الوطنية ولعل المتابع للتنمية الشاملة التي شهدتها السلطنة خلال العقود الثلاثة والنصف الاخيرة يدرك أن هناك توافقا في الرؤى على صعيد مسار التحديث وبناء الدولة العصرية القائمة على المؤسسات والقضاء ومنظمات المجتمع المدني بحيث تصبح عمان دولة تحاور عصرها بكل اقتدار مع الاحتفاظ بالثوابت الوطنية التي لا يمكن التضحية بها ومن هنا فإن الزائر وحتى المقيم يرى أن عمان مميزة على صعيد الجغرافيا والمفردات التاريخية.

فمسقط التي هي الآن عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٦ هي ميزة في كل شيء حيث يشعر المرء انه امام مدينة تاريخية حيث القلاع والحصون تحيط بالمكان ولعل قلعتي الميراني والجلالي هما شاهدا على الحضارة والمستجدات التاريخية التي عاشتها هذه المدينة العريقة والتي تعد قلب البلد النابض حيث حداثة التطوير والمركز السياسي والاقتصادي والفكري للسلطنة وما ينطبق على عاصمة البلاد ينطبق ايضا على بقية الولايات العمانية ومدنها المختلفة حيث لم يؤد زحف التنمية المتواصلة الى انتهاء الهوية الحضارية لكل هذه المناطق وهذا أمر مهم وحيوي في حرص السلطنة على بقاء شواهدها ورموزها التاريخية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى وهذا أمر مهم في اطار



المزج بين الحديث والموروث الذي يجعل الانسان متواصلا مع بيئته وتاريخه وهوية المكان.

ان انجاز ست خطط خمسية تنموية منذ عام ١٩٧٥ وحتى هذا العام قد غيرت ملامح مناطق وولايات عمان المختلفة حيث بدأ هذا الزحف التنموي بهدف توفير احتياجات الناس في مدنهم وقراهم وحيث يتواجدون في اطار الاهداف الوطنية الكلية التي تحرص عليها الحكومة.

وفي هذا الاطار قال جلالته اثناء افتتاح مدينة الاعلام في ١٩٧٤/١١/١٧: «ان طموحنا في النهوض ببلادنا لا يقف عند حد ونؤكد ان عزم هذا الشعب نحو الحياة الافضل ينبع من صميم هذا البلد وتعاونه قيادة وشعبا في المسيرة الظافرة الى الامام».

وهكذا يتواصل العطاء التنموي بعد مرور ٣٥ عاما كانت حافلة بالمنجزات التنموية خاصة وان الخطة الخمسية السابعة التي بدأت عام ٢٠٠٦ سوف يكون لها اسهام تنموي مميز على صعيد اضافة المزيد من البنى الاساسية على مستوى المناطق والولايات العمانية خاصة وأن العديد من تلك المناطق اصبحت تشملها مشاريع حيوية مثل المنطقة الوسطى ومنطقة حاسك بمحافظة ظفار ورأس الحد في الشرقية وخصب في مسندم علاوة على ولاية صحار التي يتم الاستثمار فيها بشكل مكثف.

اذن فالتنمية تواصل زحفها وهذا بطبيعة الحال سوف يعطي المنظومة التنموية مزيدا من الزخم والتطوير

والتحديث وقد لا يمر وقت طويل حتى تصبح قرى الريف بمثابة مدن متكاملة وهذا يعطي مؤشرا ايجابيا على توازن التنمية واعطاء الاولوية للخدمات الاساسية في كل ارض عمان في المدينة والقرية وفي السهل والجبل وفي البادية.

ولعل ساحل الباطنة يعد نموذجا على الزحف التنموي على صعيد ولايات هذه المنطقة التي تعد الاكثر كثافة للسكان في السلطنة على ضوء ارقام التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٣ حيث يمكن للمرء ان يلحظ وهو يعبر طريق الباطنة ابتداء من ولاية بركاء وحتى ولاية شناص حيث الخدمات والحياة تدب في كل قراها ومدنها كما إن هناك المنطقة الشرقية من ولاية ابراء وحتى ولاية صور وهناك المنطقة الداخلية بمدنها التاريخية نزوى وبهلا وأدم وغيرها حتى ولاية هيماء كما ان محافظة ظفار اصبحت ممتدة من ريسوت في حدود مدينة صلالة حتى ولاية مرباط حيث الخدمات والحركة التجارية والمواقع السياحية الفريدة والتي تستقطب الآلاف في فصل الخريف وهناك محافظة مسندم التي تحوي مقومات بحرية وسياحية مهمة حيث تعد ولاية خصب ومدحاء وغيرها من المدن بمثابة شريان مهم للتجارة والحركة السياحية والمنطقة الوسطى اصبحت ذات سمة مهمة حيث ان هناك مخططات للتنمية والاستثمار وهكذا تتحول القرى في الريف الى مدن تعج بالحياة وسوف ينتج عن تواصل زحف التنمية الى ربط كل الولايات بعضها ببعض في اطار تناغم تلك التنمية وتوازنها.

الريف والمدن.. تواصل دائم

الريف العماني بكل مفرداته الحياتية ليس بمعزل عن الحياة في المدن بل ان الهدف الاهم منذ بداية النهضة الحديثة هو ربط الريف بالحوافز العمانية وهكذا بدأت خطوات فعلية في هذا الاطار ولعل النموذج الابرز في هذا الربط هو شمال السلطنة ومن مسقط الى جنوب السلطنة صلالة من خلال طريق معبد طويل يتجاوز طوله ألف كيلومتر، كما ان هناك خط الطيران المباشر، على صعيد مسقط ومسندم وهناك العديد من المشاريع في مجال شق الطريق، كذلك منطقة الجبل الاخضر وغيرها من المناطق التي كانت تحتاج الى مشاريع ربط وهكذا لم تمض إلا سنوات قليلة وإلا تم ربط كل الخدمات الاساسية الى كل المناطق حتى الى المناطق البعيدة وهكذا يتصل الريف بالمدن من خلال التنمية الشاملة وهذا جنب السلطنة العديد من الثغرات والسلبيات التي تمت الاشارة لها سواء على صعيد الهجرة الداخلية المعاكسة او تكون بؤر سكانية تتحول مع الزمن الى عشوائيات تكون بالفعل عبئا على الخدمات وتضغط عليها من خلال النزوح والعديد من المشكلات الاجتماعية التي سوف تسببها وبالتالي بقي الريف بكل جماله وطبيعته ونقائه محتفظا بالبيئة الجمالية ومستمتعا بكل مقومات النهضة العصرية، وبقيت المدن جميلة نظيفة سواء من خلال اهتمام البلديات الاقليمية او بلديتي مسقط وظفار وايضا مكتب تطوير صحار، كل هذا التوازن في مجال التنمية اعطى هذا التنوع وهذا التوزيع الانمائي في كل ولايات السلطنة، كما ان الريف



العماني حافظ على البيئة والمحميات الطبيعية التي سجل بعضها في سجل التراث العالمي لصون الطبيعة والبيئة.

وهكذا يدخل الريف العماني بكل جماله ومفرداته الحضارية في تفاعل مع بقية اجزاء البلاد ولعل ظاهرة التكامل التنموي بين الحضر والريف هو جانب مهم على صعيد تواصل البناء والالتحام في كل خطوات العمل الوطني.

وعندما نتحدث عن التوازن في المجال التنموي والبيئي الذي تحقق في السلطنة فإن المقصود هو ان تجارب عديدة على صعيد دول العالم الثالث سجلت سلبيات ملحوظة في هذا السياق لعل في مقدمتها ضياع هوية الريف ومفردات بيئية علاوة على وجود ظاهرة الهجرة الداخلية وسلبيات اجتماعية كما ان من الظواهر السلبية هو اهمال المناطق الريفية والتركيز على المناطق الحضرية وهذا خلف خللا كبيرا تحاول تلك الدول ايجاد حلول لهذا اللاتوازن التنموي والبيئي.

المناطق خارج محافظة مسقط وإلى ابعد نقطة لم تعد فقط تنعم بالخدمات الاساسية بل انها المناطق الاكثر جذبا للمشاريع الاستثمارية والسياحية والصناعية وعلى صعيد الموانئ وسوف تكون تلك المناطق في السنوات القادمة مكان جذب للكثيرين حتى على صعيد الاستقرار والسكن وهذا يعني هجرة من نوع آخر وهو من المدن والحواضر الكبيرة الى الاطراف والقرى الكبيرة التي تتحول رويدا الى مدن حقيقية تنعم بكل مقومات العصر والحياة الجديدة كما ان المخططات السكنية الجديدة التي تستحدث من قبل الجهات المختصة في الولايات تعطي مزيدا من الامتداد العمراني وهذا يعني مزيدا من الخدمات والتوجهات الحكومية نحو ايصال مزيد من المرافق الخدمية وهذا

الامتداد العمراني هو في حد ذاته من الناحية التنموية إقامة مجتمعات جديدة وظهور تجمع سكاني يتوسع ويؤدي في النهاية الى وجود قرى كبيرة تتحول مع الزمن الى مدن جديدة وأحياء سكنية وهذا هو الهدف من التوسع في مجال تخطيط مناطق جديدة من خلال توزيع الآلاف من قطع الاراضي وإيجاد الخدمات اللازمة من مياه وكهرباء واتصالات حتى تبدأ الحياة الجديدة لسكان هذه المخططات الجديدة في الاستقرار والعيش بشكل مريح خاصة وأن أمورا مهمة لا بد من وجودها كالمدارس والخدمات والمراكز الصحية رغم ان هذه المجتمعات العمرانية الجديدة قد لا تبعد سوى كيلومترات عن المدن الرئيسية للولاية.

التكامل التنموي بين الإنسان والمكان

وفي اطار كل هذه التنمية الشاملة التي شهدتها عمان طوال الخمسة والثلاثين عاما فإن الهدف الاهم هو ايجاد التكامل التنموي بين الانسان والمكان بمعنى آخر ان تخدم هذه التنمية التي تحول الولاية والمدينة والقرية الى مكان ملائم للعيش هو الانسان الذي هو هدف هذه التنمية وهذا أمر هام فالتنمية بدون الانسان وإبداعه وروحه الخلاقة لا تعني الكثير فالإنسان صاحب المبادرات ذو العقل المستنير هو الذي يستطيع المحافظة على المكاسب التي تحققت من خلال تأدية واجبه تجاه وطنه وان يشمر عن ساعد الجد وان يدرك بأن الذي تحقق قد بذل فيه من الجهد الكثير وبالتالي فإن المحافظة على المستوى يعد في كثير من الاحيان أصعب من الذي تحقق، فالوصول الى القمة كما يقال في الرياضة قد لا يكون صعبا ولكن المحافظة عليها هو الخطوة الاهم ولا شك ان تاريخ عمان القديم والحديث قد مر بمراحل وفواصل مهمة وكان الشعب العماني هو الذي يقود دفة كل خطوة في اتجاه المحافظة على المكاسب ومنذ بزوغ فجر النهضة المباركة في الثالث والعشرين من يوليو بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المفدى والتلاحم يتواصل بين القيادة الحكيمة والشعب وهذا أمر حيوي في نجاح التنمية والتي هي في الاساس لخدمة الناس في كل مكان وهذا ما تحقق خلال العقود الثلاثة والنصف الاخيرة.

فمنذ فجر النهضة العمانية كان الانسان هو محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية على اعتبار إن المنجز المادي يمكن عمله ولكن الانسان يحتاج الى جهد اكبر في مسألة البناء المعرفي حتى يصبح عضوا فعالا وايجابيا على صعيد العمل الخلاق والمساهمة بشكل قوي في مجالات الحياة العملية التي تخدم في نهاية المطاف مسيرة الوطن في كل مراحل بنائه وتطويره وتحديثه.

وفي هذا الاطار يمكن استحضار قضية التعليم التي تعد الاولوية البارزة منذ عام ١٩٧٠، فالجهد الذي بذل من قائد هذا الوطن كان ينصب بشكل كبير في السنوات الاولى على بناء منظومة تعليمية تتمثل في اقامة الصروح التعليمية من مدارس ومعاهد وكليات وحتى ثم التتويج بإقامة الصرح التعليمي الاهم وهو جامعة السلطان قابوس والتي تم افتتاحها عام ١٩٨٦ واصبحت الان المرجع العلمي والفكري الاول في السلطنة وبعدها بدأت مسيرة الجامعات الاهلية وهي جامعة

صحار ونزوى وظفار وهذا هو التوجه الاساسي الذي يهدف الى بناء الانسان العماني على صعيد كل المجالات وبناء هذا الانسان من خلال المعارف والمهارات حتى يستطيع ان يتحاور مع ظروف عصره والتي تتطلب ثقافة وادواتا عالية الجودة للتعامل مع متغيرات العصر السريعة كما تلعب الكليات التقنية دورا مهما على صعيد امداد الطالب بالمهارات الاساسية والعلوم المختلفة التي تصهر قدرة الشباب العماني ومن هنا فإن إعداد الانسان بشكل جيد ونموذجي هو المقدمة الاساسية للوصول الى التكامل التنموي بين الانسان والمكان في اطار رؤية متكاملة.

ان التكامل بين الانسان والمكان هو احد المفردات الواضحة التي تميز التنمية في السلطنة حيث تم ايجاد التوازن بين الجانب المادي والجانب المعرفي وهذا أمر مهم، فالتعليم شكل الهاجس الاهم من عمر التنمية وفصولها المختلفة وبعد مضي ٣٥ عاما من هذا العطاء والجهد المبذول اصبح الانسان العماني قادرا بما توفر لديه من معارف ورؤية ثقافية وعلمية ان يواصل ما بدأه الجيل الاول على اعتبار ان المرحلة القادمة من التنمية والتحديث سوف تقع على كاهل الشباب لاعطاء مزيد من التوهج الحضاري للوطن في مجالات العصر الجديدة في ظل تدفق ثورة المعلومات والتقنية والحكومة الالكترونية وهي قفزات نوعية في مجال الحياة العصرية وهذا ما جعل الدولة تعطي مزيدا من الاهتمام للموارد البشرية ورفع مستواها في مجال العلوم الحديثة.

وفي هذا الصدد فإن التنمية لا بد ان تقوم على التوازن بين توفير الاولويات وأيضا التخطيط لما هو قادم وهذا ما يمكن رؤيته بوضوح من خلال اقرار الرؤية المستقبلية للاقتصاد الوطني ٢٠٢٠ من خلال ايجاد تنويع مصادر للدخل وعدم الاعتماد على مصدر وحيد كالنفط والذي يعد مصدرا غير متجدد وهكذا دخلت متغيرات جديدة مثل الاستثمار في المشاريع الكبيرة وأيضا تنشيط المجال السياحي من خلال انشاء وزارة تختص بهذا القطاع والتوسع في مجال الغاز واستخداماته وقبل كل هذه القطاعات الانتاجية الاهتمام بشكل متواصل بالقدرات الوطنية من خلال رسم استراتيجية للموارد البشرية باعتباره القطاع الاهم على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فأي تنمية لا يمكن ان تحقق اهدافها الكلية ما لم تعطي رؤية للنهوض بالانسان الذي سوف يحرك معطيات هذه التنمية فالتنمية في مجملها ليست مباني خرسانية فقط ولكنها مسيرة حضارية متكاملة يتكامل فيها المكان والانسان بشكل متواز في اطار نظرة كلية فبناء الانسان هو الاصعب على صعيد تنمية الموارد البشرية وهذا الاحساس بأهمية الفرد ودوره في المجتمع جعل السلطنة تعطي اهمية متزايدة للعنصر البشري ليس فقط من خلال التعليم العام والعالي ولكن ايضا التركيز على التعليم التقني والتدريب والتأهيل على رأس العمل وعمل الحاضنات واقامة واحة المعرفة لايجاد جيل جديد من المهاريين في مجال التقنية والبرمجيات حيث إن هذا القطاع هو الذي يقود الحضارة الجديدة في العالم علاوة على ثورة الاتصالات والمعلومات.

ففي مجال التعريف بالتنمية البشرية فإن هذه التنمية هي عملية توسيع

للخيارات والفرص المتاحة للناس وبالتالي فالتنمية تعني العناية بكل جوانب الحياة واضفاء البعد الانساني باعتبار التنمية هي تنمية البشر بواسطة البشر ومن اجل البشر وذلك على حد تعبير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣.

فالتنمية البشرية هي حاصل جمع ثلاثة عناصر:-

١- فهي من حيث المضمون تنمية البشر اي تنمية طاقات البشر وقدراتهم والارتقاء بمستوى تعليمهم وصحتهم وقدراتهم على العطاء والابداع حتى يمكنهم العمل بانتاجية مرتفعة من جهة وحتى يمكنهم التمتع بحياة سوية من جهة اخرى.

٢- التنمية من اجل البشر باعتبار ان الهدف النهائي للتنمية هو رخاء البشر وسعادتهم واثراء حياتهم وليس نمو حجم الناتج القومي الاجمالي او زيادة متوسط نصيب الفرد وذلك بالرغم من ان هذا وذاك من الوسائل المهمة لبلوغ الهدف النهائي للتنمية وان كان لا يكفيان لتحقيقه الا في ظل سياسة نشيطة ورشيدة للتوزيع العادل للدخول في المجتمع.

٣- ومن حيث الوسيلة تنمية البشر باعتبارهم عنصرا من عناصر الانتاج بل ان العنصر الاهم والثروة الحقيقية للامم هي الانسان وباعتبار أن التنمية السوية هي التنمية التي تتيح للجميع في المجتمع فرصة المشاركة في اتخاذ قراراتهم وتحديد مساراتها.

ان مفهوم التنمية البشرية كما قدمه البرنامج الانمائي للامم المتحدة عام ١٩٩٠ هو مفهوم يجمع بين القدرات التي يحوزها البشر وعلى ضوء هذه المعطيات فان التنمية البشرية هي عملية توسيع للخيارات والفرص المتاحة للناس وأهم هذه الخيارات هي ان يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وان ينالوا نصيبهم من التعليم وان يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى كريما من العيش.

اذن فالتكامل في مجال التنمية يعد على قدر كبير من الاهمية في ظل خط التنمية المتواصلة في البلاد خاصة والتوازن بين الولايات والمراكز الحضرية وأيضا بين الانسان والمكان بحيث تكون التنمية قد حققت اهدافها بشكل كبير.

يقول جلالة السلطان المفدى في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثامن والعشرين في الثامن من عشر من نوفبمر ١٩٩٨ «ان الانسان هو اداة التنمية وصانعها وهو الى جانب ذلك هدفها وغايتها وبقدر ما تتمكن التنمية بمختلف اساليبها ووسائلها من توفير الحياة الكريمة للفرد والمجتمع بقدر ما تكون تنمية ناجحة جديرة بان يعد القائمون عليها ويفخروا بنتائجها الجيدة ويعتزوا بأثارها الطيبة».

التنمية في كل مكان

على مدى السنوات الماضية كانت البداية صعبة في ظل تحديات داخلية وخارجية تمت الاشارة لبعضها ومن هنا كانت الاولوية للانسان وهذا ما يفسر التركيز الكبير على عاملي الصحة والتعليم حيث كانت الاشارات الاولى إلى ان البلاد بحاجة الى مؤسسات تعليمية وصحية بأسرع وقت ممكن على اعتبار ان الانسان لا بد ان يكون فردا مسلحا بالعلم والمعرفة حتى يمكنه ان يعطى وينتج وهذا التعليم لابد ان يكون شموليا اي ان يشمل كل

العمانيين في الريف والجبال والقرى وفي المدن بل حتى في بادية عمان كما ان الخدمات الصحية لابد ان تمتد مظلتها الى كل انحاء عمان وفق خطط وعلى ضوء الامكانات المتاحة.

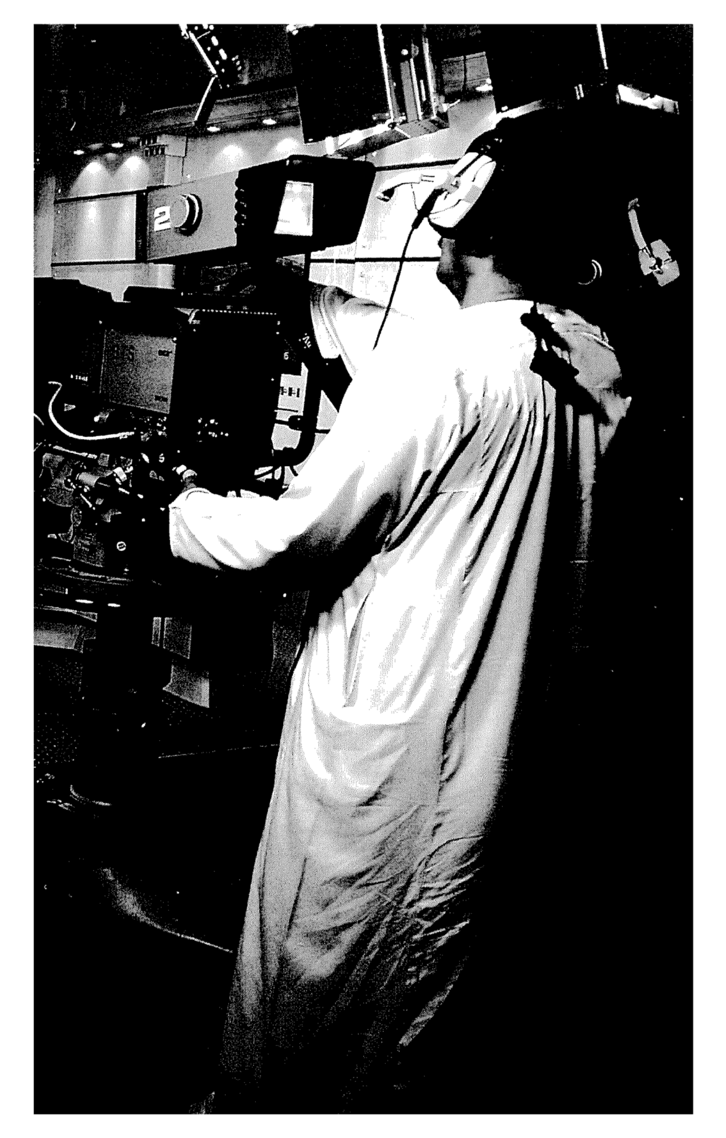
ولعل النجاح الذي تحقق في مجال الصحة والتعليم يرجع الى ذلك الاحساس المبكر من قائد هذا الوطن الذي ادرك بحسه ورؤيته وكما جاء في العديد من خطبه بأن الانسان هو الاساس لنجاح اي تنمية شاملة وبعد ذلك تأتي بقية المجالات ولا يزال التعليم وتجويده وايضا الصحة وتطوير خدماتها هي من الاولويات في مجال خطط التنمية الشاملة.

وفي ظل تنامي الاقتصاد الوطني وتواصل المشاريع الاستثمارية الكبيرة خارج محافظة مسقط وتحديدا الى العديد من الولايات فإن التنمية سوف تتواصل الى اماكن ابعد من الحواضر العمانية فالمشاريع السياحية على سبيل المثال هي جزء من تحديث مناطق جديدة في البلاد وإنعاشها اقتصاديا وتوفير فرص عمل جديدة للشباب الباحثين عن العمل، كما ان تنمية المناطق يعني اقامة منظومة تنموية تعم كل ارجاء السلطنة وهذا بدوره يدخل في اطار استراتيجية الرؤية الوطنية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠ وهي ان يكون هناك تنويع لمصادر الدخل وانعاش قطاعات عديدة كالسياحة والصناعة وجلب رؤوس الاموال بهدف الاستثمار.

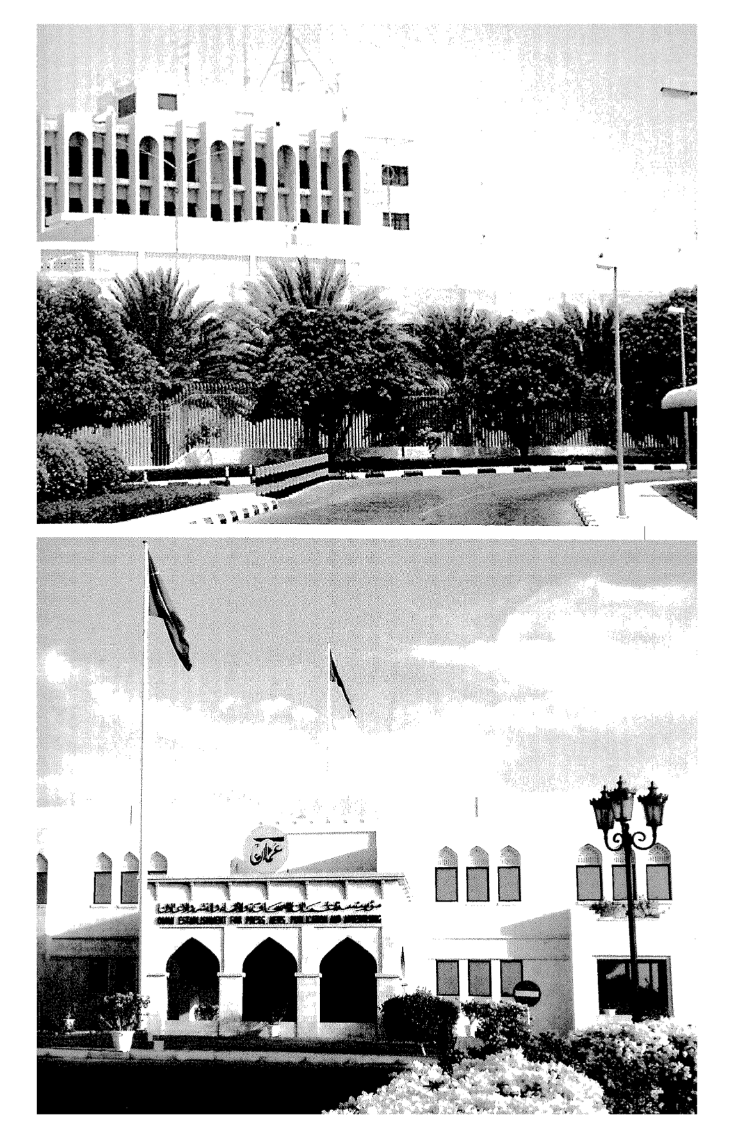
كل هذه المعطيات جعلت السلطنة تميل الى توزيع التنمية وعدم اتباع سياسة التركيز على مكان وحيد وهذا بالطبع يعطي التنمية ابعادا اجتماعية واقتصادية على المدى المتوسط والبعيد كما أن الاقتصاد القائم على المعرفة والتقنية هو احد الاهتمامات الجادة. من خلال التركيز على نوع جديد من التعليم من خلال تحويل كليات التربية في بعض مناطق البلاد الى كليات تقنية وهذا يتماشى مع متطلبات سوق العمل والنوعية الجديدة من التعليم التي لابد ان يتسلح بها الفرد في ظل معطيات ومتغيرات هذا العصر الذي تلعب فيه التكنولوجيا الدور الاهم حيث إن التنمية اصبحت تتطلب مهارات جديدة وأسلوبا جديدا للارتقاء بالانتاجية.

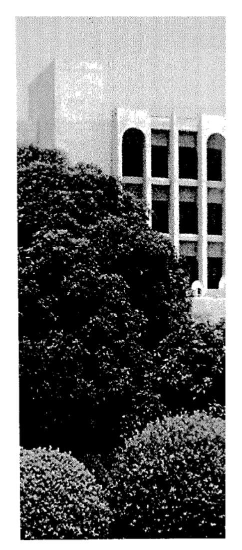
التنمية الشاملة في السلطنة لم تعد تعتمد على الكم بقدر ما تركز على الكيف وعلى ايجاد الفرد الذي يتعاطى مع مفردات العصر في مجال العلم والفكر بشكل ملائم حتى يصبح عضوا منتجا وفاعلا لمجتمعه وبلده وأيضا قادرا على التحاور مع الاخرين والسلطنة من خلال الخطة السابعة ٢٠٠٦-٢٠١٠ سوف يعزز من البنية الاساسية وتطوير المرافق وايضا اعطاء اهمية للموارد البشرية استعدادا للمرحلة القادمة وهي مرحلة تحمل في طياتها تحديات العولمة واستحقاقات منظمة التجارة الدولية وشكل الاقتصاد العالمي الجديد القائم على المنافسة وكسر الحواجز الجمركية واتفاقيات التجارة الحرة كل هذه التحديات الحقيقية بحاجة الى برامج وخطط بهدف الوصول الى نتائج مرضية في مجال تدريب وتأهيل الموارد البشرية الوطنية للوصول بها الى مستويات مقنعة.

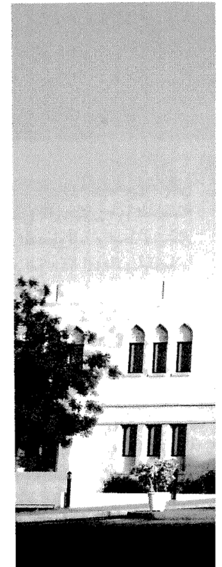
اذن فشعار التنمية في كل مكان يهدف الى ايجاد الاستقرار الاجتماعي للناس في مناطقهم وقراهم وهذا هو الهدف الاهم حيث التنمية تأتي حيث يسكن الناس فهي اليهم حيث هم.




الفصل السادس
الإعلام ..
ومسيرة التنمية


عمان
OMAN ESTABLISHMENT FOR PRESS, NEWS,





«ونعبر في هذا المجال عن ارتياحنا لما يقوم به الاعلام العماني من ابراز للمواقف التي تتخذها البلاد تجاه مختلف القضايا الاقليمية والدولية وننوه على وجه الخصوص بالاسلوب الذي يتبعه في تناوله للاحداث بكل الصدق والموضوعية دون مبالغة او تهويل «خطاب جلالة السلطان المعظم في العيد الوطني العشرين – ١٨–١١–١٩٩٠».

الاعلام العماني لعب دورا مهما وحيويا في ايصال الرسالة الى الرأي العام في كافة مناطق السلطنة بكل موضوعية فمنذ انطلاق الاذاعة في ٣٠–٧–١٩٧٠ اي بعد اسبوع من بداية النهضة العمانية والتنمية المتواصلة بحاجة الى تسليط الضوء عليها حيث إن المواطن يسعده ان يسمع عن انشاء المدارس والمعاهد والمستشفيات والمراكز الصحية وشق الطرق وحفر آبار المياه والاتصالات وتشييد المساكن كان هذا هو الهم الاول للمواطن وبالتالي كان على الاعلام العماني من خلال أجهزته المختلفة من اذاعة وتلفاز وصحافة ووكالة الانباء ان يتماشى والاهداف الوطنية خاصة على صعيد التنمية، فكان العين الساهرة على رصد ومتابعة كل ما يجري على ارض الوطن من مشاريع متواصلة وسرعة التنمية خاصة خلال الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٥ – ١٩٨٠ حيث كانت هذه سنوات التحدي والتصميم على اقامة بعض الخدمات الاساسية خاصة التعليم والصحة ومياه الشرب والكهرباء وبدأت علاقة ايجابية وطنية بين الاعلام والمجتمع حيث بدأت الرسالة الاعلامية ومنذ اول يوم ارسال للاذاعة ومن مبناها المتواضع في بيت الفلج في ٣٠–٧–١٩٧٠ توضيح الصورة وذلك من خلال جانبين مهمين احدهما وطني والثاني تنموي وهذه مهمة اي اعلام خاصة في ظل الظروف الاستثنائية المعقدة التي وجدها جلالة السلطان المفدى وفي ظل تناحرات قبلية في شمال البلاد وصراع عسكري في جنوبها كانت المهام الاولى للاعلام العماني واضحة من خلال الرسالة الاعلامية سواء المسموعة او المقروءة او المرئية بعد ذلك.



١- تثبيت الوحدة الوطنية

٢- احاطة المواطن بمسار التنمية

بالنسبة للنقطة الاولى فقد كانت البلاد بحاجة الى رسالة اعلامية صادقة ومعبرة عن آمال وطموحات الناس بعيدا عن الامور الجانبية التي عادة ما تصاحب اي تغيير سياسي وبالتالي فإن واجب الاعلام هو اشاعة جو الاستقرار والحث على البناء والعمل وتبصير المواطن بحقوقه وواجباته وهذا امر مهم في السنوات الاولى ولقد كان للاذاعة انذاك دور مهم من خلال البرامج المحلية التوعوية والخبرية التي تحث المواطن في كل مكان في السلطنة بالتحلي بروح المسؤولية والبعد عن كل ما يعكر صفو الوحدة الوطنية للبلاد وهكذا كان لهذا الوعي من الناس وايصال الرسالة الاعلامية بشكل عقلاني، اثره في تواصل العمل وتركيز الجميع على بدء حركة تنموية شاملة في كل مجالات الحياة العصرية. اما فيما يخص احاطة المواطن بالتنمية ومسارها فإن ذلك كان من الاهداف الوطنية المباشرة حيث لا يمكن اغفال ما يدور في البلاد من ورش عمل



متكاملة حيث بناء بلد من الصفر وهذا الامر استدعى جهدا اعلاميا مضاعفا حيث الامكانات محدودة والظروف المحيطة بالعمل الاعلامي كانت صعبة ولكن بالاخلاص والروح الوطنية الوثابة أمكن للاعلام ان يحقق غاياته من خلال تلك الرسالة المباشرة البسيطة في محتواها البليغة في معناها وصداها لدى المواطنين لقد كانت ملحمة التنمية في حاجة كبيرة لتلمس آثارها والقاء الضوء على مساراتها في كل مدينة وقرية وفي الجبال وفي الصحاري والنجوع.

الرسالة الاعلامية .. وهاجس التنمية

يبقى الاعلام شريكا في مسيرة التنمية الشاملة التي بدأت أحداثها قبل ٣٥ عاما كانت حافلة بالعطاء والروح الوطنية الحقة حيث ابلى الشعب العماني بقيادة جلالته بلاء حسنا في بناء وطنه محققا طفرة تنموية سريعة في وقت قياسي لا يقارن في تاريخ الاوطان والشعوب.

فيما يخص الرسالة الاعلامية فقد كان العبء الاساسي على الاذاعة

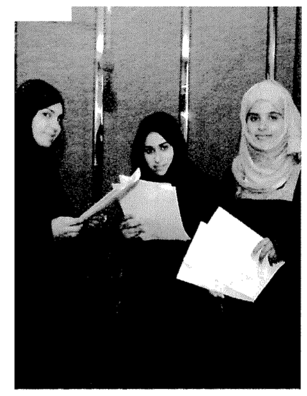
خاصة بعد البدايات الاولى حيث كانت لا توجد صحف الا في عام ١٩٧١ والذي بدأ بتأسيس جريدة الوطن وكانت تلك الصحف التي توالت بعد ذلك خاصة جريدة عمان عام ١٩٧٢ بداياتها اسبوعية حتى انتظمت بشكل يومي، كما ان التلفزيون بدأ عام ١٩٧٤ ومن هنا فإن الاذاعة هي اللاعب الاهم في بداية النهضة وهذا أمر يسجل لاذاعة سلطنة عمان رغم نقص الكوادر ومحدودية الامكانات كما ساهم الاعلاميون العرب بدور ايجابي لا بد من التنويه عنه وهذا يدخل في اطار التكامل العربي في شتى المجالات.

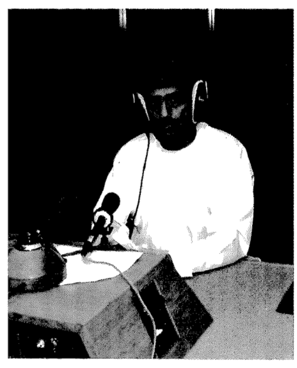
هاجس التنمية كان هو الاولوية للشعب العماني، فالجميع كان يتطلع الى المدرسة والمستشفى والكهرباء وشق الطريق وحفر آبار المياه هذه كانت الاولويات وهي لا تزال كذلك حتى الآن فهذه الخدمات الاساسية ولكل بقعة ومواطن في عمان تعد مهمة ومن هنا كانت المتابعة الاعلامية الميدانية مهمة وهاجس لا بد من العمل على انجاحه فالبدايات عادة ما تكون صعبة وشاقة خاصة وان السلطنة كانت تفتقر الى بنية اساسية وبالتالي فإن العمل كان مضاعفا والانجاز لا بد ان يكون سريعا. فالصراع مع الوقت كان مريرا ولكن التفاف ابناء عمان حول قيادتهم كانت هي الدافع الاساسي لبناء نهضة تنموية شاملة شملت كل مكان في عمان سواء على صعيد المدن الرئيسية او القرى او حتى في الاماكن البعيدة خاصة المناطق الحدودية حيث ليس هناك فرق بين تراب الوطن ومواطنيه.

اذن التنمية كانت هاجس الوطن الاول وكان لا بد لهذه التنمية وادواتها وحركتها الدائبة في كل مكان ان تظهر ويعلن عنها بشكل مفصل للناس الذين هم المستفيدون من ثمارها. وهنا كانت المسؤولية مضاعفة على الاعلام الوليد الذي كانت اداته الوحيدة والمتواضعة هي اذاعة في مبنى بسيط في بيت الفلج من خلال ارسال لا يتعدى كيلوواط واحد ومن خلال امكانات بشرية وتقنية محدودة للغاية ومع دخول الصحافة الساحة المحلية بدأت الامور تسير نحو الافضل خاصة وان ميزة الصحافة هي التوثيق من خلال الصورة التي تتحدث عن نفسها والخبر المصاحب.

ولعل الرجوع الى قسم الوثائق والمعلومات بجريدة عمان والذي بدأ عمليا في نوفمبر ١٩٧٢ اي مع الإحتفالات بالعيد الوطني الثاني سوف يلحظ مواد صحفية مهمة عن مراحل التنمية في كل محافظات ومناطق وولايات ومدن وقرى السلطنة اولا بأول وهي عملية رصد لم تكن سهلة في السنوات الاولى من عمر النهضة ولعل المعوق الاهم في مسألة ايصال الرسالة الاعلامية سواء على صعيد الاذاعة او الصحافة والتلفزيون بعد افتتاحة عام ١٩٧٤ ان الجغرافيا كان لها دور حيث التضاريس الصعبة مع عدم وجود طرق معبدة وحتى على صعيد سيارات نقل حديثة فيمكن تخيل كيفية تغطية الاعلام لافتتاح مدرسة في احدى القرى النائية وهذه المدرسة تعد في ذلك الوقت حدثا مهما للناس وهكذا في بقية المشاريع التنموية.

لقد كان المشهد الاعلامي صعبا وشاقا ورغم ذلك استطاع الرعيل الاول





من الاعلاميين في الاذاعة والصحافة والتلفزيون ان يؤدوا واجبهم الوطني بكل حب واخلاص وقدموا صورة متكاملة عما يدور في بلادهم من حركة تنموية شاملة كانت تستحق بالفعل الملاحقة وبذل مجهود مضاعف للإعلام ومسيرة التنمية في عمان كانت قصة حب ووفاء حيث كان المشهد الذي كان بمثابة خلية نحل في كل مكان يستحق المجازفة والمثابرة والمتابعة من موقع لآخر حيث ان كل انجاز تنموي كانت بمثابة عيد للوطن والمواطنين وكان بمثابة تحفيز للقيادة الحكيمة لجلالة السلطان المفدى بأن المسيرة ماضية بكل عزم وان تحقيق الغايات والاهداف الوطنية سوف تتحقق على الارض بعزيمة وايمان الجميع.

كان الهم الاساسي للمواطن هو ان يرى المدرسة في منطقته حتى يستطيع الابناء الذهاب لتلقي العلم الذي كان مطلبا حيويا وكان تشييد المدرسة يعني ان الفرحة مضاعفة وهذا يعني ان على الاعلام ان يخبر الناس بان صروح العلم والمعرفة تنتشر في ربوع السلطنة المختلفة وهذا كان يتطلب متابعة ميدانية اعلامية تحتاج الى امكانات على ضوء بعد المسافات بين المناطق وايضا مسألة الوصول الى أماكن التجمعات السكانية المتناثرة في القرى والنجوع والصحاري ورغم ذلك استطاع الاعلام العماني ان يوثق لمرحلة التنمية الشاملة بشكل دقيق وموضوعي سواء على صعيد الصورة والخبر الصحفي او الصورة التلفزيونية او التسجيل الصوتي والتعليق على أحداث التنمية بشكل متكامل وهو ما يعد انجازا هاما لحفظ هذه الصورة التنموية المتكاملة ورغم الصعاب التي واجهت الرعيل الاول من ابناء عمان حتى يكون ذلك دافعا وحافزا للجيل الجديد الذي سوف تؤول اليه المسؤولية الوطنية في مجال البناء ومتابعة مسيرة التنمية التي اصبحت مجال اعتزاز كل العمانيين وايضا الاشقاء

والاصدقاء على حد سواء.

ان التنمية الشاملة في عمان كانت في امس الحاجة الى تسجيل والى رصد ومتابعة حتى يكون هناك شاهد عيان على كل ما جرى من ورشة عمل كبرى في بلد كان يفتقر الى ابسط الخدمات الاساسية وفي ظل قسوة الطبيعة وتناثر السكان ورغم ذلك كان ايمان القائد بوطنه وشعبه لا يحده شيء وكان التصميم واضحا والهدف ثابتا منذ البيان الاول الذي القاه جلالة السلطان المفدى يوم٢٣ يوليو ١٩٧٠.

ولقد كانت ميزة الرسالة الاعلامية في ذلك الوقت انها كانت مباشرة وعفوية وصادقة وهذا ما جعل النجاح حليفها، فالذي يقال في الاعلام عن الانجازات التنموية كانت في واقع الامر امورا مشاهده على الارض من قبل المجتمع، فالمباني المدرسية تقام على الارض وهناك من يلحظها ولكن اشهار تلك المشاريع وايصال تفاصيلها للناس كانت مسألة في غاية الاهمية حتى يدركوا الغاية والاهداف الوطنية من هذه التنمية التي كانت تهدف الى ارساء وبناء وطن عصري يقوم على المزج بين الاصالة والمعاصرة وهكذا كان.

لقد كان الاهتمام الاعلامي بالريف العماني مضاعفا وهذا يعود الى اسباب وجيهة لعل في مقدمتها البعد الجغرافي فعلى سبيل المثال المسافة بين محافظة مسقط وصلالة في محافظة ظفار تبعد اكثر من ألف كيلومتر وبالتالي فإن الربط الاعلامي وتواجد اجهزة اعلامية في جنوب السلطنة كان مهما لنقل صورة حقيقية عن التنمية كذلك محافظة مسندم حيث الطبيعة الصعبة وكان من المهم ايصال الصوت والصورة الى هناك حيث يراقب الناس ما يجري من حركة تنموية ليس على مستوى مناطقهم ولكن على مستوى الوطن بشكل عام.

التنمية في مفهومها الشامل ليس فقط هياكل مادية ولكنه الاحساس بما تحقق والفائدة المرجوة منه، وبالتالي فإن التنمية في جانبها الاهم هي مسألة انسانية تصب في خدمة الانسان باعتباره محورها، فالمدارس والمستشفيات وبقية الخدمات وجدت لخدمة الناس بل وتم ايصالها الى حيث يستقر الناس في اماكنهم وهذا هو النجاح الاهم للتنمية وجوهرها الحقيقي.

التوعية ومتابعة ميدانية متواصلة

من الادوار الحيوية للاعلام العماني في السنوات الاولى للتنمية هو بث الوعي الجماهيري وبشكل متواصل ومن خلال لقاءات ميدانية حتى يتم توضيح الرسالة والصورة بشكل متكامل وواضح كما ان قسما كبيرا من المواطنين خارج الوطن بحاجة ماسة الى توضيح الصورة، وهي عما يجري في الوطن ومن هنا فإن ايصال الاذاعة وتقوية ارسالها بعد ذلك كان من الامور المهمة، كما ان توصيل الصحف الى أبعد المناطق كان امرا استراتيجيا وبعد ذلك التلفزيون الذي لعب دورا كبيرا من خلال الصورة المتحركة التي تغني الكثير من الكلام وهكذا هي رسالة الاعلام الهادف وهو التوعية والتعريف بكل التفاصيل والمغزى من ايصال اشعاعات التنمية





الى كل مكان هذا الامر كان مهما في السنوات الاولى من عصر النهضة العمانية وهذا التثقيف والوعي الاعلامي لا يزال متواصلا من خلال حزمة البرامج الاذاعية والتلفزيونية والمتابعات الصحفية خاصة في ظل متغيرات سريعة يمر بها عالم اليوم في ظل العولمة والسماوات المفتوحة حيث دخل الاعلام في تحد جديد قوامه التركيز على الثوابت مع الانفتاح على العالم بشكل منهجي وعلى اساس قناعات وطنية راسخة تعبر عن مكنونات الشخصية العمانية التي ترتبط بحضارة وتاريخ طويل وحافل بالعطاءات الانسانية في اجزاء عديدة من العالم ولعل سواحل افريقيا الشرقية شاهدة على الانجاز الفكري والديني والثقافي والتجاري العماني فالبصمات لا تزال حية على الارض وفي العقول حيث كان الاسطول البحري العماني رسول سلام ومحبة وداعيا للتسامح والتعاون التجاري وهذه سمات الشعوب الحضارية في التاريخ وبالتالي فإن المحافظة على هذه الثوابت وتلك القناعات الوطنية هو امر مهم ولا بد من ترسيخه في الاجيال الجديدة في خضم المتغيرات التي يشهدها العالم في هذا القرن وهذا ما يحتم على اي اعلام وطني ان يضاعف من رسالة الوعي والتبصير بحقائق الامور.

ولا يزال الاعلام العماني مواصلا لدوره الوطني في مجال بث المعلومات وبث روح الثقافة الاصيلة وربط المواطن بانجازات وطنه وايضا مسايرة ركب التطوير والتحديث الذي تشهده عمان في كافة الميادين الاقتصادية والعلمية والثقافية والرياضية فالانسان مهما تغيرت الظروف هو الانسان الذي يحتاج الى التوجيه الصادق وتوضيح النهج في ظل التشويه الذي يبث الآن من كل مكان ويتعرض المرء لكم هائل من الرسائل المشوشة والتي لا تخدم المجتمعات.

ولا شك ان الوعي لدى المواطن العماني قد

وصل الى مرحلة ناضجة حيث المشاركة الفعلية في بناء الوطن وهناك تطور سياسي مهم نتج عن المشاركة بين الدولة والمواطن في ارساء دعائم البناء والاستقرار.

فمجلس الشورى ودوره الذي تم التطرق اليه في سطور سابقة يضم ممثلين عن كل ولايات السلطنة بواسطة انتخاب حر نزيه كما ان مجلس الدولة يلعب هو الاخر دورا وطنيا مهما من خلال وجود كوادر وطنية ذات خبرة واسعة في العمل العام وهم يشاركون بفكرهم في اثراء المسيرة التنموية والاعلام ليس وحده المناط به التوعية فهناك المؤسسات الدينية كالمحاضرات والندوات ومعاهد العلم وهناك المدرسة والاسرة والاندية والجمعيات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني الاخرى كل هذه القنوات عليها مسؤولية وطنية في بناء الانسان دينيا وفكريا وثقافيا حتى يصبح انسانا صالحا يفيد نفسه ومجتمعه ووطنه بعيدا عن اي مؤثرات خاطئة لا تخدم الاهداف الكلية للوطن ومسيرته ولم تكن الرسالة الاعلامية من طرف واحد اي من الاعلام الى المواطنين بل كان هناك ازدواجية في الطرح بمعنى ان المواطن كان يعبر عن ارائه من خلال اللقاءات الميدانية والتحقيقات الصحفية اذ كانت الرسالة شاملة بحيث يصل صوت المواطن الى كل اجهزة الدولة وهناك برامج اعلامية جادة تناقش القضايا الوطنية بشكل جاد وموضوعي.

والاعلام مثل اي قطاع اخر يتطور بتطور المجتمع والناس وهذه حقيقة شهدتها السلطنة منذ ٣٥ عاما، فالمواطن في السبعينات ليس هو المواطن في الالفية الجديدة من ناحية الفكر والنضج المعرفي والثقافي وهذا نتاج التنمية الشاملة من توفر فرص التعليم والانفتاح على الثقافات الاخرى والسفر والثقة التي اكتسبها المواطن كل هذه الامور تعطي المرحلة الحالية ميزة اساسية وهي الانطلاق نحو الافضل في كل الميادين الحديثة واصبح الانسان العماني حريص على بناء ذات والتزود بالمعارف ليستطيع مجابهة التحديات الحالية سواء في مجال العمل او الدراسة.

والانسان في اي مكان بحاجة الى توجيه الاسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني لان المتغيرات السريعة تحتاج الى مواجهة من نوع خاص حتى لا يقع الانسان فريسة للافكار السلبية والتوجهات التي لا تخدم الانسان ومستقبله.

ولعل ما تتمتع به بلادنا من أمن وامان واستقرار هو نتاج لمعادلة اساسها الانسان والدولة معا في اطار الشعور العام بأهمية بقاء الوطن معافى من كل الاشكالات التي اصبحت سمة العالم في هذه المرحلة التي تشهد تحولات فكرية وتناقضات في التوجهات وشيوع ظاهرة العنف في كل مكان واصبح الامن والامان عملة نادرة ونعمة الامن والامان واجبة الشكر لله سبحانه وتعالى اولا ومن ثم لجلالة السلطان المفدى الذي اوجد هذا الوطن القائم على المحبة والتسامح والتسامي

فوق الأخطاء ليبقى في النهاية وطنا عزيزا لكل العمانيين.

الاعلام .. جامعة للثقافة والمعلومات

الاعلام في جانبه الاخر هو كنز من المعلومات المتدفقة يوميا عبر اجهزته المختلفة وهو يقدم خدمة كبرى للانسان ليس فقط على صعيد المتابعة في مجال النشاط التنموي ولكن على صعيد اثراء العقل معرفيا وسياسيا وفكريا من خلال الكم الكبير من البرامج والتعليقات والحوارات مع اناس لهم تجارب طويلة في الحياة.

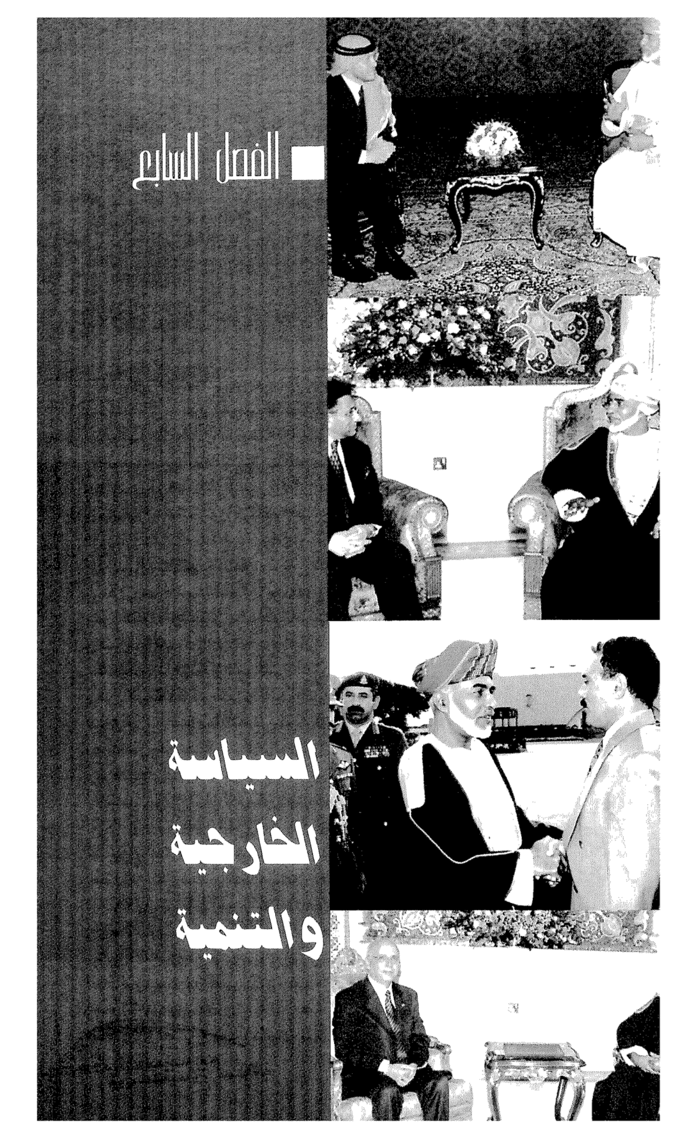
ومن هنا فإن الانسان العماني مطالب في هذه المرحلة بالمتابعة والاستفادة من الاعلام المحلي والخارجي على حد سواء فالمعرفة والثقافة هي في النهاية نتاج انساني لا تحده حدود ولكن تبقى الخصوصية المحلية ذات نكهة مختلفة، فالمرء مطالب بالتعرف على مكونات مجتمعه وما الذي يدور فيه من تنمية وتحديث على صعيد المدينة والريف وهذا امر مهم كذلك التعرف على الوطن بكل ما يحويه من تاريخ وجغرافيا وحضارة ووجود الدولة العصرية في هذا الوقت التنمية في جزء منها هو جعل الانسان تواقا للمعرفة، ومنسجما مع عطاءات الوطن في كل مجالات الحياة العصرية.

وهكذا لعب الاعلام ولا يزال دورا مهما على صعيد التوعية والتثقيف للمواطن بحيث يجعله على تواصل دائم مع ما يدور في قريته وولايته ووطنه من احداث سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهذا يكسب ثقة في نفسه وفي الاخرين فانسان هذا العصر لا بد ان يتسلح بادوات المعرفة والاطلاع حتى يستطيع ان يتحاور مع عصره والمتغيرات التي تدور حوله وهذا يعد من متطلبات الحياة الجديدة.

وهكذا ساهم الاعلام العماني في مرحلة مهمة وحساسة في التعريف بالتنمية الشاملة ومتابعتها في كل مكان خاصة على صعيد المناطق النائية والريف التي تحتاج في كثير من الاحيان الى استخدام الطائرات والقوارب البحرية وبعض المخاطر تصادف مثل تلك التغطيات ومع ذلك فإن النتيجة كانت مشرفة للجميع وهكذا تم توثيق هذه الملحمة التنموية لتحكي للاجيال الجديدة مدى المعاناة والجهد الكبير الذي بذله الرعيل الاول سواء من الاعلاميين او اخوانهم في مؤسسات الدولة المختلفة حتى وصلت الامور الى ما وصلت اليه.

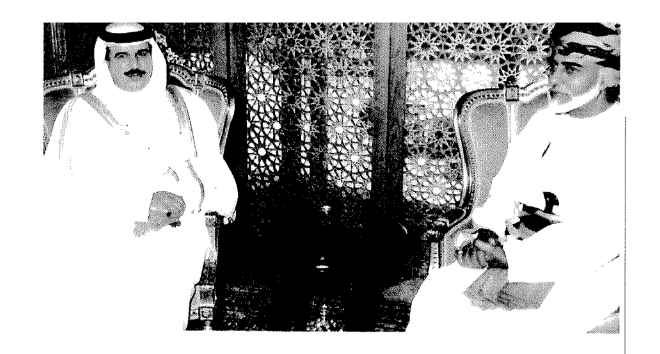
وفي النهاية تبقى التنمية والاعلام متلازمين في كل زمان ومكان، فالتعريف بالشيء هو امر مهم ويعطي له زخما وطنيا وشعبيا وهكذا هي الاوطان لا تنهض الا بسواعد ابنائها وتضحياتهم التي افرزت لنا هذه التنمية المتواصلة من خلال ثقة القائد وحكمته ورؤيته الثاقبة حتى اصبحت عمان في عهده المبارك وطنا شامخا وعصريا يحاور العالم بكل اقتدار.





الفصل السابع

السياسة الخارجية والتنمية



تلعب اي سياسة خارجية دورا مهما وفعّالا على صعيد تعزيز مجال التنمية الداخلية من خلال ثوابتها ومرتكزاتها ومصداقيتها ولقد لعبت السياسة الخارجية للسلطنة ومنذ ثلاثة عقود ونصف العقد دورا مهما في مجال الانفتاح على العالم شرقه وغربه وتعزيز اواصر الصداقة والتعاون مع الدول الاخرى مما اكسب السلطنة احتراما دوليا واسع النطاق وانعكس ذلك على الاستقرار والامن والتنمية الذي تعيشه البلاد منذ ٣٥عاماوهذا الانجاز السياسي الخارجي يعود الى حنكة وفكر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم الذي رسم سياسة خارجية تتسم بالموضوعية والوضوح والصراحة.

والتنمية في الداخل لا يمكن ان تنفصل عن ادوات السياسة الخارجية ، فسياسة توسيع دائرة الاصدقاء كما اشار إليها جلالته هي تعبير صادق عن تعزيز التعاون في كل المجالات التجارية والاستثمارية حيث ان العالم الآن اصبح بمثابة قرية صغيرة حيث ثورة المعلومات والاتصالات واقتصاد المعرفة ولعل ما تنعم به السلطنة من استقرار وسلام وأمن وتواصل للتنمية الشاملة هو احد انجازات السياسة الخارجية التي كانت بمثابة الوجه المضيء للنهضة العمانية الحديثة.

٢٣ يوليو وعمان الجديدة

جاء يوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠ ليحمل رياح تغيير شاملة على صعيد نقل عمان الوطن وعمان الشعب الى آفاق حياة جديدة قوامها العيش الكريم والتمتع بمباهج الحياة العصرية وتعويض الحرمان الذي شهدته كافة قطاع الشعب، كما جاء هذا التغيير ليحمل فلسفة جديدة في الحكم.

ولعل التوتر الذي شهدته السلطنة قبل تولي جلالة السلطان المفدى مقاليد الامور سواء في شمال البلاد او جنوبها يدل على مدى التعقيد السياسي الذي كانت تمر به البلاد حيث كانت الوحدة الوطنية في مفترق طرق لا يمكن التنبؤ بمساره.

اذ جاء جلالة السلطان قابوس الى سدة الحكم والبلاد تتنازعها مشكلات وصراعات سياسية وقبلية واجتماعية وسوء اوضاع اقتصادية في غاية الصعوبة وكان على اي قائد سياسي



يتصدى لمثل هذه الظروف الاستثنائية ان يفكر بعمق حول كيفية رسم استراتيجية منطقية تنهي كافة تلك الاشكالات.

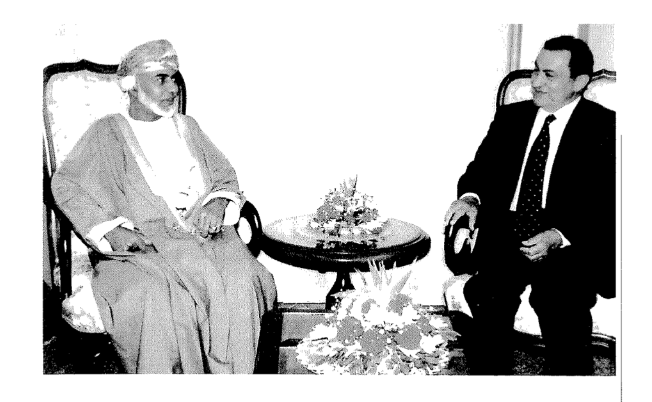
ان النفط الذي اكتشف في عمان وتم تصدير أول شحنة منه عام ١٩٦٧ كان بالامكان أن يكون بداية حقيقية للتنمية في البلاد ولكن يبدو ان الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية قد جعلت من أمر استغلال النفط في تلك الفترة مستبعدا.

لقد لعب العامل التنموي دورا حاسما ليس فقط في نقل البلاد إلى مرحلة متقدمة من التطوير والتحديث الشامل ولكن حتى على صعيد انهاء الصراع في ظفار والذي انتهى عمليا في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٧٥ بانتصار قوات السلطان المسلحة بعد صراع مرير استمر عشر سنوات.

لقد أدرك جلالته وبعد رجوعه من بريطانيا الى السلطنة عام ١٩٦٤ بأن العامل الأكبر في تفاقم الصراعات المحلية والمشكلات في البلاد هو العامل التنموي حيث ان اي تغيير ينبغي ان تصاحبه تنمية أولية تلبي تطلعات الناس الذين كانوا تواقين إلى المدرسة والمستشفى وحرية السفر والتنقل والكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات الاساسية.

ولعل خطاب جلالته الأول أو ما سمي بالبيان الأول يعطي صورة واضحة عن طموحات جلالته ونيته لاسعاد شعبه وبناء وطنه رغم التحديات الكبيرة والموارد المحدودة حيث قال جلالته «إنني أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن ابدأ بأسرع ما يمكن أن اجعل الحكومة عصرية، وسأعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشون سعداء لمستقبل أفضل وعلى كل واحد منكم المساعدة في هذا الواجب وكان وطننا في الماضي ذا شهرة وقوة وإن عملنا باتحاد وتعاون فسنعيد ماضينا مرة اخرى وسيكون لنا المحل المرموق في العالم العربي كان بالأمس ظلام ولكن بعون الله غدا سيشرق الفجر على عمان وعلى اهلها».

وقد كان هذا الخطاب التاريخي في ذلك اليوم مفعما بالمشاعر الفياضة وكان ذلك الخطاب أقرب الى الحديث العفوي بين اب لأبنائه في يوم هام يحتاج الى ارادة صلبة وإلى روح جديدة وثابة نظرا لثقل وحجم المسؤولية وبقايا الماضي الاليم. لقد ولدت عمان الجديدة وبدأت



التنمية ولكن من الصعب نجاح مثل هذه التنمية دون وجود عاملين هامين احدهما داخلي والآخر خارجي.

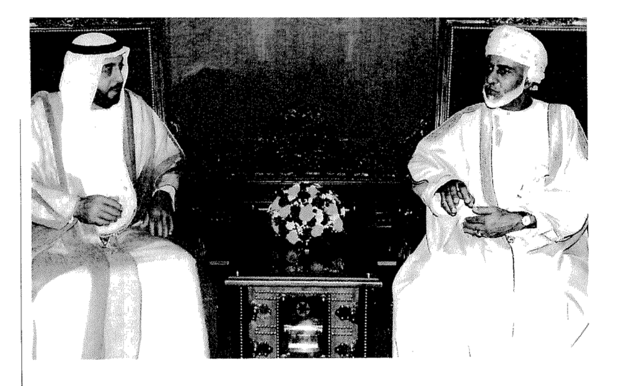
على صعيد الداخل كانت المهام الأولى والاساسية لجلالة السلطان المفدى هي تثبيت الوحدة الوطنية واشاعة الاستقرار والامن بعد التغيير عام ١٩٧٠ لم تكن البلاد في وضع سياسي مستقر وقد كان للقاءات جلالته بالشيوخ والأعيان في المحافظات والمناطق اثرها الايجابي في التنمية وكان لا بد من تثبيت المواطنة لكل عماني وعمانية واشعارهما بأن عمان للعمانيين وان لكل مواطن حقوقاً وعليه واجبات وهذا يتطلب مضاعفة الجهد والعمل الدؤوب.

وكان من الطبيعي ان يبدأ الربط الفوري بين شمال البلاد وجنوبها بواسطة الطيران المدني والمواصلات والاتصالات وحتى على الصعيد الاعلامي وبدء الحركة العمرانية في كل ولايات السلطنة وانشغال الناس بتدبير أمور حياتهم الجديدة، هذا الانشغال سمح بقدر كبير من الاستقرار السياسي والاجتماعي كان جلالته في حاجة اليه ليطلق أفكاره وخططه التنموية الطموحة على صعيد الداخل ورؤيته الاستراتيجية على صعيد السياسة الخارجية لتصل كلمة عمان الى العالم بعد انقطاع دام فترة ليست بالقصيرة.

اذن اشاعة جو الاستقرار والحياة الآمنة والحياة الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية فتح الطريق للعمانيين للاهتمام بشؤونهم مما سمح للقيادة السياسية بأن تفتح آفاقا جديدة لرسم سياسة خارجية مبنية على تماسك داخلي وهذا هو العامل الثاني الخارجي.

لقد لعبت السياسة الخارجية دورا مهما على صعيد التنمية في الداخل حيث ان شبكة العلاقات الخارجية مع الدول الشقيقة والصديقة كان له أثر ايجابي على صعيد التعاون في مجال المصالح المشتركة وايجاد تناغم في الرؤى والمواقف السياسية التي جعلت السلطنة دولة نموذجية في مواقفها تجاه قضايا العالم، فالسياسة الخارجية للسلطنة انطلقت من خلال ركائز وثوابت لا تحيد عنها.

وفي هذا الصدد يقول جلالته» لقد كان للسياسة الموضوعية الواضحة التي ننتهجها منذ البداية على الصعيد



الخارجي أثرها الفعّال في بناء علاقات ايجابية متنامية مع مختلف الدول والشعوب وإذ نسعى بكل اخلاص للعمل على تطوير هذه العلاقات بما يخدم الاهداف والمصالح المشتركة ويساهم في تحقيق السلم والاستقرار على كافة المستويات الاقليمية والدولية وهكذا ساندت السياسة الخارجية ذات المصداقية والرؤية الواضحة في تفعيل القرار الداخلي وبدأت ثمار التنمية في التوسع في كل مدينة وقرية وهذا سببه الاستقرار والامن والامان الذي يميز السلطنة منذ ثلاثة عقود ونصف العقد، وهذا الاستقرار وهذا الامان الذي اصبح يعز كثيرا في هذا العصر على كثير من دول العالم سببه السياسة الخارجية الموضوعية التي جعلت السلطنة صوت العقل والحكمة والمنطق، فجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم له مقولة شهيرة وهو ان يرى خارطة العالم بكل دولها وهي اصدقاء لعمان بعيدا عن العداوات والاختلافات ولعل نموذجين هنا يمكن الاستشهاد بهما للتدليل على مصداقية سياسة السلطنة والتي تستمد جذورها من تاريخ طويل حافل بالانجازات الحضارية والفكرية، هذان النموذجان هما:

١- انهاء مشكلات الحدود مع دول الجوار.

٢- التعامل مع قضايا السلام وخاصة في الشرق الاوسط.

فيما يتعلق بالنقطة الاولى فقد استطاعت السلطنة وبفضل الرؤية الشاملة لجلالة السلطان المفدى في تسوية موضوعات الحدود مع الدول المجاورة للسلطنة وهي الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وهي بذلك تعد من الدول القليلة التي حلت قضايا الحدود رغم تعقيدها بشكل هادئ وعلى قاعدة لا ضرر ولا ضرار وهذا التناغم في اطار هذه السياسة سمح للسلطنة بأن تكون نموذجاً في ادارة العلاقات الدولية وهذا ايضا نابع من خصوصية الموقع والتاريخ والإرث الحضاري الهام.

محددات ثابتة.. ومرتكزات أساسية

لعل توجهات السلطنة كانت واضحة منذ بداية عصر النهضة حيث قامت السياسة الخارجية على ثوابت ومرتكزات أساسية



حيث ان اي سياسة خارجية تحددها عوامل داخلية وظروف مختلفة ولعل خصوصية الموقع الجغرافي كانت له سمات في هذا الاطار.

(أ) خصوصية الموقع:

تعد السلطنة بوابة الخليج من ناحية الجنوب حيث تتحكم في طرق الملاحة الدولية من خلال مضيق هرمز الاستراتيجي والذي تقع معظم مياهه العميقة الصالحة للملاحة الدولية على الجانب العماني وخاصة مرور ناقلات النفط العملاقة المتجهة للغرب الصناعي، كما ان هذا الموقع يربط عمان بكثير من الدول التي تطل على مياه المحيط الهندي وبحر العرب، كما ان هناك الخليج العربي وخليج عمان .

هذا الموقع الجغرافي الحيوي كان له تأثيره الهام في توجهات السياسة الخارجية لعمان وفي تقديرها لعلاقاتها مع دول العالم المختلفة ومع القوى الاقليمية تحديدا، التي تشاطر السلطنة الآن رؤى سياسة ومصالح اقتصادية ولعل رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي وما يجمعها من مصالح وتعاون هو ثمرة جهود السلطنة وبسبب مواقفها ومصداقية سياستها وانعكاس ذلك على التنمية في الداخل من خلال مجالات الاستثمار والتجارة ومجالات عديدة.

(ب) واقع التجارب التاريخية

للسلطنة تاريخ حضاري طويل حافل بالانجازات الانسانية والتواصل مع الشرق والغرب من خلال الامبراطورية العمانية التي كانت ذات اشعاع حضاري وثقافي عملت على ايجاد صلات تجارية حيث كانت سفن الاسطول البحري العماني في المحيط الهندي والخليج العربي تجوب الآفاق حتى وصلت إلى العالم الجديد آنذاك وهي الولايات المتحدة حيث وصول السفينة «سلطانة» الى ميناء نيويورك حيث تم ارسال أول سفير عربي وهو أحمد بن النعمان الكعبي من قبل السلطان سعيد بن سلطان الذي ذاع صيته وشهرته كمؤسس لامبراطورية وصلت الى سواحل افريقيا الشرقية والخليج وحتى فارس.

فالدبلوماسية العمانية هي ذات جذور



وهناك اتفاقات صداقة مع العديد من القوى الكبرى ومن هنا فإن التوجه السياسي الحديث وضع في اعتباره هذا المرتكز التاريخي مع تقديره للوضع السياسي السائد في المنطقة والعالم.

(ج) الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية

كان هذا من المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية للسلطنة، حيث ان عمان هي بلد عربي اسلامي له اسهامه الحضاري في نشر الاسلام في مناطق عديدة من العالم خاصة في افريقيا والهند وفارس والقرن الافريقي وكان من الطبيعي ان تنضم عمان الى جامعة الدول العربية في اكتوبر ١٩٧١ وأيضا منظمة المؤتمر الاسلامي وهي عضو في المنظمات والهيئات العربية والاقليمية والدولية وهذا المنظور فيما يخص الهوية هو جزء اصيل في اطار بلد له اسهامه الفكري من خلال علمائه ومفكريه الذين زودوا المكتبة العربية بالكثير من أمهات الكتب في مجال العقيدة واللغة والتاريخ والمخطوطات مما عزز من الحفاظ على الهوية العمانية.

(د) تحقيق السلام الشامل والعادل لقضايا العالم

تحقيق السلم والامن على أسس عادلة وقانونية ونبذ الصراعات والحروب هي من مبادئ السياسة الخارجية للسلطنة حيث يؤمن جلالة السلطان المفدى بأن الحوار ينبغي ان يكون اللغة التي تحل المشكلات والصراعات المسلحة حيث ان استخدام الخيار العسكري لن تكون له سوى آثار مدمرة وهذا ما يشهده العالم الآن في مناطق عديدة في العالم ولعل العراق نموذج في هذا الاطار علاوة على انتشار موجة العنف والقتل في اطار مواجهات تسود عالم اليوم.

وقد كانت الواقعية السياسية في الطرح صائبة حيث ان اندلاع الحروب في المنطقة سبب خسائر بشرية ومادية فادحة عرقلت التنمية وأوجدت مشاعر الكراهية والعنف، فعمان بلد يؤمن بالسلام والأمن لكافة الشعوب حيث ان ذلك يعزز من فرص تحقيق مزيد من النماء والتنمية ويكرس الوقت والجهد



والمال لبناء تنمية اجتماعية واقتصادية متكاملة استطاعت السلطنة ان تحقق طفرة هامة في هذا الاطار خلال العقود القليلة الماضية في اطار خطط خمسية تنموية غيّرت ملامح المناطق والولايات العمانية وهي تنمية متواصلة على كل الجوانب.

وفي هذا الصدد يقول جلالته «اننا جزء من هذا العالم نتفاعل مع ما يدور حولنا من أحداث بكل الإيجابية والوضوح ونكرس كل امكانياتنا للمشاركة الموضوعية والفعّالة لخدمة قضايا السلام والتعاون على كافة المستويات الاقليمية والدولية».

السياسة في خدمة قضايا التنمية

وهكذا لعبت العلاقات الدولية والسياسة الخارجية المتزنة والتي امتدت لكل الدول والشعوب في ان تكسب السلطنة اصدقاء في كل مكان وهذا عزز من التعاون وتبادل المصالح وهذا أمر هام من خلال تكامل السياستين الداخلية والخارجية، فالسياسة في النهاية تهدف إلى خدمة قضايا التنمية خاصة وأن السلطنة كانت في حاجة ماسة إلى قنوات اتصال وإلى مساندة الاشقاء وهذا موقف اي بلد نام خرج لتوه من مشكلات داخلية معقدة وفي حاجة إلى سواعد ابنائه اولا وإلى الانفتاح على الآخرين بروح المسؤولية ولغة المصالح وهذا هو اتجاه العالم، فالسياسة أصبحت ذات تأثير كبير على مجالات التعاون فكل موقف سياسي يفسر مع أو ضد بلد ما في اطار أزمة محددة وكم هي الازمات التي عبرتها السياسة الخارجية بسلام من خلال منطق واقعي.

اذن السياسة الخارجية هي في مجملها خدمة لأهداف التنمية الداخلية فوجود العلاقات الايجابية بين الدول والاحترام المتبادل يعزز من فرص التعاون وتبادل المصالح التجارية والاستثمار وتبادل الخبرات وهذا مهم في اطار العلاقات الدولية الجديدة في عالم تشابكت فيه المصالح والمنافع.

والسلطنة بلا شك نجحت في هذا المسعى حيث تحظى سياسة السلطنة وقيادتها وشعبها باحترام واسع النطاق في كل دول العالم مما عزز مجالات التنمية فعلى سبيل المثال ساهمت القدرات البشرية العربية والصديقة في مجال التنمية خاصة وان السلطنة وفي بدايات



خطط التطوير والتنمية كانت بحاجة الى كوادر غير موجودة في الداخل حيث ان معظمها كان مهاجرا كما ان خدمات التعليم والصحة على سبيل المثال كانت تحتاج إلى خبراء وكوادر من خارج السلطنة وبفضل علاقات السلطنة الجيدة مع دول العالم كان هذا المطلب ممكنا بل ومرحبا به وهذا بطبيعة الحال ساهم بشكل كبير في رفد التنمية ومساراتها المختلفة.

وقد لعبت السفارات العمانية في الخارج ومن خلال التوجيهات من القيادة السياسية في بذل جهود كبيرة في ارساء دعائم التعاون التربوي والصحي خاصة وان السلطنة كانت تفتقر في بدايات عقد السبعينيات من القرن الماضي الى الخدمات الصحية التي تعد هامة وحيوية للمواطن والمقيم على حد سواء وهكذا في بقية المجالات كالنفط والكهرباء ومجالات البنية الاساسية اللازمة لتطوير البلاد.

وتلعب وزارة الخارجية دوراً حيوياً في هذا الاطار من خلال وجود البعثات الدبلوماسية في دول العالم المختلفة سواء من خلال السفراء المقيمين أو غير المقيمين حيث يكون هناك تواصل دائم من خلال تبادل الوفود الاقتصادية والتجارية وأيضا من خلال اقامة المعارض السياحية والتعليمية وكل ما من شأنه تقوية الروابط بين السلطنة ودول العالم ولعل هذا التواصل هو في جزء منه إرث عماني تاريخي حيث لعبت كدولة تاريخية دورا حضاريا مهما في نشر الفكر وتبادل المنافع والمصالح في شتى الميادين والقطاعات المختلفة.

وهكذا تتكامل المنظومة السياسية الخارجية مع التطلعات التنموية الداخلية وهذا ما حدث بالنسبة للسلطنة حيث تضافرت كل الجهود بهدف الارتقاء بالداخل، كما ان الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية التي طبعت المناخ العام في السلطنة قد أعطيا فرصة هامة لتواصل العطاء والبناء والتطوير في كل مجالات الحياة العصرية ولعل من العوامل المباشرة التي ساعدت في هذا هو تكاتف المجتمع العماني بكل شرائحه مع قيادته ووقوفه صفا واحدا للاسهام في الجهود التي كانت تسابق الزمن في وضع عمان على خريطة العالم بكل تميز، كما ان الاحترام الواسع النطاق الذي تحظى به السياسة الخارجية للسلطنة قد أعطى مؤشرا إيجابيا على مكانة السلطنة



ودورها الحضاري قديما وحديثا.

ولا شك ان الإرث الحضاري والفكري يلعب دورا في صقل الامم والشعوب وبالتالي فقد كان الانسجام بين بناء الداخل والتعامل مع الخارج بشكل متوازن في اطار المحافظة على المصالح الوطنية والعمل على كل ما من شأنه تقوية الصف العربي والاسلامي من خلال مواقف واقعية وموضوعية وفي اطار الاهداف المشتركة التي تجمع العرب والمسلمين بشكل عام.

ولعل منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي البوابة الاولى حيث قطع المجلس أشواطا هامة على طريق التكامل الاقتصادي والترابط الاجتماعي وتحقيق السوق الخليجية المشتركة من خلال اقامة المنطقة الجمركية الواحدة وتوحيد التعرفة وأيضا التطلع الى العملة الخليجية الواحدة عام ٢٠١٠ والجواز الموحد وتبادل السلع والاستثمارات في مجالات السياحة والصناعة والتجارة.

وقد ساعد على هذا التعاون المتواصل عوامل عديدة لعل في مقدمتها تماثل الانظمة السياسية والاقتصادية والتاريخ المشترك والروابط الاجتماعية والارادة السياسية التي تعد العامل الأهم في طريق نجاح مجلس التعاون رغم العواصف السياسية التي مرت عليه.

تسوية الحدود.. والاستقرار الداخلي

لعل مشكلات الحدود من المشكلات المعقدة التي واجهت الدول العربية بشكل خاص ولعل هذا الإشكال على صعيد الجزيرة العربية هو الأبرز وفي هذا الاطار يقول جون ويلكنسون في كتابه «الحدود العربية» إن كل دول المنطقة تستطيع ان تجادل في امورها الحدودية جزئيا أو كليا نظرا لعدم وجود هذه الكيانات على الساحة الدولية لفترة طويلة حتى عهود الاستقلال وأثناء التنافس على النفوذ في المنطقة بين الامبراطورية العثمانية والامبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ لم تكن هناك في المنطقة حدود مرسومة بالمعنى المتعارف عليه حيث كانت الواحات والصحاري العربية في المنطقة الممتدة من بلاد الشام إلى منطقة الخليج مفتوحة وكانت القبائل العربية تنتقل من هذا الجزء القريب الى ذلك الجزء



البعيد وقد تستقر بشكل نهائي ومن هنا لعبت الولاءات القبلية للحكام المحليين دورا فاعلا في المراحل اللاحقة، ويبدو ان هاجس ترسيم الحدود بشكل قانوني ووفق معاهدات موثقة لم يكن يشغل بال حكام المنطقة بل كان الحوار العثماني – البريطاني هو سيد الموقف خاصة وان تقسيم النفوذ في المنطقة اشتد في اعقاب الحرب العالمية الأولى والتي خرجت فيه الدولة العثمانية منهكة القوى لدرجة ان اطلق عليها «بالرجل المريض» وبدون الدخول في تفاصيل المعاهدات والاتفاقات وجدت العديد من دول المنطقة بعد عهود الاستقلال امام إشكالات الحدود التي تسبب عادة عدم استقرار سياسي وخصاماً لا يخدم اهداف التنمية لأي بلد ومن هنا تعاملت السلطنة بشكل عقلاني وموضوعي مع المشكلات الحدودية خاصة وان متغير النفط قد زاد من وتيرة الخلافات بسبب الثروة الجديدة. وقد سجلت النزاعات الحدودية رقما كبيرا اذ ان هناك أربعة عشر نزاعا حدوديا عربيا حل بعضها على قاعدة لا ضرر ولا ضرار مع كل من اليمن والسعودية ودولة الامارات وبعضها الآخر على الصعيد العربي لا يزال موجودا وحتى على صعيد بعض دول المنطقة.

وبعد استقلال دول المنطقة وانسحاب بريطانيا من شرق السويس ومنطقة الخليج تحديدا في أواخر الستينيات وما كادت دول الخليج تستقر ويتغير شكل السلطة فيها حتى بدأ الحديث يدور جديا حول ضرورة اعادة ترسيم الحدود وهنا لعبت العديد من العوامل دورا هاما خاصة على الصعيد الاقتصادي والتأثير السياسي وكانت السلطنة واحدة من دول المنطقة التي لها قضايا حدودية مع دول مثل اليمن والسعودية ودولة الامارات ومع ايران وباكستان على صعيد الجرف البحري، وكانت السلطنة من الدول التي كانت ترغب في تسوية قضاياها الحدودية والتفرغ للتنمية في الداخل الا ان الامر كان يصطدم بمطالب غير منطقية وهذه مسألة معروفة في قضايا الحدود.

وفي منتصف السبعينيات أصبحت السلطنة في وضع سياسي بعد انتهاء الصراع في ظفار وبدأت اولى الخطوات لتجاوز مشكلات الحدود حيث نجح جلالة السلطان قابوس المفدى في لم شمل القبائل وتوحيد الجبهة الداخلية



تمهيدا للانطلاق للخارج على صعيد اقامة شبكة علاقات مع العالم.

وجاءت الخطوة العمانية

جاءت الخطوة العمانية الاولى مع الجارة ايران من خلال حل مسألة الجرف البحري الذي يتمحور حول مضيق هرمز الاستراتيجي والذي يمر عبره نصف امدادات النفط الى العالم وكان هذا الاتفاق في بداية السبعينات مؤشراً إيجابياً وخطوة عمانية جادة في مجال سياسة اغلاق ملف الحدود البرية والبحرية الشائك وفتح صفحة جديدة في العلاقات قوامها التعاون ونبذ الخلافات والالتجاء الى الحوار والقانون والوثائق وجاء الملف السعودي كخطوة عمانية في انهاء اشكال الحدود بين السلطنة والسعودية حيث تم التوقيع على ترسيم الحدود في حفر الباطن شمال السعودية عام ١٩٩١ من خلال احتفال رسمي حضره كبار مسؤولي البلدين وفي مقدمتهم جلالة السلطان المفدى وأخوه المغفور له بإذن الله خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود اللذان وقعا الاتفاق حيث عبر الجانبان عن ارتياحهما لهذه الخطوة التاريخية وقد تم تبادل وثائق التصديق والملاحق على مستوى وزراء الخارجية عام ١٩٩٢ وهكذا طوت عمان صفحة أخرى من ملفات الحدود الشائكة لتأتي بعد ذلك الجمهورية اليمنية حيث استمرت المحادثات بشكل فعلي منذ منتصف الثمانينيات وحتى اوائل التسعينيات حيث شهد يوم الثلاثين من اكتوبر ١٩٩٢ التوقيع على اتفاق الحدود العمانية – اليمنية في صنعاء مما سمح بتنامي العلاقات بين البلدين الشقيقين وهكذا طويت صفحة أخرى وواصلت السلطنة جهدها الصادق في انهاء ملف الحدود مع الدولة الجارة الاخيرة وهي دولة الامارات العربية المتحدة والتي تربطها بالسلطنة علاقات خاصة ومميزة من خلال وجود اللجنة العليا المشتركة وعلى هذا الاساس تم التوقيع على اتفاقية الحدود في مدينة صحار بين جلالة السلطان المفدى والراحل الشيخ زايد بن سلطان وبالتالي انهت السلطنة كافة اشكالاتها الحدودية والتي كان آخرها الجرف القاري مع جمهورية باكستان الاسلامية.

وهكذا قدمت السلطنة واحدا من اكثر النماذج الايجابية على صعيد اغلاق بؤر



التوتر او القنابل الموقوتة ان جازت التسمية ليس هذا فقط ولكن من خلال هذا السلوك السياسي الواقعي والحكيم لتكون السلطنة أول دولة عربية ان لم تكن الدولة الأولى على صعيد دول العالم التي تنهي إشكالاتها الحدودية من خلال الحوار بعيدا عن محاكم العدل الدولية والتوتر والخلاف الذي عادة ما يميز الدول بسبب مشكلات الحدود، وبالتالي اصبحت تلك الحدود هي مناطق سلام بدليل ان منطقة المزيونة القريبة من الحدود مع اليمن اصبحت منطقة تجارية وهناك طرق تم شقها في الاتجاه اليمني تربط المناطق الحدودية وبقية المدن العمانية واليمنية بشبكة طرق تخدم الشعبين الشقيقين في كل مجالات التعاون التجاري والسياحي والاستثماري وعلى ضوء المتابعة لأداء السياسة الخارجية للسلطنة فإنها ركزت على ثلاثة محاور تم التعامل معها وفق أهميتها وضرورات كل مرحلة.

(١) انهاء الصراعات في الداخل وتثبيت الوحدة الوطنية.

(٢) اقامة شبكة علاقات دبلوماسية على نطاق واسع.

(٣) انهاء الاشكالات الحدودية مع الدول المجاورة.

(٤) انطلاق آفاق التنمية الاقتصادية من خلال رؤية مستقبلية وهكذا دخلت عمان مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والانطلاق التنموي في كافة مجالات الحياة وبدأت مرحلة جديدة قوامها التركيز على الانسان العماني من خلال تعليمه وتأهيله وجعله يتحاور مع ادوات العصر الحديث بكل كفاءة وثقة والنظر الى المستقبل بتفاؤل، مرحلة قوامها بناء بلد على أسس عصرية وثوابت حضارية قائمة على التوازن والعدل والمساواة وحقوق المواطنة وهذا ما توج من خلال اصدار النظام الاساسي للدولة بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/١٩٩٦ والذي يركز على ايجاد دولة المؤسسات والتشريعات والقانون حيث يعد هذا النظام التشريعي احد اكبر المنجزات الاساسية خلال العقود الثلاثة والنصف الأخيرة.

هدأت أصوات المدافع والتناحرات القبلية والصراعات السياسية لتحل محلها أصوات المصانع ودوران التكنولوجيا الحديثة وأجراس المدارس وأناشيد الطلبة الذين يزيد عددهم عن ٦٠٠ ألف تلميذ وتلميذة عدا جامعة السلطان

قابوس المنارة العلمية الأهم وثلاث جامعات خاصة في صحار ونزوى وصلالة وعشرات الكليات والمعاهد المتخصصة.

كل ذلك التوهج التنموي ردف بتوجه عماني مثالي مع العالم جعل من تلك السياسة الخارجية القائمة على سياسة الواقع والمنطق والعقلانية والوضوح ورؤية قائمة على التوازن بين المصالح الذاتية ومصالح الآخرين.

وهكذا ساهمت السياسة الخارجية في تثبيت دعائم الاستقرار وتكاملت مع التنمية في الداخل لتسجل السلطنة تميزا في هذا الاطار وفي وقت ليس بالطويل حيث ان ٣٥ عاما من العطاء والتنمية في بلد يفتقر إلى ابسط الخدمات والبنى الاساسية ليس بالتاريخ البعيد بل يعبّر عن جيل واحد فقط منذ عام ١٩٧٠.

وهكذا تواصلت التنمية في الريف والمدن في ظل استقرار سياسي واجتماعي وعلى أساس نجاح تلك السياسة الخارجية التي وثقت عرى الصداقة مع دول العالم شرقها وغربها في اطار من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الآخرين مما اكسب تلك السياسة مصداقية يلمسها كل عماني خارج بلاده.

يقول جلالة السلطان المفدى في خطابه بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٧ بمناسبة افتتاح مجلس عمان «ان المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية ومهاما وأولوياتها والجهود التي تبذل لتنفيذها وتعميق الترابط بين الحكومة والمواطنين واجب وطني أساسي ينبغي على كل فرد من ابناء هذا البلد الغالي القيام به، فالمواطنون من حقهم ان يعرفوا ما تبذله الحكومة من جهود في سبيل رفع مستوى المعيشة وتطوير الاقتصاد وتنمية الثروات الوطنية ورعاية المجتمع وضمان أمنه واستقراره والمحافظة على قيمه وتراثه ومنجزاته، كما ان من حقهم ان يعرفوا ان الساحة الدولية تشهد كل يوم من التطورات والمتغيرات ما يوجب على الحكومة اعادة النظر في خططها وأولوياتها وبرامجها التنفيذية وأساليبها المنهجية بما يمكنها من تفادي السلبيات التي تتمخض عنها بعض تلك التطورات والمستجدات».

ان بلادنا عمان أصبحت دولة عصرية تقوم على أساس النظام الاساسي للدولة الذي يوضح في مواده المختلفة والتي تربو على ثمانين مادة كل حقوق وواجبات الفرد في اطار من الشمولية والشفافية والوضوح، ويبقى التميز في الجهد والابداع لصالح الوطن، فالتنمية المتواصلة هي بحق جهد عماني شارك فيها الجميع في ظل قيادة مستنيرة وحكيمة قادت هذا المسار وهذا الانجاز الى مرحلة هامة تتواصل في كل المحطات العمانية بريفها وصحرائها وقراها وكل سيوح عمان الجميلة، انها قصة واقعية للتنمية في عمان فالذي يشاهد صور الامس سوف يصاب بالدهشة بين ما كان وما الذي اصبح حقيقة ماثلة للعيان.

هوامش

■ خطاب جلالته في العيد الوطني العشرين ١٨/ ١١/ ١٩٩٠

مراجع الكتاب

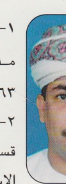
١- خطب وكلمات جلالة السلطان المعظم ١٩٧٠-٢٠٠٠ اصدار وزارة الاعلام.
٢-الوثائق الخاصة بمجلس الشورى ١٩٩٨-٢٠٠٠ مجلس الشورى -مسقط.
٣- عمان والانطلاقة الكبرى-جريدة عمان-مسقط٢٣/٧/٢٠٠٥.
٤-السياسة الخارجية العمانية من الانغلاق الى الانطلاق كتاب تحت الطبع للمؤلف.
٥-كتاب عمان ٢٠٠٥ وزارة الاعلام.
٦- التقرير السنوي لوزارة الصحة لعام٢٠٠٠.
٧- التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم ٢٠٠٠-٢٠٠١.
٨-جريدة عمان.
٩-أحاديث صحفية مع بعض كبار المسؤولين في الدولة.
١٠- عمان بناء الدولة الحديثة د.عبد الحميد الموافي.
١١- كتاب عمان ٢٠٠٤ وزارة الاعلام.
١٢-النظام الاساسي للدولة ١٩٩٧.وزارة الاعلام.
١٣- حقائق وارقام ٢٠٠٠ وزارة الاقتصاد الوطني-مركز المعلومات والنشر -مسقط مايو ٢٠٠١.
١٤-حديث جلالة السلطان قابوس لصحيفة ستروف الهولندية (نشر في جريدة عمان ١٩٩٣/٢/٧)
١٥-الصور من قسم المعلومات بجريدة عمان

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/١١٦
طبع بمطابع مؤسسة عمان
للصحافة والأنباء والنشر والإعلان

الاشراف الفني: نبيل البقيلي
الاخراج الفني: خالد الحبسي

عاصمة الثقافة العربية

عوض بن سعيد باقوير



١- من مواليد مدينة صلالة ١٩٦٣.

٢- ليسانس أداب قسم اعلام جامعة الاسكندرية.

٣-صحفي بجريدة عمان منذ ١٩٨٦.

٤-يكتب في القضايا السياسية الدولية وله كتابات داخل السلطنة وخارجها.

٥-أجرى احاديث صحفية مع شخصيات محلية وعربية ودولية.

٦-مشارك في برامج تلفزيونية واذاعية داخل السلطنة وخارجها في الشأن السياسي العربي والدولي.

٧- غطى العديد من المؤتمرات والقمم المحلية والعربية والدولية.

٨-شارك في ندوات سياسية في الولايات المتحدة واليابان وايطاليا والمملكة المتحدة.

٩- يشغل الآن مدير دائرة الدراسات والتقارير بجريدة عمان بمؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان.

١٠- عضو مجلس ادارة جمعية الصحفيين العمانية.

١١- عضو لجنة التحكيم الرئيسية لمسابقة الابداع الاعلامي.